

Distr.: General
23 September 2020
Arabic
Original: English/French



رسالة مؤرخة 21 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمها السيد بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ والسيد إبراهيم تياو، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ والسيدة إينا مودجا، سفيرة الأراضي والناشطة في مجال البيئة؛ وكذلك البيانات التي أدلى بها معالي السيد كالا أنكوروا، وزير الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي والنيجيريين المقيمين الخارج، لجمهورية النيجر؛ ومعالي السير لويس ستراكر، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة الدولية والتجارة والتكامل الإقليمي لسانت فنسنت وجزر غرينادين؛ ومعالي اللورد طارق أحمد، لورد ويمبلدون، وزير الدولة لشؤون الكومنولث وجنوب آسيا في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وممثلو الاتحاد الروسي وإستونيا وإندونيسيا وبلجيكا وتونس والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا والصين وفرنسا وفيت نام والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتصل بجلسة التداول بالفيديو بشأن "الأثار الإنسانية لتدهور البيئة والسلام والأمن"، التي عقدت يوم الخميس 17 أيلول/سبتمبر 2020.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس بشأن جلسة التداول بالفيديو هذه، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات مكتوبة، مرفق طيه أيضا نسخ منها: أوكرانيا، إسبانيا، إثيوبيا، الاتحاد الأوروبي، الإمارات العربية المتحدة، أيرلندا، البرتغال، البرازيل، الدانمرك، جمهورية كوريا، سلوفاكيا، سويسرا، السنغال، غواتيمالا، لجنة بناء السلام، ليختنشتاين، مالطة، ناميبيا، المكسيك، الهند واليابان.

وعلا بالرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والتي تم الاتفاق عليها في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن وباء فيروس كورونا، ستصدر البيانات المرفقة بوصفها وثيقة رسمية لمجلس الأمن.

(توقيع) عبدو أباري

رئيس مجلس الأمن



المرفق 1

بيان رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بيتر ماوير

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لتقديم إحاطة إلى المجلس، وأشكر أيضا حكومة النيجر على تنظيم جلسة مجلس الأمن اليوم.

على مدى عقود، تركزت المناقشات بشأن التحديات الإنسانية حول عواقب النزاع المسلح أو الكارثة. ولكل منهما قوانينه وبروتوكولاته وإجراءاته المحددة والمميزة التي يسترشد بها في العمل الإنساني، ولم يكن هناك سوى قدر ضئيل من التداخل بينهما.

وبناء على ذلك، واصل مجلس الأمن تركيزه على التحديات الإنسانية المتصلة بالنزاعات. وركز على المسائل الأمنية والتخفيف من حدة الآثار على الفئات الضعيفة من السكان، بمن في ذلك المدنيون والنساء والأطفال والمجتمعات المحلية المشردة؛ والأماكن المحمية مثل المستشفيات أو المدارس؛ وتوافر الأسلحة واستخدامها؛ وعلى ضرورة امتثال المتحاربين للقانون.

وقد لاحظت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصورة متزايدة أن المجتمعات المحلية التي تعيش على الخطوط الأمامية للحرب والعنف والدمار تشير على نحو متزايد - وبشكل أكثر إلحاحاً - إلى الصدمات المناخية بوصفها مسألة رئيسية من المسائل المثيرة للقلق، إلى جانب الفقر والظلم والإقصاء وتوافر الأسلحة. وقد أُدرجت منذ عقود أبعاد بيئية في الاستجابة الإنسانية التي تقوم بها اللجنة الدولية فيما يتعلق على سبيل المثال بالمتفجرات من مخلفات الحرب والتلوث البري؛ وإدارة النفايات؛ وضمان مياه الشرب المأمونة. وقد مهدت استجابتنا التشغيلية الطريق لمزيد من التفكير المتعمق في السياسات بشأن الصلات بين التدهور البيئي ومخاطر المناخ والاحتياجات الإنسانية والسلام والأمن.

وفي حين أن بعض الشواغل التي أبلغ عنها السكان المتضررون هي المخاوف من وقوع كوارث في المستقبل مثل التصحر المتزايد أو النزوح هرباً من الظواهر الجوية القاسية، فإن البعض الآخر يعيش تلك الأحوال اليوم. إن المجتمعات المحلية التي تعيش في منطقة الساحل وبحيرة تشاد من بين أكثر المجتمعات قدرة على الصمود في العالم. ولكن في مواجهة الضغوط التراكمية للنزاعات وتغير المناخ والتدهور البيئي، فإنها تعاني الآن الأمرين من البقاء.

وقد زرت في الأسبوع الماضي النيجر وبوركينا فاسو، حيث أخبرني الناس عن تجاربهم فيما يتعلق بتزايد العنف والنزوح. نعم، إنهم مشردون، أولاً، بسبب النزاع والعنف، فضلاً عن انتهاكات القوانين والمبادئ. لكنهم يدركون أيضاً التوترات المتزايدة بين المجتمعات المحلية بسبب تغير أنماط هطول الأمطار وندرة الأراضي المتاحة للمزارعين والرعاة. ويتكلمون عن تآكل الآليات التقليدية لحل النزاعات في المجتمعات المحلية والتلاعب بالتوترات من جانب الجماعات المسلحة والزعماء المتهورين.

وفي الوقت نفسه، تتعرض هذه المجتمعات نفسها للجفاف المدمرين. وقد اضطر أكثر من مليون شخص إلى الفرار من ديارهم في مالي والنيجر وبوركينا فاسو بسبب النزاع والعنف خلال العام الماضي، مما جعلهم معرضين بشدة للصدمة التالية، مثل الفيضانات المميتة التي وقعت في الأسابيع الماضية.

فكيف يمكن لمجلس الأمن، وكيف يمكننا، نحن المنظمات الإنسانية في الخطوط الأمامية، أن ندعم من طردوا من أراضيهم ومن يعيشون في ظروف محفوفة بالمخاطر؛ ومن عاشوا لشهور أو سنوات في الملاجئ تتسرب إليها المياه أو غرف ضيقة مشتركة مع الأسر المضيفة؛ ومن يعانون الآن الفيضانات جراء الأمطار الغزيرة؟

لقد أهمل العالم منطقة الساحل لفترة طويلة، ولم يلب الاحتياجات الإنسانية الهائلة. بيد أن آثار تغير المناخ وتدهور البيئة يشعر بها الناس هناك بصورة أشد مما يحس بها الناس في العديد من الأماكن الأخرى في جميع أنحاء العالم. وقد أدت سنوات من النزاع والتخلف والإجرام إلى نظم اجتماعية واقتصادية هشة وإلى احتياجات إنسانية هائلة.

وترى اللجنة الدولية هذه الأنماط تتكرر في العديد من مناطق النزاع التي نعمل فيها. ومن الواضح بشكل صارخ أن الأشخاص المتضررين من النزاعات يتأثرون أيضاً بشكل غير متناسب بالصددمات المناخية. ويشمل ذلك أيضاً من يعيشون خارج نظم الحوكمة العادية. وتشير تقديرات اللجنة الدولية إلى أن ما يقرب من 66 مليون شخص في جميع أنحاء العالم يعيشون اليوم في مناطق تسيطر عليها جماعات مسلحة من غير الدول، وبالتالي، فهي توجد خارج نطاق الجهود الكافية في مجال الحوكمة لمعالجة تعقيدات هذه المسائل.

ومن الأهمية بمكان اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب أعضاء مجلس الأمن - من جميع الدول وكذلك من الخبراء القانونيين والجهات الفاعلة في مجال التنمية والمناخ والشؤون الإنسانية. ولكن ما هي الإجراءات التي ينبغي اتخاذها؟

واسمحوا لي أن أشاطركم رسالة رئيسية استخلصتها من زيارتي إلى مناطق عمليات اللجنة الدولية. إن السكان المتضررين لا يريدون الهبات، ولو أنهم قد يكونوا بحاجة إليها مؤقتاً. ولا يهم إذا كان السبب هو النزاع أو الكارثة، أو هما معاً، فالناس يطالبون بمستقبل مستقل، مستقبل يمكنهم فيه إطعام أسرهم دون مساعدتنا. ومراعاة من اللجنة الدولية لذلك، فإن تركيزها اليوم ينصب على مجالين .

أولاً، أود أن أتناول مسألة توفير العمل الإنساني الذي يخفف من آثار النزاعات ويحمي المجتمعات المحلية من الأذى. إننا نستثمر في المساعدة على بناء مجتمعات قوية وقادرة على الصمود وقادرة على تحمل التدهور البيئي والصددمات المناخية المتعاقبة. ونعمل على مستويات النظم والمجتمعات المحلية والأفراد: من بناء الجدران التي تحمي المجتمعات المحلية من الفيضانات، إلى دعم المؤسسات الاقتصادية الجزئية الجديدة وإدخال نظم وممارسات إدارة النفايات، إلى تطعيم الماشية وتوزيع البذور المقاومة للجفاف.

والمجال الثاني الذي تركز عليه اللجنة الدولية هو احترام القانون الدولي الإنساني. في ضوء أزمة المناخ والتدهور البيئي الواسع النطاق الناجم عن الحرب، تسرع اللجنة الدولية وتيرة التواصل مع الدول وتستصدر في الأسبوع المقبل مبادئها التوجيهية المستكملة بشأن حماية البيئة الطبيعية في النزاعات المسلحة. وستساعد المبادئ التوجيهية الدول وغيرها على تفسير القانون الإنساني الدولي وتطبيقه، وعلى إدراج قواعده في الأدلة العسكرية، وكذلك في السياسات الوطنية والأطر القانونية لتعزيز حماية البيئة.

فمن منطقة الساحل وبحيرة تشاد إلى مناطق الحرب في جميع أنحاء العالم، يعاني الملايين ممن يوجدون في الخطوط الأمامية للتدهور البيئي وتغير المناخ والنزاع. ولن يتم إرساء السلام والأمن بالتركيز على التدابير العسكرية والأمنية للحد من النزاع والعنف.

ويجب أن نكفل جعل أكثر الأشخاص عرضة للخطر أولوية عاجلة بالنسبة لنا. ومن الأهمية بمكان بناء مجتمعات قادرة على الصمود بالإضافة إلى بذل الجهود الرامية إلى حماية تلك المجتمعات من العنف. وينبغي وضع إجراءات قوية بشكل جيد وتنفيذها في إطار الاحترام الصارم للقوانين والمبادئ بغية تجنب المزيد من دورات العنف.

وفي حين قد يتفق الكثير منا بشكل عام على الروابط بين السلام والأمن والبيئة والمناخ، فلا تزال الكيفية التي ينبغي أن تكون عليها الاستجابة بحاجة إلى تحليل أكثر انتقاداً، فضلاً عن تبادل الخبرات. وترحب اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالمناقشات الدورية والمنتظمة بشأن مسألة اليوم. ومن شأن ذلك أن يمكننا من التعلم من بعضنا بعضاً ووضع استجابات سياقية ومبتكرة، وبشكل حاسم ضمان أن يكون هناك تأثير أكبر بمرور الوقت.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لإثارة المنظور الإنساني في هذه المناقشة اليوم.

بيان الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، إبراهيم تياو

أود أن أشكر الرئاسة النيجرية للمجلس على دعوتها لي في وقت يناقش فيه مجلس الأمن موضوعاً بالغ الأهمية: "صون السلم والأمن الدوليين: الأثر الإنساني للتدهور البيئي والسلام والأمن".

لقد تحولت تهديدات اليوم للسلم والأمن الدوليين من نزاعات بين الدول إلى عنف تمارسه الجهات الفاعلة من غير الدول. ويبين تقييم الأسباب الجذرية لتلك النزاعات أن لجزء كبير منها صلة بالبيئة. وسبب ذلك الارتباط إما وفرة الموارد الطبيعية مثل النفط أو المعادن أو الحياة البرية أو ندرة الأراضي أو المياه أو النباتات.

وفي الأراضي القاحلة كما هو الحال في منطقة الساحل الأفريقي كثيراً ما يندلع العنف بسبب التنافس على الأراضي المستفدة والموارد المائية الشحيحة. ويؤدي الجمع بين هذه العوامل الثلاثة إلى تفاقم ذلك الوضع.

ويتمثل العامل الأول في الاعتماد الشديد على الموارد الطبيعية لتلبية الاحتياجات الأساسية للمزارعين والرعاة والصيادين من الرجال والنساء. وربما يحصل سكان المدن على دخل إضافي ولكنهم يعتمدون إلى حد كبير أيضاً على الدخل الذي توفره المناطق الريفية. ثانياً، تقل الموارد نتيجة لتدهور الأراضي والجفاف وتغير المناخ. ثالثاً، أدت الزيادة المطردة في عدد السكان إلى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية.

وتحول تلبية الطلب المتزايد للسكان الذين يعتمدون أساساً على الموارد المستفدة بمعدل ينذر بالخطر دون التنبؤ بالوضع على المدى الطويل. وهو وضع يتفاقم بسبب ضعف الحكومة والمؤسسات ومحدودية القدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ.

وبالرغم من الجهود البطولية التي تبذلها دوائر العمل الإنساني يستمر إنقاذ الأرواح ولكن دون تغيير الوضع. وتزداد الحلقة المفرغة عاماً بعد عام. ويجب أن نتعمق أكثر لكي يتسنى لنا معالجة الأسباب الجذرية.

فالنزاعات على الموارد الطبيعية ليست جديدة ولكن شدتها وتواترها لم يسبق لهما مثيل. ويكافح المزارعون والرعاة من أجل السيطرة على المياه والأراضي الخصبة الشحيحة. وبما أن مستخدمي الموارد الطبيعية ينتمون إلى قبائل أو جماعات دينية مختلفة، ونظراً لعدم وجود نظام قضائي قوي، فهناك حالات عنف مفرط وتؤدي إلى تكرار حوادث الانتقام الخطيرة.

وأصبحت حالات الجفاف أكثر تواتراً وشدة. وما زال الجفاف دائماً تهديداً خطيراً للأرواح وسبل العيش. وهو ظاهرة تؤثر بالفعل على جميع المناطق المناخية ويتأثر بها الآن نحو 70 بلداً بانتظام. وفي السنوات الثلاث الماضية فحسب أعلن أكثر من 25 بلداً حالة طوارئ على الصعيد الوطني بسبب الجفاف. فالجفاف يعني نقص المياه وانقطاع التيار الكهربائي وتدهور الصحة وتعطيل النمو الاقتصادي. ويقضي الجفاف سنوياً ما يكفي من المنتجات لإطعام 81 مليون شخص كل يوم طوال العام. ويعادل ذلك عدد سكان ألمانيا.

ومن شأن دورات الجفاف أن تضاعف خطر أعمال الشغب في المجتمعات المحلية الضعيفة. وترتفع أسعار المواد الغذائية وتبدأ الاضطرابات المدنية غالباً من جانب الفئات الضعيفة التي تعيش في ضواحي المدن الكبرى. وتتوافق سنوات الجفاف عموماً مع سنوات الانكماش الاقتصادي في العديد من البلدان التي تعتمد اقتصاداتها أساساً على القطاع الأولي.

وأعتقد أن هناك أربعة أبعاد ينبغي مراعاتها عند تناولنا للروابط البيئية والأمنية: أولاً، تشكل السلع والخدمات التي يقدمها النظم الإيكولوجية الأساس الذي يقوم عليه رفاه الإنسان وأمنه. ثانياً، يؤثر النزاع، بصرف النظر عن مصدره، على استمرارية أو استدامة الاستثمارات في حماية البيئة ونتائجها. ثالثاً، يزيد تدهور النظام الإيكولوجي والتنافس على الموارد والتوزيع غير العادل للفوائد من الضعف وخطر نشوب النزاعات. رابعاً، يؤدي التعاون البيئي إلى زيادة القدرة على إدارة المنازعات ومنعها والانتعاش منها.

ولا يقتصر نطاق الأمن وانعدامه بأي حال على النزاعات العنيفة أو انعدامها، بل يمتد إلى جذور سبل العيش المستدامة والصحة والرفاه. وترتبط أنواع مختلفة من العنف بتزايد الهجرة من الريف إلى الحضر بسبب الجفاف والتصحر. فعلى سبيل المثال، قد تزداد المظالم على حكومة بلد ما عندما تتخفف النتائج الزراعية بسبب الجفاف والهجرة الخارجية.

وفي حالات أخرى، تؤدي الآمال الاقتصادية غير المحققة للمهاجرين الفقراء، بالإضافة إلى انتشار عصابات الشباب في الشوارع إلى دوامات العنف. وربما يكون الشباب اليائسون والمحرومون من الكثير من الفرص فريسة سهلة للجماعات الإرهابية والمتجرين بجميع أنواعهم. ويؤدي الإحباط وعدم الرضا بسبب التقاسم غير العادل للدخل القومي، ولا سيما الدخل الناتج عن الصناعات الاستخراجية، إلى مظالم خطيرة، وإلى التمرد في بعض الأحيان.

وتعتمد الغالبية العظمى من سكان العالم على خدمات النظم الإيكولوجية المتجذرة في التربة. وبالتالي تشكل صحة الأرض - بسبب تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد ودرجة التمكين وحقوق الإنسان - عاملاً حافزاً لأثر التدهور البيئي على السلام والأمن والاستقرار.

ولا توابك قدرتنا على تقييم ومعالجة المخاطر الأمنية الناجمة عن التدهور البيئي وتغير المناخ السرعة التي تتغير بها بيئة المخاطر.

فكيف يمكننا منع التدهور البيئي وتعزيز السلام والأمن؟ وعلينا أن نفهم مدى صعوبة تعبئة المجتمعات لمواجهة تهديد قد لا تكون عواقبه المكلفة محسوسة إلا بعد فوات الأوان لمنعها.

ويشكل الأمن البيئي الأساس المنطقي للاستثمار في المنافع البيئية العالمية، فضلاً عن أهميته للحفاظ على النظم الإيكولوجية الداعمة للحياة على كوكب الأرض التي تنتج المياه والغذاء والهواء النقي. ويعتمد الحد من مخاطر الأمن البيئي بشكل أساسي أيضاً على تحسين إدارة الموارد والصمود الاجتماعي في مواجهة الصدمات والضغط على الموارد الطبيعية.

والواقع أن الجانب الإيجابي للرابط الأساسي والمحوري بين الجنس البشري والأرض هو احتمال تأرجح المؤشر في كلا الاتجاهين. وهكذا يمكن أن تؤدي حماية الأراضي إلى إطلاق دورة واسعة النطاق من السلام والاستقرار واستعادة النظام الإيكولوجي، وهي حلقة تغذية متبادلة وبناءة تمتد إلى ما هو أبعد من الاختيار الأولي لحماية البيئة.

وفي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، تعنى معظم برامجنا الرئيسية بالتدهور البيئي كوسيلة لتعزيز السلام والأمن، ومن بينها على سبيل المثال مبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن في أفريقيا، التي تهدف إلى التصدي للتحديات الأمنية المرتبطة بتدهور الأراضي والتصحر. ويهدف البرنامج إلى دعم البلدان الأفريقية في إيجاد فرص عمل خضراء ولاقئة في مجال إصلاح الأراضي. ويعدُّ السور الأخضر العظيم مبادرة هامة أخرى ذات هدف مماثل. وأنا على يقين من أن إينا مودجا ستتكم أكثر عن رؤية تلك المبادرة.

وهذه مجرد أمثلة على الإجراءات، ولكن التهديدات التي يسببها المناخ وتغير البيئة للسلم والأمن الدوليين بحاجة إلى التصدي لها عبر سلسلة التأثير بأسرها عن طريق التخفيف من آثار تغير المناخ على النظم الإيكولوجية وتكيف نظمها الاجتماعية والاقتصادية وتحسين إدارة المنافسة المتزايدة للموارد التي ستترتب عن ذلك، فضلا عن تعزيز مؤسسات إدارة النزاعات.

وينبغي أن نعالج التدهور البيئي لمنع نشوب النزاعات، فضلا عن حماية كوكبنا. فبيئتنا هي صحتنا وثروتنا ورفاهنا. وإذا تجنبنا تدهور الأراضي وعملنا على تخفيضه وعكس اتجاهه بطريقة منسقة، سنتمكن من تفادي الكثير من النزاعات في العالم وإدارتها على نحو أفضل.

المرفق 3

بيان سفيرة الأراضي والناشطة في مجال البيئة، إينا مودجا

يشرفني أن أخاطب المجلس بشأن صون السلام والأمن.

أنا فتاة من منطقة الساحل ولدت وترعرعت في مالي وغانا. يخالجي شعور هائل بالمسؤولية وحب كبير لتلك المنطقة، التي هي شديدة الهشاشة.

خلال رحلتي على طول الجدار الأخضر العظيم من غرب منطقة الساحل إلى شرقها، التقيت بالمجتمعات الريفية التي تعيش هناك. وأدركت مدى إلحاحية إيجاد حلول لآثار التصحر وتغير المناخ والأثر الذي يمكن أن يحدثه على الأمن والسلام.

أتذكر شبانا تفوهوا بعبارة مؤثرة - "برشلونة وإلا فلا". الهجرة القسرية وحلم إدورادو (العثور على مدينة الذهب المفقودة) في أوروبا قد شغف العديد من شبابنا. أمنيته هي إعادة الحلم الأفريقي إلى القارة من خلال توفير الفرص والمستقبل الملموس لهؤلاء الشباب الذين يشكلون أكثر من 50 في المائة من سكان منطقة الساحل. ويمكن للشباب والنساء، على وجه الخصوص، أن يصبحوا عناصر فاعلة رئيسية في إحداث التغيير إذا ما أعطيناهاما الدعم اللازم. دورهم مهم جداً.

خلال رحلتي، التقيت أيضاً بأطفال وشباب قتلت بوكو حرام أسرهم في شمال نيجيريا، في منطقة أضعفتها ندرة الموارد الغذائية، من بين أمور أخرى. ويحدوني أمل كبير في أن تساعد مشاريع مثل الجدار الأخضر العظيم في معالجة المشاكل المتعددة في المنطقة، مثل الهجرة القسرية وعدم الاستقرار والنزاع في منطقة الساحل.

بيان وزير الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي والنيجريين في الخارج للنيجر، كالا أنكوراوا

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود في البداية أن أحيي ذكرى ضحايا الفيضانات الأخيرة في النيجر، ومنطقة الساحل، وشرق أفريقيا ومناطق أخرى من العالم.

وإذ ندرس آثار تغير المناخ، فإن هذه الكوارث المتوقعة، التي ليست أول إنذارات من نوعها، تذكرنا مرة أخرى بخطورة هذه الظاهرة المتكررة التي تعرض أسلوب حياتنا للخطر وتقوض الاستقرار الإيكولوجي الذي كفل حتى الآن قدرا من الانسجام بين البشرية والبيئة.

وأود أن أشدد على أن جميع مناطق العالم تعاني، بدرجات متفاوتة، من آثار تغير المناخ. غير أن هذه الظاهرة أكثر حدة في القارة الأفريقية من أي مكان والاستجابات لها أضعف في القارة الأفريقية من أي مكان. ويمكن تفسير هذه الحالة بالإشارة إلى قيود شتى، بما في ذلك تحديات التكيف، والتصحر، وندرة المياه والأراضي الصالحة للزراعة، فضلاً عن انخفاض مستويات المياه أو زوالها. كل هذا يؤثر تأثيراً سلبياً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للناس في جميع أنحاء العالم، وغالبا من يعيشون في أوضاع محفوفة بالمخاطر.

وهذا هو الحال بصفة خاصة في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، اللتين تتسمان بهشاشة كبيرة ونمو سكاني هائل. في الواقع، وكما نعلم بالفعل، فإن هاتين المنطقتين معرضتان لتقلبات مناخية عالية جدا، وهو ما ينعكس في التغيرات في أنماط هطول الأمطار، وظهور الظواهر الجوية الشديدة الوطأة، وحالات الجفاف المتكررة - ثلاث مرات في العقد الماضي، مع ما يترتب على ذلك من آثار ملموسة على الأراضي الزراعية والمراعي وتوافر المياه. فالنيجر، على سبيل المثال، يفقد 100 000 هكتار سنويا. وتواتر هذه الصدمات المناخية يقلل إلى حد كبير من قدرة السكان على الصمود.

وكما أشار فخامة السيد محمدو ايسوفو، رئيس جمهورية النيجر ورئيس لجنة المناخ لمنطقة الساحل في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإن الحالة في منطقة الساحل تبين مدى تأثير اضطراب المناخ وتدهور البيئة على الأمن الغذائي والتغذوي. وإلى جانب النزاعات، فهي في الواقع أحد أسباب زيادة المجاعات في السنوات الأخيرة. وفي منطقة تعتمد فيها الغالبية العظمى من السكان على الزراعة لكسب أرزاقهم، إذا لم يتم التعامل مع مسألة المناخ بشكل سليم، فإن زيادة درجة الحرارة بمقدار 2 درجة مئوية بحلول عام 2050 يمكن أن تؤدي إلى انخفاض إنتاج الأغذية بنسبة 15 إلى 25 في المائة، في سياق تعداد سكان يتضاعف كل 18 سنة في النيجر.

وبالإضافة إلى الصدمة المناخية التي ذكرتها سابقا، فإن منطقة الساحل تمر أيضا بصدمة أمنية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مدمرة ومأساوية. وقد أدى تصاعد العنف في قطاع الساحل وحوض بحيرة تشاد إلى زيادة عدد المشردين في جميع أنحاء المنطقة. ويعيش حالياً واحد من كل أربعة أشخاص في منطقة الساحل في مناطق نزاع، وهناك 4,5 مليون شخص إما مشردون داخلياً أو لاجئون. ويمثل ذلك ما يقرب من ثلاثة أضعاف العدد في عام 2012.

وفي سياق هذه الصدمة المزدوجة، كما ذكرت الوكالات على أرض الواقع على نحو مناسب، فإن ديناميات تغير المناخ والنزاع توجد حلقة تفاعل متبادل تسفر فيها آثار تغير المناخ عن ضغوط إضافية، بينما يقوض النزاع قدرة المجتمعات المحلية على التكيف. وعلاوة على ذلك، لا يمكن تنفيذ مشاريع الإصلاح البيئي في المناطق التي أخلت من سكانها نتيجة للهجمات الإرهابية وانعدام الأمن، مما يؤدي إلى مزيد من التدهور.

إن الصلة بين المناخ والأمن والتنمية لا جدال فيها. ويتطلب التعامل الفعال مع هذه المشكلة سياسات تعاونية تتكيف على نحو أفضل مع هذه التحديات الجديدة التي لا تستثني أي بلد وتشكل تهديدا حقيقيا لسلام واستقرار الدول ومصير الأجيال المقبلة.

ولهذا السبب، فإن أخذ تغير المناخ في الحسبان يتطلب نهجا منسقا وعالميا بقدر أكبر، لأنه لن يمكننا مواجهته إلا معا. إن مكافحة المخاطر الأمنية المرتبطة بتغير المناخ ستتطلب تغييرا سلوكيا في الانفتاح فيما يتعلق بالسعي المستمر لتحقيق توازن متناغم يوفق في نهاية المطاف بين البشرية وبيئتنا.

وهدفنا، بصفقتنا مجلس الأمن، ليس حل النزاعات وحسب؛ إنما علينا أيضا المسؤولية الأساسية المتمثلة في منع نشوبها. ولذلك، فإن فهم أسباب تغير المناخ وآثاره وتعقيداته، لا سيما في مناطق النزاع، أمر أساسي في هذا الصدد.

ومن الأهمية بمكان أن يكفل المجتمع الدولي احترام القانون الدولي الإنساني حتى يتسنى إيصال المعونة، دون اعتبارات سياسية، إلى ملايين النساء والأطفال الذين باتوا ضعفاء بسبب الأثر الثلاثي للنزاعات، وجائحة مرض فيروس كورونا، وآثار تغير المناخ، ولا سيما في سورية وفلسطين واليمن وليبيا.

إن مكافحة الآثار الإنسانية للتدهور البيئي على السلم والأمن كفاح متعدد الأبعاد. فهو يدمج حماية الأراضي وإصلاحها والإدارة الحسيفة للموارد الطبيعية. وباختصار، يجب أن نضع الأساس للتنمية المستدامة التي، من خلال تلبية احتياجات الشعوب، تحميها أيضا من دعاية الجماعات الإرهابية. وكما يقال في كثير من الأحيان، فإن الفقر والهشاشة هما الأرض الخصبة للتطرف العنيف والإرهاب.

وأود أن أؤكد للمجلس التزام بلدي بدعم أي مبادرة إقليمية أو دولية توفر استجابات قوية للمشاكل المتصلة بالتدهور البيئي وأثره على السلام والأمن. وفي السياق نفسه، أود أن أؤكد للمجلس على استعداد بلدي لتحسين تعاونه مع الدول والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة.

بيان نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة الدولية والتكامل الإقليمي لسانت فنسنت وجزر غرينادين، لويس سترار

في البداية، تنثي سانت فنسنت وجزر غرينادين عليكم، سيدي، لعقدكم هذه المناقشة الهامة ونشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الصائبة والرصينة.

إن حجم المعاناة الإنسانية الناجمة عن تغير المناخ وما يصاحبه من مخاطر يتطلبان إرادة سياسية قوية وإجراءات جماعية حاسمة من أجل التصدي لهذه الأزمة على نحو عاجل وشامل. فقد تشرد الملايين نتيجة للجفاف والتصحر والفيضانات والتحات الساحلي والنهري وغير ذلك من المخاطر البيئية. ويعاني ملايين آخرون بسبب الافتقار الحاد للأمن الغذائي والصحي وتصدّع العقد الاجتماعي ودورات العنف المؤلمة التي بدأت بفعل التنافس على الموارد التي تتزايد شحاً. ومع اعتماد 2,5 بليون شخص تقريباً على الزراعة سبباً لكسب العيش، فإن الآثار الثانوية للتدهور البيئي، مثل انخفاض خصوبة الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي، تهدد بمزيد من المعاناة.

وتترتب على التدهور البيئي، في جميع أنحاء منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد والعديد من البلدان بما في ذلك هايتي وأفغانستان، آثار إنسانية واجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية كبيرة. إن أوجه عدم المساواة في تزايد وتتقوض التنمية وتحوّل الموارد المالية الشحيحة نحو أعمال التكيف والتخفيف من الآثار، مع ما يترتب على ذلك من تكلفة كبيرة لتوفير فرص بديلة للسكان المتضررين. وعلاوة على ذلك، فإن تزايد وجود عوامل مضاعفة للمخاطر، مثل خطاب الكراهية والمعلومات المضللة، يؤدي إلى زيادة تعقيد الوضع الصعب بالفعل مع تزايد التوترات القبلية وزيادة الاستقطاب السياسي وتآكل الثقة في المؤسسات العامة، مما يضعف قدرات الحوكمة.

وبغية التصدي بفعالية لهذه التحديات المتعددة الأبعاد، نحتاج إلى نهج متكامل ومتسق يعزز القدرات التقنية لجميع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، كل في إطار ولايتها. إن الاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بالتنوع البيولوجي والتصحر وتدهور الأراضي وتغير المناخ هي كلّ مركبّ ومتكامل، تؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين من جديد دعمها الثابت له. وثمة رابطة لا تنفصم بين تغير المناخ والتدهور البيئي ولكليهما عواقب وخيمة على السلام والأمن في سياقات عديدة. ولذلك، فإننا نؤكد مجدداً أهمية إدراج الشواغل الإنسانية والأمنية لتغير المناخ والتدهور البيئي في جميع التقارير الصادر بها تكليف عن الحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

وبالإضافة إلى ذلك، ندعو إلى تنفيذ مبادرات بناء القدرات لتحسين حياة الأراضي وتعزيز الإدارة البيئية كوسيلة لبناء القدرة على الصمود في البلدان الهشة بيئياً والمتأثرة بالنزاعات. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أيضاً أن تقي بتعهداتها بالتمويل من أجل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، كحد أدنى. وعلاوة على ذلك، نؤكد من جديد أن على جميع الدول أن تلتزم بأحكام اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وأن تتخذ جميع الإجراءات اللازمة للإبقاء على الارتفاع في درجات الحرارة عند 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. وإذا لم تفعل ذلك، فإن التدهور البيئي العالمي والتدمير الإيكولوجي سيستمران.

كما نؤكد مجدداً قلقنا إزاء ناقلة النفط صافر التي تمثل كارثة بيئية تلوح في الأفق، من شأنها أن تزيد من المعاناة الإنسانية للشعب اليمني. فقد يؤدي انفجار الناقل إلى إزهاق الأرواح، كما أن تسرب النفط منها سيدمر البيئة البحرية وسبل العيش التي تعتمد عليها. ولذلك، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل بشأن هذه المسألة.

يجب أن تسترشد أنشطة منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام بنهج كلي طويل الأجل لكي تكون فعالة. ولذلك، يجب علينا أن نعمل بجد، كمجتمع دولي، لإدماج استراتيجيات مراعية للبيئة على نطاق الصلة بين السلام والأمن والتنمية والشؤون الإنسانية. فهذه أضمن طريقة لتحسين حماية أكثر الفئات ضعفاً إزاء التدهور البيئي وحماية البيئة الفيزيائية الحيوية التي تعتمد عليها الحياة كلها.

بيان وزير الدولة لشؤون جنوب آسيا والكومنولث والممثل الخاص لرئيس الوزراء المعني بمنع العنف الجنسي في حالات النزاع للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، طارق أحمد، لورد ويمبلدون.

أشكركم، سيدي، على إبقاء التحديات المرتبطة بالبيئة والأمن على جدول أعمال المجلس وعلى تسليط الضوء على الكيفية التي يؤدي بها المناخ المتغير إلى إضعاف الأمن البشري في كل من منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد.

وأشكر أيضاً مقدمي الإحاطات المحنكين - بيتر ماورير وإبراهيم تياو وإينا موديا - على ما قدموه من رؤى قيّمة للغاية. ويسرنا أن نرى السيد ماورير مرة أخرى. فمن المهم مواصلة الاستعانة بأفكار الخبراء في مناقشاتنا في مجلس الأمن. وننوه إلى أن المملكة المتحدة عقدت منذ 13 عاماً أول مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن أهمية الأمن المناخي (انظر S/PV.5663). وفي الواقع، هذه هي المرة الثانية خلال الأشهر الثلاثة الماضية التي أشارك فيها في مناقشة لمجلس الأمن، مما يؤكد الأهمية التي نعلقها بشكل جماعي على هذا البند الهام من جدول الأعمال.

وفيما نعمل في سبيل عقد الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو في العام المقبل ونسعى إلى ترجمة الالتزامات المقطوعة في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ إلى إجراءات محددة قابلة للإنجاز، هناك 200 000 شخص ضحايا للفيضانات في جميع أنحاء تشاد والنيجر يقولون لنا إن الوقت قد حان الآن - وليس غداً - للعمل.

ويؤدي تغير المناخ إلى تفاقم الافتقار إلى الأمن الغذائي، بل وفي الواقع لتفاقم أسباب النزاع. وفي هذا العام، هناك 20 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء منطقة الساحل الأفريقي، مما ينبهنا مرة أخرى إلى أن الوقت قد حان للعمل.

وقد حددت أحدث استراتيجية أمن قومي للمملكة المتحدة والاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن، المنشور في عام 2015، تغير المناخ باعتباره أحد أكبر التحديات العالمية الطويلة الأجل لأمن بلدنا. وفي هذا العام، ولأول مرة في تاريخ تقرير المخاطر العالمية السنوي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، كانت المخاطر العالمية الخمسة الأولى جميعها مخاطر بيئية. ومع ارتفاع درجات الحرارة بمعدل مرة ونصف عن المتوسط العالمي، فإن منطقة الساحل تدرك جيداً مدى إلحاح هذا التهديد. والتحذيرات تتعالى وتأتي من أماكن أبعد وأبعد. لقد حان وقت العمل.

ومن جانبنا، تسعى المملكة المتحدة إلى أن تكون قدوة. ففي منطقة الساحل، قدمنا 64 مليون دولار لبرنامج الحماية الاجتماعية المتكيفة لمنطقة الساحل الذي يموله البنك الدولي خلال السنوات الست الماضية لمساعدة حكومات المنطقة على تحسين بيانات الطقس والتكيف مع الصدمات المناخية. وخلال الفترة نفسها، أنفقنا 179 مليون دولار في المنطقة على مشاريع تجريبية لبناء القدرة على الصمود ولتدابير التكيف. وإجمالاً، تعهدت المملكة المتحدة بتقديم ما يزيد على 14 بليون دولار من التمويل الدولي المتعلق بالمناخ على مدى السنوات الخمس المقبلة. وستُخصص نسبة كبيرة من ذلك المبلغ لبناء القدرة على الصمود. إن

الفكرة النمطية عن أننا لا نستطيع التغلب على هذه المشكلة إلا بالعمل معاً نادراً ما كانت صحيحة إلى هذا الحد.

إن هذا التحدي هائل. ولهذا السبب، التزمنا بالاستفادة من رئاستنا المشتركة للدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف لدفع عملية التوسع في تمويل المناخ وتحسين نظم الإنذار المبكر وقدرة البلدان على التصدي للمخاطر وتعزيز الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع، لا سيما للنساء والفئات الأكثر ضعفاً في المجتمعات.

وتتفاعل ديناميات تغير المناخ والنزاع في حلقة مفرغة. وبالطبع، يجب علينا أن نتصدى لتحديات الحوكمة التي تشكل الأسباب الجذرية للنزاع. ولكن إذا كان لمجلس الأمن أن يدعم السلام والأمن في المناطق الواقعة على الخطوط الأمامية في المعركة ضد تغير المناخ، فيجب علينا أيضاً أن نجعل من تقييم مخاطر المناخ والقدرة على تحمل تغير المناخ جزءاً لا يتجزأ من عمل المجلس.

ويتعين علينا أن نراعي بشكل روتيني المخاطر المناخية في استراتيجيات الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات وحلها وفي خطط بناء السلام. ونحن بحاجة إلى تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على تحليل المخاطر المناخية والتصرف بشأنها بوصفها وسيلة أساسية للعمل. ونعلم من عملنا معاً أن أكثر الفئات تهميشاً وحرماناً هي الأشد تضرراً من انعدام الأمن.

وينطبق نفس الشيء على انعدام الأمن الذي يحركه المناخ. وكما نعلم جميعاً، فإن الفتيات والنساء أكثر عرضة بشكل روتيني للفقر الناجم عن الكوارث، بل وللاستغلال، وهو أمر مأساوي ومحزن. ويجب أن يلبي نهجنا إزاء الأمن المناخي احتياجات النساء والفتيات وأولوياتهن بشكل مطلق، وأن نستفيد من إمكاناتهن في قيادة استجابتنا الجماعية من مواقعهن الرئيسية داخل مجتمعاتهن المحلية.

وإذ أشكركم مرة أخرى، سيدي، على عقد مناقشة اليوم الهامة، أود أن أختتم بالقول إن منطقتي الساحل وحوض بحيرة تشاد توفران لنا جميعاً أدلة دامغة ومروعة على أن التهديدات الأمنية المتصلة بالمناخ حقيقية. إنها موجودة. وهي فورية وغير ديمقراطية إلى حد بعيد، ويجب أن نتصدى لها بطريقة جماعية وشاملة. ويوفر مجلس الأمن لنا أفضل وسيلة للقيام بذلك. لقد حان وقت العمل.

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، فيليب كريدلكا

أود أن أشكر النيجر على تنظيم هذه المناقشة خلال رئاستها لمجلس الأمن، وأن أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم.

إن الفيضانات الهائلة التي تشهدها النيجر تبرهن بقوة على أن تغير المناخ يؤثر بشدة على منطقة الساحل. وتسببت هذه الفيضانات الآن في عدد من الوفيات في البلد يفوق عدد من ماتوا بسبب مرض فيروس كورونا.

وقد يعتقد البعض أن مجلس الأمن ليس أفضل محفل للاجتماع بشأن تغير المناخ، ولكن بلجيكا تعتقد أنه من المناسب أن نجتمع لمناقشة عواقب تغير المناخ على النزاعات والاحتياجات الإنسانية. ومنطقة بحيرة تشاد حالة ذات قيمة رمزية، وهي مثال فظيع ولكنه مقنع على كيف يمكن أن يؤدي التفاعل بين تغير المناخ والنزاع المسلح إلى تقويض التنمية المستدامة ويتسبب في كارثة إنسانية طويلة الأجل ويغذي الحركات المتطرفة التي تستفيد من ضعف أنظمة الحكم. إن الروابط بين المناخ والنزاع هي بالفعل حقيقة مروعة بالنسبة لهؤلاء السكان.

ولا يكون الضعف أمام تغير المناخ دائماً في أشد حالاته حيثما يكون للتدهور البيئي وتغير المناخ أشد الآثار. فهذا الضعف إزاء تغير المناخ تحدده في المقام الأول قدرة المجتمعات المحلية على التكيف مع المخاطر المناخية ومنعها. وحيثما تكون هذه القدرة منخفضة، كما هو الحال في حالات الهشاشة، يكون الناس أكثر عرضة للخطر. ولذلك، تدعو بلجيكا إلى إجراء تحليل أعمق للتحديات الإنسانية التي يشكلها التفاعل بين البيئة والنزاع، فضلاً عن التفكير في الطرق التي يمكن بها للاستجابات الإنسانية وغيرها من الاستجابات أن تعزز القدرة على الصمود. ونأمل أن يشهد الاجتماع الوزاري الإلكتروني، الذي تشارك النيجر والاتحاد الأوروبي واللجنة الدولية للصليب الأحمر في تنظيمه والمقرر عقده في 25 أيلول/سبتمبر، بداية التفكير في أوجه الضعف المتداخلة هذه.

واسمحوا لي أن أشاطر المجلس بعض ملاحظتنا قبل اجتماعنا في 25 أيلول/سبتمبر.

أولاً، إن العديد من البلدان التي تشهد نزاعات أو تمر بمرحلة ما بعد النزاع تتلقى تمويلاً ضئيلاً جداً من أجل المناخ، في حين أنها قد تكون البلدان الأشد احتياجاً لهذا التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جزءاً كبيراً من المساعدة الإنمائية الرسمية في البلدان الهشة، فضلاً عن نصف المعونة المقدمة إلى البلدان الشديدة الهشاشة، ذو طابع إنساني. وعلى هذا النحو، فإن هذه المساعدات تعمل كجهاز لإطفاء الحرائق ولا تساهم في منع نشوب النزاعات. ومن الصعب للغاية مواءمة المعونة مع الاحتياجات المتعددة الأبعاد والطويلة الأجل في السياقات الهشة، والتي يشكل تغير المناخ جزءاً منها.

وفي محاولة للتصدي لهذا التحدي، أطلقت بلجيكا مشروعاً إنسانياً مدته أربع سنوات يهدف إلى بناء صمود الشباب في منطقة بحيرة تشاد. ويتولى تنفيذ البرنامج منظمة "الخطة الدولية" وشركاؤنا في منظمة أوكسفام. وتعلمنا التجربة أن جهود المعونة في السياقات الهشة يتعين أن تكون مرنة ومبتكرة وقابلة للتكيف ويجب تنفيذها بالتنسيق الوثيق مع السلطات المحلية واستناداً لفهم الأوساط الأكاديمية لكيفية تأثير تغير المناخ على حالات محددة. فبرغم كل شيء، لا تغيد المعونة حقاً في تعليم الشباب والشابات كيفية

صيد الأسماك عندما لا تكون هناك بحيرة صالحة للصيد أو عندما يصبح الوصول إلى البحيرة مستحيلاً جراء التدابير الأمنية.

ثانياً، يتعين على مجلس الأمن أن يتصرف. وخلال عضويتنا الحالية في المجلس، تتمثل أولوية بلجيكا في تعميم مراعاة المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في ولايات المجلس ذات الصلة. ونحن سعداء بالتقدم المحرز حتى الآن، ونتعهد بمواصلة الضغط بشأن هذه المسألة كلما حان موعد تجديد إحدى الولايات.

ولكن دعونا ننظر أيضاً إلى الصورة الأوسع. إنه ينبغي إدماج بعد يتعلق بالمناخ والأمن في جميع مراحل دورة النزاع، بدءاً بمبادرات الوقاية ومروراً باستراتيجيات الوساطة وانتهاءً بخطط بناء السلام ومحادثات السلام. ويشمل ذلك الدخول في مفاوضات بشأن تقاسم الموارد الطبيعية وتوقع مخاطر المناخ في المستقبل وزيادة قدرة السكان المحليين على الصمود. ولكي ينجح كل هذا، من المهم للغاية إتاحة التقييمات المتعلقة بمخاطر المناخ، بما في ذلك لمجلس الأمن، وإدماجها في تقييمات أكثر عمومية للنزاعات والهشاشة. ولا يسعني إلا أن أؤكد على دور آلية الأمن المناخي والأوساط الأكاديمية الأوسع نطاقاً في هذه المسألة.

أخيراً، فإن الهياكل الأساسية المدنية الأساسية تُستهدف بانتظام أثناء النزاعات، مما يدمر سبل عيش المجتمعات المحلية ويزيد من ضعفها إزاء تغير المناخ. وأود أن أشير إلى أن القانون الدولي الإنساني يشمل بالفعل حماية البيئة الطبيعية.

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

أرحب بكم، سيدي، في ترؤسكم لهذه الجلسة. وأشكر أيضا السيد ماورير والسيد تياو والسيدة مودجا على إحاطاتهم.

يشكل تغير المناخ والتدهور البيئي تحديين مشتركين لجميع البلدان. ووفقا لتقرير المناخ لعام 2020، "متحدون في العلم"، فإن ارتفاع درجة حرارة كوكبنا لم يتوقف على الرغم من جائحة مرض فيروس كورونا؛ وفي الواقع، بلغت تركيزات غازات الاحتباس الحراري مستويات قياسية في عام 2020. وفي العالم اليوم، نرى أماكن يُعَرَّض فيها تغير المناخ والتدهور البيئي سبل عيش الناس للخطر ويفاقمان ندرة الموارد، بل ويؤججان التوترات والنزاعات القائمة. وفي أفريقيا والشرق الأوسط، أدت التوترات وأشكال عدم الاستقرار، التي تتفاقم بفعل الأزمات البيئية، إلى عواقب إنسانية خطيرة. إن ملايين الأشخاص يضطرون للنزوح بسبب الكوارث الطبيعية والمجاعة والنزاعات.

ولا يوجد بلد بمنأى عن تأثير التحديات العالمية، بما في ذلك تغير المناخ. ويجب على المجتمع الدولي أن يتحد لمواجهة هذه التحديات بشكل كلي وبطريقة منسقة. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز أربع نقاط.

أولا، يجب أن نمنع نشوب النزاعات وأن نعزز التسوية السلمية للنزاعات. ولا توجد صلة مباشرة بين المسائل البيئية والسلام والأمن. وتختلف الآثار الأمنية المترتبة على التدهور البيئي من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى. وعلينا أن نناقشها ونعالجها بطرق تراعي الخصائص القطرية. وتتمثل خطوة أولى في تحديد الأسباب الجذرية للنزاع وتقييم الجوانب البيئية للحالة الأمنية والعمل على إيجاد حل محدد الأهداف ومحدد. ويجب وضع سياسات وآليات يمكن أن توازن بين المصالح المتضاربة وأن توفق بينها. وينبغي لمجلس الأمن، من جانبه، أن ينفذ بفعالية مسؤوليته الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز التسوية السلمية للنزاعات وتمهيد الطريق أمام إعادة البناء.

ثانيا، يجب أن نعطي الأولوية للتنمية وأن ننفذ بجدية خطة التنمية المستدامة لعام 2030. إن تغير المناخ يمثل في جوهره مسألة إنمائية، لا يمكن معالجتها إلا من خلال التنمية المستدامة. وبينما نبدأ عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعطي الأولوية للتنمية وأن يضع الناس على رأس الأولويات. ويتعين على البلدان أن تعزز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي التي ينبغي أن تتمحور حول التنمية وأن تشجع التحول الأخضر والمنخفض الكربون وأن تهض بالقدر على تحمل تغير المناخ. وينبغي بذل جهود للتخفيف من الآثار الإنسانية للتدهور البيئي ومساعدة الضعفاء والتأكد من عدم تخلف أحد عن الركب.

ثالثا، يجب أن نفي بالالتزامات التي تم التعهد بها بتوافق الآراء المتعدد الأطراف وأن نفي بالالتزامات الدولية بإخلاص. وإذا كان لتغير المناخ آثار أمنية، فإن تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ والجوانب الأخرى لتوافق الآراء الدولي بشأن تغير المناخ لا يهيم البيئة فحسب، بل أيضا السلام والأمن الدوليين. وينبغي لجميع البلدان، وخاصة دولة كبرى معينة، أن تتعش تعددية الأطراف بدلا من أن تضع نفسها في المقام الأول. وينبغي أن تقي بالتزاماتها التي تعهدت بها ذات يوم بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس. ومن المهم اتباع مبادئ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، والمساواة والقدرات الخاصة بكل منها، والعمل على إقامة نظام منصف لإدارة شؤون المناخ. وينبغي للبلدان

المتقدمة النمو أن تفي بالتزامها بتعبئة 100 بليون دولار سنوياً لتمويل مسائل المناخ بحلول عام 2020، وأن تحدد هدفاً كمياً جماعياً جديداً، وأن تساعد البلدان النامية على بناء التأهب.

رابعا، يجب أن نولي أهمية كبيرة لأفريقيا وندعم جهودها لتحقيق السلام والأمن. فأفريقيا هي موطن خُمس سكان العالم، وتشكل الشؤون الأفريقية ثلثي المسائل المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. إن إسكات دوي المدافع في أفريقيا لا يشكل فقط تطلع شعوب أفريقيا، بل أيضا الأولوية القصوى لعملنا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يترك مبادرة البلدان الأفريقية لحل قضاياها الخاصة بها تعطي ثمارها بشكل كامل. وينبغي أيضا بذل الجهود لتعزيز قدرة البلدان الأفريقية على التصدي للمخاطر الأمنية المحتملة لتغير المناخ والقضايا البيئية. ونظرا للتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية، ينبغي تجميع المزيد من الموارد لدعم جهودها في مجال التخفيف والتكيف، بما في ذلك من خلال التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات.

وتسعى الصين بحزم إلى تحقيق التنمية الخضراء والمنخفضة الكربون والتنمية المستدامة. إننا نفي بإخلاص بالتزاماتنا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، وقد حققنا هدفنا المتعلق بالمناخ لعام 2020 قبل سنتين. وتستأثر الصين بنسبة 25 في المائة من صافي الزيادة العالمية في مجال الأوراق منذ عام 2000. ونحن على استعداد لتقديم مساهمات أكبر، وننظر في وضع رؤية طويلة الأجل في منتصف القرن لتغير المناخ.

وتواصل الصين التقدم في تطوير طريق الحرير الأخضر. وأطلقنا مع الائتلاف الدولي للتنمية الخضراء التابع لمبادرة الحزام والطريق بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وساعدنا البلدان المعنية على تطوير مشاريع للطاقة المتجددة دعماً للتحويل في مجال الطاقة ومن أجل تحقيق التنمية الخضراء.

والصين من المؤيدين النشطين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن تغير المناخ. وقد خصصنا أكثر من بليون يوان في السنوات الأخيرة لدعم البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية والدول الجزرية الصغيرة، في مواجهة التحدي المتمثل في تغير المناخ، بما في ذلك من خلال إنشاء مناطق نموذجية منخفضة الكربون، وتنفيذ مشاريع للتخفيف والتكيف، وتقديم المساعدة لبناء القدرات.

وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء المنظمة، فقد حان الوقت لكي تتمسك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتضامن والوحدة، وأن تدافع عن تعددية الأطراف، وأن تحمي مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن تتضافر جهودها للتصدي لتغير المناخ، وأن تسعى إلى تحقيق السلام والتنمية في عالمنا.

بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

نشكر النيجر على عقد جلسة اليوم الهامة، ومقدمي الإحاطات على إحاطاتهم.

إننا نضفي اليوم طابعا إنسانيا على مناقشاتنا بشأن المناخ والأمن. ومما يشجعنا التقدم المحرز في وعي المجتمع الدولي بهذه المسألة، والجهود التي تبذلها أغلبية أعضاء مجلس الأمن لإبقاء هذه المسألة على جدول الأعمال واستكشاف الأبعاد المختلفة لما وصفه الأمين العام بأنه أكبر تهديد للبشرية.

وتسلم الجمهورية الدومينيكية بأن مجلس الأمن يواجه التحدي المتمثل في النظر في تهديد غير تقليدي للسلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، وفي ضوء التدهور المستمر للبيئة، من الواضح أن أعداء جددا وطبيعيين أصبحوا أكثر تواترا، وغير متناسبين وشرسين، ويشكلون إهانة صارخة دائمة لملايين الأشخاص.

ومن بين البلدان العشرين التي تنصدر قائمة المناطق الأكثر عرضة لتغير المناخ، هناك 60 في المائة منها حاليا في حالات هشة وعذيفة. وفي كثير من الحالات، يمكن أن تؤدي الصدمات المناخية إلى انتكاسات في مجال التنمية وانهيارات منهجية في الخدمات الأساسية، وتقوض قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية على الوصول إلى المحتاجين أو استباق هذه الاحتياجات بفعالية.

إننا نقف إلى جانب ملايين الأسر والأشخاص الذين يكرسون كل يوم من حياتهم للزراعة أو الرعي أو صيد الأسماك، وعلينا أن نعيش في قلق من رؤية مداخيلهم تتآكل ومصادر رزقهم مهددة جراء النزاعات والفيضانات والجفاف وغيرها من الظواهر الجوية الشديدة، مما يؤدي بهم إلى التشرد أو أساليب سلبية أخرى للتأقلم.

وفي كثير من الأحيان، تضر النزاعات نفسها بالبيئة والهياكل الأساسية المدنية التي يعتمد عليها الناس للبقاء على قيد الحياة. وهذه انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، ويجب أن نتخذ كل خطوة ممكنة لجعل أطراف النزاعات تمتنع عن تلك الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك، في أوقات النزاع، تصبح جهود التكيف الرامية إلى التغلب على الآثار المباشرة لتغير المناخ أقل أولوية من السعي إلى ضمان أمن الناس ذاته.

وإذ أقرت الأمم المتحدة بأن تغير المناخ وتدهور البيئة من العوامل الرئيسية التي تتطوي على مخاطر أمنية، فإن كون تلك المخاطر المناخية، عند اقترانها بالنزاع المسلح، تزيد الأمور سوءا، ليس فقط بالنسبة للبلدان والمناطق المتضررة، بل أيضا بالنسبة للأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى الاستجابة لها ودعمها بفعالية، يجعل من أولويات مجلس الأمن توحيد جهوده مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة من أجل التصدي بفعالية لجميع أبعاد أزمة المناخ في إطار كلي، يعزز بعضه بعضا. ومن الأهمية بمكان أيضا التصدي لهذه العواقب مع مراعاة وجود مسائل أخرى، مثل القضايا الجنسانية والشباب والأطفال والمسنين، ولا سيما المشردين داخليا واللاجئين.

إننا نعاني حاليا من أزمة صحية عالمية. وبناء على ذلك، وإلى جانب الإنجازات التي تحققت في مجال تقييم عوامل الخطر، فإن جائحة فيروس كورونا قد أوجدت ظروفًا جديدة وغير متوقعة ينبغي مراعاتها عند تقييم الآليات الممكنة التي تسمح لنا بمنع نشوب النزاعات في مواجهة التهديدات غير التقليدية. وتؤكد الجمهورية الدومينيكية من جديد التزامها بإحراز المزيد من التقدم بشأن هذا الموضوع حتى نتمكن معا من تحقيق رؤية شاملة محورها الإنسان وخطة عمل لحل المشكلة.

ونؤكد الحاجة الماسة إلى توحيد جهودنا في التضامن لكي يعالج مجلس الأمن في عمله الآثار الضارة لتغير المناخ على السلم والأمن الدوليين. وبهذه الطريقة، سيُنظر في التصدي للصراعات المسلحة من زوايا مختلفة - إنسانية، وأمنية وبناء القدرة على الصمود - مما يسمح باتخاذ إجراءات تعالج تعقيد الظروف الراهنة وتتصدى للتحديات القائمة في سبيل تحقيق السلام والأمن الدوليين.

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسون

أشكر رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد بيتر ماورير. والأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، السيد إبراهيم تياو؛ وسفيرة الاتفاقية المعنية بالأراضي السيدة إينا مودجا على إحاطاتهم الثاقبة والزاهرة بالمعلومات.

لقد تناول مجلس الأمن أهمية الصلة بين تغير المناخ والسلام والأمن لأول مرة قبل 13 عاما، في عام 2007 (انظر S/PV.5663)، خلال رئاسة المملكة المتحدة للمجلس، وهي اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولتحسين سبل عيش الناس في أفريقيا، بما في ذلك في منطقة حوض بحيرة تشاد، من المهم معالجة هذه الصلة بمزيد من الكفاءة.

والكثير من البلدان المعرضة لتغير المناخ لا تملك القدرة على مواجهة المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ وتحتاج إلى مساعدة من جانب المجتمع الدولي. وهناك أدوات متاحة؛ والحل هو استخدامها.

ومن أجل فهم عواقب تغير المناخ في النزاعات المسلحة، كما هو الحال في منطقة الساحل، فإن البيانات شرط أساسي مسبق. فنحن بحاجة إلى معلومات موثوقة ودقيقة. ولذلك، من المهم تحسين جمع البيانات ونوعيتها وإيجاد حلول مبتكرة، في جملة أمور، لتحليل الدور المتفاهم الذي يؤديه تغير المناخ في سياق النزاعات المسلحة وحالات الطوارئ الإنسانية. فمن شأن ذلك أن يسمح بتقييم أفضل للمخاطر وإدارة أفضل للمخاطر. ومن شأنه كذلك أن يمكن من اتباع نهج منظم لإدراج المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في أعمال مجلس الأمن - وهو نهج تمس الحاجة إليه وفكرة يمكن أن تصبح حقيقة واقعة إذا تلقى مجلس الأمن تقارير منتظمة من الأمين العام عن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

فمن الواضح أن تغير المناخ يشكل تهديدا حقيقيا وراهننا للسلام والأمن والاستقرار في العديد من المناطق في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك منطقة الساحل. والسكان الذين يعتمدون على أنشطة اقتصادية مثل الزراعة والرعي وصيد الأسماك معرضون بشدة لهذه المخاطر ويتأثرون بانعدام الأمن الغذائي. ويطلب تغير المناخ تنافسا على الطاقة والموارد الطبيعية. ولذلك، من المهم وضع سياسات جيدة التصميم لإدارة الموارد والاستثمار في بناء قدرة المناطق الأكثر تضررا على الصمود.

غير أن الآثار المترتبة على المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ ليست مشكلة محلية أو وطنية فحسب، بل هي ظاهرة عابرة للحدود وتزداد الأخيرة سوءا يوما بعد يوم في المناطق التي توجد فيها حدود قابلة للاختراق ولا تسيطر عليها الدولة سيطرة كافية. وبالتالي، فإن هذا يدعو إلى تنسيق متعدد الأطراف على النحو الواجب واستجابة إنسانية لا تهاون فيها، بما في ذلك تحسين تنفيذ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

إننا نحتاج إلى تعاون شامل على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، فضلا عن تعزيز التنسيق والتكامل داخل الأمم المتحدة ووكالاتها وبعثاتها، بغية التصدي بفعالية للتهديدات الأمنية التي يشكلها تغير المناخ في منطقة حوض بحيرة تشاد.

وأخيرا، من المهم مواصلة جهودنا لإيجاد حلول مناسبة. وهذا ليس بحل سريع، غير أنه السبيل الوحيد للمضي قدما.

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أرحب بوجودكم بيننا، السيد الوزير، وأثني على رئاسة النيجر لتنظيمها هذه المناقشة التي أعقبت الجلستين اللتين عقدتا بمبادرة من ألمانيا في تموز/يوليه (انظر S/2020/751) وفرنسا في نيسان/أبريل (انظر S/2020/340). وهذا يبرهن على إدماج البعد البيئي في منع نشوب النزاعات وحل الأزمات. فقد أصبح واقعا في مجلس الأمن.

وقد تكلم كل من رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وإينا مودجا باقتناع راسخ. إن عواقب تغير المناخ وتدهور البيئة كبيرة. فهي تؤدي إلى تشريد السكان وزيادة مستوى انعدام الأمن الغذائي والصحي، فضلا عن الاختلالات التغذوية والاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية. ومنطقة الساحل، للأسف، مثال ممتاز لذلك وقد فهم السكان ذلك بشكل لا يمكن إنكاره. ولذلك، تدعم الوكالة الفرنسية للتنمية عدة منظمات غير حكومية في منطقة الساحل تتصدر مكافحة التصحر من خلال مشاريع إقليمية، مثل السور الأخضر العظيم. إنه مشروع طموح، يتناسب مع التحديات التي تواجهها المنطقة.

إننا نحتاج إلى دبلوماسية وقائية تعالج جميع العوامل المزعجة للاستقرار، بما في ذلك تلك المتعلقة بتغير المناخ وانهايار التنوع البيولوجي، دعما للسكان والسلطات الذين هم بطبيعة الحال على خط المواجهة. ستكون هذه نقطتي الأولى.

وعلىنا أن نتوقع العواقب الإنسانية للكوارث البيئية. إننا لا نبدأ من الصفر. فقد أقام الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة شراكة، على مدى السنوات العشر الماضية، لبناء القدرات في مجال منع نشوب النزاعات وإدارة الأراضي والموارد الطبيعية. وينبغي لذلك أن يصبح أكثر منهجية.

وعلىنا أن نذهب إلى أبعد من ذلك وأن نجهز أنفسنا بأدوات تحليلية. يرتبط نحو 2 500 نزاع بالوقود الأحفوري والمياه والأغذية والأراضي، مع عواقب إنسانية رهيبة أصلا ستكون أكثر زعزعة للاستقرار في المستقبل. وترجو فرنسا أن يتمكن الأمين العام من أن يقدم كل سنتين تقييما للأخطار التي تشكلها آثار تغير المناخ للسلم والأمن الدوليين في جميع مناطق العالم وعلى مختلف الأفاق الزمنية، لكي لا نفاجا ولكي يتمكن مجلس الأمن من الاستجابة في الوقت المناسب.

وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري تقييم مخاطر الضرر البيئي في الحالات الإنسانية الهشة. وستكون هذه نقطتي الثانية.

تبين حالة ناقلة النفط "صافر" في اليمن خطورة المشكلة وإحاحها. فالناقلة تشكل خطرا هائلا على النظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي، وكذلك على صحة وسبل عيش ملايين الناس في الدول الساحلية المطلة على البحر الأحمر المتضررة أصلا من النزاعات والكوارث البيئية. وهذا هو الحال بصفة خاصة في اليمن. من الملح أن تتمكن أفرقة الأمم المتحدة من الوصول إلى الناقلة.

وأخيرا، يجب إدماج المسائل المناخية والبيئية بصورة منهجية في تخطيط تدخلات القوات المسلحة وقوات الأمن، أثناء القيام بعمليات الإغاثة الإنسانية بعد الكوارث الطبيعية أو أثناء عمليات حفظ السلام. إن

أخذ اللاجئين جراء المسائل المناخية والبيئية في الاعتبار تحد عالمي يتطلب بذل جهود تنسيق كبيرة بين جميع الجهات الفاعلة، ولا سيما في الميدان.

مع أخذ ذلك في الاعتبار، فإننا نواصل أيضا التفكير في كيفية تعديل أدواتنا الإنسانية لكي نتوقع بشكل أفضل العواقب البيئية والمناخية المحتملة لأي عمل إنساني في الميدان.

ولذلك فإن حماية البيئة تتطلب استثمارا كاملا من الجميع وتعاوننا دوليا أكبر، لأن التعمير والسلام الدائم يتوقفان على ذلك. وثقوا بأن فرنسا ستواصل، بالتعاون مع شركائها، جهودها في هذا الاتجاه.

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

في البداية، تشكر إندونيسيا الرئاسة على عقد هذه الجلسة اليوم. وأرحب بحضور وزير الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي وشؤون النيجريين في الخارج، سعادة السيد كالا أنكوراو، في هذه الجلسة. وأرحب كذلك بمعالي السيد لويس ستراركر، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة الدولية والتكامل الإقليمي لسانت فنسنت وجزر غرينادين، وبمعالي اللورد طارق أحمد، لورد ويمبلدون، وزير الدولة لشؤون الكومنولث وجنوب آسيا للمملكة المتحدة.

وكذلك أشكر مقدمي الإحاطات السيد بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ والسيد إبراهيم تياو، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ والسيدة إينا مودجا، سفيرة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المعنية بالأراضي.

إننا نشهد بشكل متزايد الآثار السلبية للتدهور البيئي وتغير المناخ اللذين يؤثران على الناس وسبل العيش في جميع أنحاء العالم. فقد أصبحت عاملاً مفاقماً لا يمكن أن يطيل أمد النزاعات فحسب، بل ويهدد كذلك بعكس اتجاه النمو الاقتصادي والتنمية. وعلى تلك الخلفية، أود أن أتناول النقاط التالية.

أولاً، ينبغي أن نعزز الشراكة والتعاون وتبادل المعلومات. إن التدهور البيئي وما يتصل به من آثار أمنية مجال معقد يستحيل على أي جهة فاعلة معالجته بمفردها. وتكتسي الشراكة الحقيقية بين الأمم المتحدة وشركائها أهمية بالغة لفهم السبب الجذري للنزاعات وتأثير التدهور البيئي في ذلك الصدد. وهي الخطوة الأولى في إيجاد حل مناسب وملائم. ويجب تحديد الأولويات في الأماكن التي تتقاطع فيها المخاطر المناخية مع حالة أمنية هشة، كما هو الحال في حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل، حيث يعتمد اليوم ما يقرب من 10 ملايين شخص على المعونة الإنسانية بسبب النزاعات المسلحة الطويلة الأمد في العقد الماضي. وقد أدى وباء فيروس كورونا إلى زيادة الهشاشة. وأود أن أؤيد ما قاله السيد بيتر ماورير عندما قاله "إن بناء مجتمعات محلية قادرة على الصمود إلى جانب الجهود الرامية إلى حماية تلك المجتمعات من العنف أمر بالغ الأهمية" (المرفق 1). ومن المهم في الواقع مساعدة هذه المجتمعات في بناء القدرة على التكيف وتعزيز القدرة على الصمود استناداً إلى احتياجاتها وأولوياتها.

ثانياً، من المهم تعميم مراعاة التدهور البيئي وتغير المناخ في جميع مراحل السلام. ولكي نفلح ذلك، ينبغي أن نعزز التأزر داخل منظومة الأمم المتحدة. ولا تزال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الرئيسي لمعالجة تغير المناخ. ونتوقع من البلدان أن تتمسك باتفاق باريس، بما في ذلك التزاماتها المالية، وأن تقي بمساهماتها المحددة وطنياً.

وفي الوقت نفسه، فإن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، الذي تجري مناقشته حالياً، ينبغي أن لا يحجم عن النظر في أثر تغير المناخ على السلام والأمن. ومن خلال هذا التأزر، يمكننا أن نجد استراتيجية متكاملة للاستجابة.

ثالثاً، إن دور المنظمات الإقليمية دور حاسم. وقد نوه مجلس الأمن بجهود الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فضلاً عن ريادة بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، في قيادة المبادرات الرامية إلى التصدي للتحديات الأمنية في المنطقة. وإذ تستعد بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

لإجراء الانتخابات هذا العام، فإن الحالة السياسية تزداد هشاشة في كثير من الأحيان. وفي هذا العام الذي نحتفل به بمبادرة إسكات البنادق بحلول عام 2020، تتزايد الضغوط على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي بغية تكثيف جهودهما. إنهما بحاجة إلى دعمنا القوي والجماعي. ومفهوم الحلول الأفريقية للمسائل الأفريقية مفهوم هام وينبغي دعمه دولياً. ولا نزال نشجع الشراكات العالمية والمتعددة الأطراف، إلى جانب أصحاب المصلحة الإقليميين.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر ما قاله وزير خارجية بلدي في مناقشة مماثلة في كانون الثاني/يناير 2019:

”إن تغير المناخ واقع، وهو يحدث الآن ... وإندونيسيا على استعداد للإسهام في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ“. (S/PV.8451، الصفحة 14)

بيان نائب الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، ديمتري تشوماكوف

لا يمكن إنكار أن التدهور البيئي يزيد بشدة من حدة التحديات الاجتماعية والاقتصادية في بعض البلدان والمناطق. إن منطقة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، المعرضة بشكل خاص للتحديات المتصلة بالمناخ، تمثل حالة جيدة في هذا الصدد. ونتفهم تماما الدافع الذي جعل زملاءنا من النيجر يعقدون هذه الجلسة. وفي النيجر وحدها، وفقا لوكالة الأنباء رويترز، تستمر الصحراء الكبرى في التوسع بمعدل 48 كيلومترا في السنة، مما يزيد من تدهور الأراضي ويقضي على سبل العيش الشحيحة أصلا للسكان الذين يتزايد عددهم بسرعة. وحتى رجال الصحراء الزرق، الطوارق، يضطرون إلى التكيف والنزوح إلى الجنوب بسبب نقص مناطق الرعي ومصادر المياه. ونشاط الشواغل التي أثارها الرئاسة والحاجة إلى أن يعالج المجتمع الدولي المسائل ذات الصلة على أوجه الأولوية في أشكال مناسبة.

ومع ذلك، علينا أن نسجل مرة أخرى شكوكنا في أن مجلس الأمن منبر لمناقشة عامة تتصل بالبيئة. وفي هذا الصدد، أود أن أتناول النقاط التالية بإيجاز.

لا توجد صلة تلقائية بين المسائل البيئية، بما في ذلك تغير المناخ، والنزاعات. ولا يوجد دليل قاطع ومعترف به عالميا وموثق علميا على أن تغير المناخ يؤثر على النزاعات المسلحة أيضا.

وقد تتفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصادية في فرادى البلدان والمناطق دون الإقليمية بسبب الآثار السلبية لتغير المناخ وغيرها من مظاهر التدهور البيئي. ومع ذلك، كثيرا ما يتأثر الأمن والاستقرار بأسباب مباشرة لا يميل جميع أعضاء المجلس إلى الحديث عنها. وتشمل هذه الأسباب التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء أو إساءة استعمال حالات النزاع بل تأجيجها بغرض استغلال الموارد الطبيعية دون موافقة الحكومات المضيفة. وهذا لا يتعارض مع القانون الدولي فحسب، بل إنه محفوف أيضا بالكوارث البيئية. وفي هذا السياق، لدينا أمثلة كثيرة في أفريقيا والشرق الأوسط. وللأسف، علينا أن نلاحظ أنه عندما أشار ممثل الولايات المتحدة إلى بعض الأمثلة، نسي المثال المتعلق باحتلال حقول النفط السورية. ونود أن نسلط الضوء على ذلك، فضلا عن الأساليب الهمجية لإنتاج النفط المحفوفة بكارثة بيئية في شمال شرقي سورية.

ومن الطرق الأخرى للتدخل الضغط الاقتصادي والسياسي بمختلف أشكاله. ويشمل ذلك تطبيق التدابير القسرية الانفرادية دون تفويض من مجلس الأمن. وهذه الإجراءات تقوض بشكل خاص قدرة البلدان النامية على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة وتعوق قدرتها على المشاركة في الجهود الجماعية الرامية إلى التصدي لتغير المناخ. ولذلك فإن النظر في الجوانب البيئية قد يكون انتقائياً ويتجاهل السياق الأوسع.

ومساعدة البلدان النامية في جهودها في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك حماية البيئة - بصفة عامة وفي حالات ما بعد النزاع - ولاية من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمنسقين المقيمين، مع الاعتماد على الولايات الحكومية الدولية والنتائج العلمية ذات الصلة. وينبغي ألا تحجم البلدان المانحة عن الوفاء بالتزاماتها بتقديم المساعدة. ومن أجل تقليل الآثار البيئية إلى أدنى حد ممكن، من الضروري مساعدة البلدان على تعزيز قدرتها على الصمود.

أما فيما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني، الذي أدرجته رئاستنا في المذكرة المفاهيمية (S/2020/882، المرفق)، في سياق مناقشة اليوم، فمن المعروف جيدا أيضا أنه يحظر استخدام أساليب الحرب التي يقصد بها أو يتوقع أن تسبب ضررا للبيئة الطبيعية. غير أن هذا الحظر لا يمكن أن يمنع الآثار الشديدة للنزاع المسلح على البيئة الطبيعية، بصرف النظر عن مستوى الالتزام بهذه القاعدة الهامة. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان أن يركز مجلس الأمن جهوده على الوفاء بمهمته الأساسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين على أساس ميثاق الأمم المتحدة. وإذا ما تم التصدي لذلك، فإنه سيسهم بالتأكد في حماية البيئة.

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيري ماتجيبلا

بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ النيجر على رئاستها لمجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر وعلى عقد هذه الجلسة لتسليط الضوء على الأثر المحتمل للتدهور البيئي على حالات السلام والأمن. ويسرنا أن نراكم، سيدي الوزير، نترأسون مجلس الأمن ونحن نتناول هذه المسألة الهامة.

كما نشكر السيد إبراهيم تياو، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والسيد بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والسيدة إينا مودجا، السفيرة المعنية بالأراضي والناشطة في مجال المناخ، على إحاطاتهم. كما نحیی الوزراء الحاضرين اليوم.

ومن المؤكد أن هناك حاجة إلى فهم أفضل لأثر الإدارة والسياسات البيئية الفعالة، وما إذا كان ذلك سيؤثر على الحد من النزاعات ويساعد في تحقيق السلام والأمن.

وتسلّم جنوب أفريقيا بأن تغير المناخ يمثل تهديداً وجودياً للبشرية وجميع الأنواع الأخرى. والواقع أن جميع أشكال التدهور البيئي تتطلب منا اهتماما عاجلا واستجابة مستمرة وطموحة ومتعددة الأطراف من جميع الدول الأعضاء. ويظل الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالعمل المناخي إلى جانب الأهداف الـ 16 الأخرى للتنمية المستدامة حاسما في سعي البشرية جمعاء إلى تحقيق المبادئ الأساسية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 - أي تخفيف حدة الفقر بعدم السماح بتخلف أحد في الطريق المؤدي إلى التنمية المستدامة ومساعدة من هم متخلفون عن الركب أولاً.

ونسلم أيضا بأن العوامل مثل الجفاف وندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي والتصحر - التي يعتقد أنها ناجمة عن تغير المناخ أو تتفاقم بسببه - تزيد من خطر نشوب النزاعات العنيفة. وفي أفريقيا هناك بعض الأدلة التي تشير إلى أن ذلك هو الحال في أجزاء من منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد وكذلك في القرن الأفريقي. وفي هذه الحالات، كما هي في أماكن أخرى، تشكل الضغوط المناخية المرتبطة بتغير المناخ تهديدات أو عوامل مضاعفة للخطر وتؤدي إلى زيادة التوترات والنزاعات بواسطة زيادة الضغوط على الموارد الشحيحة مثل المياه والمراعي.

وسبب أثر التدهور المناخي الضار في منطقتي الساحل وبحيرة تشاد وأماكن أخرى من العالم وكذلك التصحر والفيضانات والعواصف الصحراوية وغزوات الجراد وأثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) معاناة لا توصف لملايين الناس كما سمعنا من مقدمي الإحاطات والوزراء اليوم. ولا يزال الناس يتقلون بسببه إلى ما لا نهاية. فالمهاجرون والمشردون داخليا يفرون من هجمات الإرهابيين من أجل النجاة ويأملون في مستقبل مشرق في الوقت الذي يجتمع فيه العالم في الأسبوع المقبل للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة تحت شعار "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف - مواجهة كوفيد-19 من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال".

وهناك جوانب مختلفة من مواجهة تحدي التدهور البيئي. أولاً، معالجة جذور قضايا التنمية التي تشعل هذا النزاع الأولي. ثانياً، معالجة عواقب اندلاع النزاعات التي يعتقد ارتباطها بتغير المناخ أو التدهور البيئي بمجرد نشوبه. وفي هذا الصدد قد تكون خبرة مجلس الأمن في التعامل مع النزاع مفيدة. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى نهج كلي لمعالجة آثار التدهور البيئي على السلم والأمن.

وفي هذا الصدد، نشجع مجلس الأمن على دعم منظمات الأمم المتحدة وعملياتها الرائدة مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي وغيرها من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، فضلا عن عمل المنظمات الإقليمية ذات الصلة مثل الاتحاد الأفريقي. وستكفل أشكال التعاون هذه إمكانية حصول مجلس الأمن على معلومات عن الأثر المحتمل للمخاطر الأمنية أو البيئية المتصلة بالمناخ في حالات النزاع.

وتتمتع الاتفاقية الإطارية بعضوية جميع الدول الأعضاء تقريباً، وتتقيد بالمبادئ التي تسعى إلى تعزيز الإنصاف وتسلم بالحاجة إلى قدرات ومسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة، فضلاً عن الالتزام القانوني للاتفاقية بأن تقدم البلدان المتقدمة النمو وسائل دعم التنفيذ لجميع البلدان النامية. ونعتقد أن الاتفاقية الإطارية واتفاق باريس بشأن تغير المناخ سوف يعززان أيضاً استمرار المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن التغييرات الحساسة التي يتعين على جميع الدول الأعضاء اعتمادها للتصدي لتغير المناخ مع توفير آليات لحماية حيز السياسات الإنمائية لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية.

وتؤيد جنوب أفريقيا تأييداً تاماً اتباع نهج متعدد الأطراف إزاء تغير المناخ يقوم على المبادئ التوجيهية للاتفاقية الإطارية التي تشمل الإنصاف والتمييز بين الإجراءات المطلوبة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وتقديم الدعم لجميع البلدان النامية وفقاً لمتطلباتها. ونعطي الأولوية على الصعيد الوطني للانتقال العادل نحو أنماط أكثر إنصافاً واستدامة في مجالي الإنتاج والاستهلاك. وعلى الصعيد القاري، يواصل الاتحاد الأفريقي وضع برنامج الحوافز الخضراء الأفريقية كمساهمة في جهود الإنعاش الشامل للاتحاد الأفريقي من جائحة كوفيد-19، ويعنى البرنامج بجميع الركائز الثلاث للتنمية المستدامة.

وما زلنا نتطلع إلى مجلس الأمن للوفاء بولايته الدولية في تحقيق السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، فنحن مهتمون بالاستماع إلى آراء أعضاء المجلس بشأن القيمة التي يمكن أن يضيفها مجلس الأمن لمعالجة الآثار الإنسانية للتدهور البيئي على السلام والأمن.

ومما لا شك فيه أن هناك حاجة إلى تعزيز التضامن العالمي فضلاً عن تعددية الأطراف الفعالة بقيادة الأمم المتحدة.

بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر النيجر على تنظيم هذه الجلسة واختياره تكريس أحد الأحداث المميزة على الأثر الإنساني لتغير المناخ، وهو موضوع بحاجة إلى مزيد من الاهتمام في مناقشاتنا بشأن المناخ والأمن. وأشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم المفيدة للغاية.

ويؤثر تغير المناخ على بيئتنا. وهذه حقيقة لا جدال فيها وتستند إلى بيانات علمية. وتؤثر زيادة اضطراب المناخ وتدهور البيئة بشكل متزايد على السكان في جميع أنحاء العالم. بيد أن هذا الأثر، على الرغم من طابعه العالمي، لا يشعر به جميع السكان على نحو متساو ولا يؤثر على حياتنا بالطريقة نفسها. وفي الواقع، تبدو شدة هذا الأثر في مناطق مثل الصومال واليمن والسودان ومنطقة الساحل حيث تقل بشدة قدرة الناس على مواجهة هذه التغيرات والتكيف معها.

وكما وصفها مقدمو الإحاطات بوضوح، فإن أشد السكان ضعفاً، بمن فيهم المشردون واللاجئون والأشخاص الذين يعيشون في مناطق النزاع أو الذين يعانون أصلاً من ظروف اقتصادية قاسية، هي التي تتأثر بشكل غير متناسب بأثر الجفاف والفيضانات والعواصف والحرارة، ولديها قدرة محدودة على التكيف مع هذه الظروف الصعبة والمخاطر الإضافية.

وإذ يقترن مع العنف والنزاعات المسلحة في سياق كوفيد-19 يؤدي تغير المناخ والتدهور البيئي إلى تفاقم الضعف ويزيد محنة أولئك الناس مما يزيد من بؤسهم وتفاقم الكوارث الإنسانية التي يواجهونها. وتلوح في الأفق كارثة الجوع في اليمن.

وعندما يقترن اضطراب المناخ بالنزاعات، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي والاقتصادي وكذلك زيادة التفاوتات الصحية ويحد من إمكانية الحصول على الخدمات والموارد الأساسية، بينما يضعف في الوقت نفسه قدرة الحكومات والمؤسسات على تقديم الدعم للسكان المحليين.

وفي منطقة بحيرة تشاد، حيث يعتمد أكثر من 10 ملايين شخص على المعونة الإنسانية، يزيد تغير المناخ من حدة التوترات المتصلة باستخدام المياه والأراضي، مما يسهم في المزيد من التشريد القسري، لا سيما في سياق محدودة قدرة السلطات المركزية على السيطرة على الأراضي وإدارة الموارد وحل التوترات.

وتأثير هذا التداخل كبير جداً من المنظور الإنساني ويتطلب منا تكيف استجابتنا وعملنا مع ظروف الناس وأولوياتهم بما يتجاوز الاحتياجات الفورية والعمل المبكر بطريقة أكثر استدامة ومن شأنها أن تساعد المجتمعات المتأثرة بالنزاعات على زيادة قدرتها على التكيف مع التدهور البيئي والتكيف وتغير المناخ. وينبغي أن تعتمد هذه الاستجابة على فهم أعمق للمخاطر المناخية القصيرة في الأجلين القصير والطويل. وتتطلب معرفة أفضل بالآثار الإقليمية لتغير المناخ واتخاذ إجراءات أكثر تنسيقاً في عدة قطاعات وفي بلدان عديدة مختلفة، خاصة وأن تغير المناخ يطرح أيضاً تحديات قد تؤدي إلى تفاقم حالات النزاع المسلح وحالات العنف الأخرى القائمة.

وقد أصبحت هذه الصلة بين تغير المناخ والأمن أكثر وضوحاً ويزداد الاعتراف بها على الصعيد الدولي، وينبغي لمجلس الأمن أن ينظر فيها بقدر أكبر حيث أن آثار تغير المناخ تتفاعل بشكل متزايد مع الأسباب الجذرية للنزاعات وتعمل كعوامل مضاعفة للمخاطر.

واليوم، بالإضافة إلى النهج الخاص بسياق محدد، نحتاج إلى اتباع نهج متكامل ومنهجي إزاء المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ بغية تمكين مجلس الأمن من الاستجابة على نحو مناسب. كما أننا بحاجة إلى إدماج عوامل المخاطر المناخية الطويلة الأجل في تقييم وإدارة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ولمنع النزاعات المتصلة بالمخاطر المناخية، نحتاج أيضا إلى تطوير أدوات للتنبؤ ونظم للإنذار المبكر، بالإضافة إلى تعزيز قاعدة بيانات منظومة الأمم المتحدة بالبيانات العلمية والمعارف ذات الصلة.

وأخيرا، تود تونس، بوصفها عضوا في الفريق المعني بالمناخ والأمن، أن تؤكد من جديد أن هذه المسائل يجب أن تظل على جدول أعمالنا وتتطلب مناقشة أكثر تعمقا من جانب مجلس الأمن.

بيان المنسق السياسي للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، رودني هنتر

يسرنا أن نتضموا إلينا في المجلس اليوم، سيدي، وإن كان افتراضياً. تقدر الولايات المتحدة الفرصة التي أتاحت لها للتفكير اليوم في هذه المسألة البالغة الأهمية. لقد شهدنا كثيراً حالات الضرر البيئي الناجم عن النزاع المسلح، ونعرف كيف يمكن أن يؤثر ذلك على الظروف الإنسانية في السياقات الهشة.

ومنذ عام 2004، حينما سُلط الأمين العام آنذاك كوفي عنان الضوء على العلاقة بين البيئة والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ناقش المجلس الجوانب المختلفة للأثار البيئية على السلام والأمن الدوليين. وكما نعلم جيداً، ثمة منافسة متزايدة على الموارد المائية والأراضي الصالحة للزراعة تلعب دوراً أساسياً في تأجيج النزاع في كل من حوض بحيرة تشاد ومنطقة الحدود الثلاثية بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر. وتفاقمت المشكلة مع انتشار عدد كبير من الجهات الفاعلة من غير الدول في مسرح الأحداث. وتسهم الميليشيات والكيانات الإجرامية المنظمة في أعمال العنف التي تدمر البيئة التي تعمل فيها وتؤدي إلى استمرار الأزمات الإنسانية التي طال أمدها وتعقيدها.

وفي أوقات النزاع، يُستخدم الاستغلال غير القانوني للموارد لإدامة النزاع وتأجيجها على حساب السكان المحليين الذين يتكبون أضراراً بالغة. وفي الواقع، كثيراً ما يصبح استغلال الموارد الطبيعية والضغوط البيئية المتصلة جزءاً من النطاق الكامل لدورة النزاع. ويمكن أن تصبح المعادن والأخشاب والحياة البرية والأراضي والموارد المائية محل نزاع بشكل سريع، وقد يؤدي استغلالها إلى تمويل النزاع ويمكن للتدهور البيئي والاضطرابات الاجتماعية المرتبطة بذلك أن يقوضان آفاق التوصل إلى سلام. وللأسف، لدينا أمثلة كثيرة على ذلك على الصعيد العالمي. ففي عام 2017، تسببت ما يسمى بالدولة الإسلامية في اندلاع سحب سامة كثيفة بإشعال النار في آبار النفط ومصنع للكبريت بالقرب من مدينة الموصل العراقية، مما تسبب في تشويه المناظر الطبيعية وتسمم السكان.

وقد استخدمت الأطراف الضالعة في النزاع بؤر التنوع الأحيائي كملاذات - أماكن مثل منتزه غارامبا الوطني المتاخمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومنتزه فيرونغا الوطني ومحمية أوكابي للحياة البرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويؤدي ذلك إلى إبادة الأنواع النباتية والحيوانية المحمية الأصلية بسبب الصيد غير المشروع والاتجار بالحياة البرية وقطع الأشجار والتعدين غير القانونيين المرتبطين بالنزاع.

ففي كولومبيا، واصلت الجماعات المسلحة غير الشرعية تنازعتها على الموارد في المناطق الريفية، التي كان يسيطر على بعضها قوات الدفاع الثورية الكولومبية قبل إبرام اتفاق السلام لعام 2016. وتشمل الشواغل التي تدعو للقلق الاستيلاء على الأراضي وإزالة الغابات والتعدين غير القانوني وزراعة الكوكا وإنتاج الكوكايين. وزاد عدد هكتارات الغابات التي أزيلت حديثاً في عام 2016 بنسبة 44 في المائة عن عددها في عام 2015، واستمرت في الزيادة في عام 2017. وفي عام 2018، تباطأت عمليات إزالة الغابات إلى حد ما، لكنها ظلت واحدة من أهم التحديات البيئية في كولومبيا.

وفي فنزويلا، فإن نظام مادورو موروس غير الشرعي متواطئ في تعدين الذهب بشكل غير مشروع والتريح منه، الأمر الذي يدمر البيئة والسكان الأصليين في جميع أنحاء الجزء الجنوبي من البلد.

فالمجموعات الإجرامية المسلحة، بما في ذلك بعض الجماعات من كولومبيا المصنفة كجماعات إرهابية تعمل عشوائيا على تسميم الأرض والمياه، وتصدر سرا الثروة التي تشكل حقا أصيلا لكل فنزويلي.

هذه مجرد أمثلة قليلة على كيفية تسبب الضرر البيئي أثناء النزاع في إطالة أمد آثار هذه النزاعات على الأبرياء من السكان. وحتى بعد انتهاء النزاع، فإن أثره على البيئة يمكن أن يعرقل قدرة الأفراد على التعافي أو يحول دونها، بما في ذلك العودة الآمنة والكرامة والطوعية للمشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم. ويمكن أن نستشعر الأثر الاقتصادي للأضرار البيئية لا في الخسائر المالية المباشرة فحسب، بل في التكاليف المرتبطة بإعادة تأهيل البيئة بعد انتهاء النزاع. وقد اشتركت الولايات المتحدة مع حكومات عديدة للمساعدة في إصلاح آثار الأضرار البيئية المتصلة بالنزاعات.

ففي عام 2018، تصدت الولايات المتحدة، من خلال البرنامج الإقليمي للبيئة في وسط أفريقيا التابع لوكالة التنمية الدولية الأمريكية، للاتجار بالحياة البرية في مناطق جنوب شرق جمهورية أفريقيا الوسطى وشمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية من جانب جيش الرب للمقاومة. ويعمل الشركاء في البرنامج الإقليمي للبيئة لوسط أفريقيا بالتعاون مع المجتمعات المحلية التي تعيش بالقرب من المناطق المحمية المستهدفة في منتزه غارامبا الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومحمية شينكو الطبيعية في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل مكافحة صيد الأحياء البرية غير القانوني والاتجار بها، وهو مصدر لتمويل الجماعات الناشطة في المنطقة.

وتناولت هذه الأنشطة حالات الفراغ الأمني والفراغ في سلطة الحكومة وعطلت عمليات التجمعات المنظمة عبر الوطنية. وتعزز هذه البرامج إدارة المناطق المحمية في المنتزه مع تحسين الأمن وسيادة القانون في المنطقة وكفالة قدرة الحراس على حماية المنتزه وملاحقة الصيادين غير الشرعيين وغيرهم من مرتكبي الأنشطة غير المشروعة واعتقالهم، والعمل مع السكان المحيطين بها للحفاظ على موارد المنتزه وإدارتها بطريقة مسؤولة.

ونتيجة لهذا الدعم، انخفض عدد الفيلة التي تعرضت لعمليات الصيد غير المشروعة من 100 في السنة في عام 2017 إلى أقل من 10 في السنة في العامين الماضيين. وقد انخفض عدد الهجمات على القرى التي شنها جيش الرب للمقاومة والجماعات المسلحة الأخرى داخل منطقة عمليات غارامبا من 68 عملية في عام 2015 إلى هجوم واحد فقط في عام 2019.

ووقعت الولايات المتحدة وكولومبيا مذكرة تفاهم في عام 2018 لمكافحة التعدين غير القانوني للذهب من خلال دعم تنظيمه وإضفاء الطابع الرسمي عليه، والعمل بشكل مشترك على الكشف عن استخدام الزئبق والقضاء عليه، وتعزيز البدائل الاقتصادية القانونية للتعدين غير القانوني، وتعزيز الجهود الرامية إلى تحديد ورصد المناطق المتضررة من التعدين غير القانوني، وتعزيز قدرة أجهزة إنفاذ القانون على منعه ومكافحته والتحقيق في الجرائم المرتبطة بالاستغلال غير المشروع للمعادن وملاحقة مرتكبيها. واستخدمت مذكرة تفاهم مماثلة جرى توقيعها مع بيلو في عام 2017 كأساس لمذكرة التفاهم مع كولومبيا. ونعمل أيضا مع المجتمع الدولي لمكافحة الآثار البيئية والأمنية الكارثية لتعدين الذهب بشكل غير مشروع في فنزويلا، على النحو الذي ييسره نظام نيكولاس مادورو موروس غير الشرعي وغيره من الجهات الفاعلة الإجرامية.

وهناك قضية حساسة، قضية تقترب من وطننا في الولايات المتحدة، وهي ترجع إلى حرب فييت نام، التي انطوت على مادة كيميائية تستخدم في تعرية الأشجار ذات آثار خطيرة ومستمرة على صحة

الإنسان. وتعمل الولايات المتحدة على دعم جهود فييت نام لتنظيف التلوث بمادة الديوكسين، أو العامل البرتقالي. وفي عام 2018، اختتمت الولايات المتحدة دعمها لمشروع مدته ست سنوات بقيمة 110 ملايين دولار لمعالجة الآثار البيئية لمادة الديوكسين في مطار دا نانغ. وفي 5 كانون الأول/ديسمبر 2019، أعلنت الولايات المتحدة وفييت نام عن تقديم المزيد من الدعم لجهود معالجة آثار مادة الديوكسين في فيتنام في قاعدة بين هوا الجوية، والتزمنا بتقديم 300 مليون دولار للجهود التي تستمر لمدة 10 سنوات لمعالجة تلك الآثار في القاعدة الجوية والمناطق المحيطة بها.

وأخيراً، يجب أن نتخذ إجراء على وجه السرعة، على نحو ما ناقشناه هذا الأسبوع تحديداً ونكره آخرون اليوم، فيما يتعلق بناقله النفط صافر الراسية قبالة سواحل اليمن. فليس هناك كثير من الكوارث البيئية المحتملة التي تلوح بهذا الحجم في الأفق. وعدم معالجة هذه الحالة، كما أحيط به المجلس علماً بإسهاب، ستكون له آثار بيئية وإنسانية كارثية لا بالنسبة لليمن فحسب بل لمعظم المنطقة.

وفي الختام، نحث جميع الدول الأعضاء على ألا تغيب عن بالها الأبعاد البيئية للنزاع وما يرتبط بها من آثار اقتصادية وصحية على السكان المتضررين.

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

تعرب فييت نام عن وافر تقديرها للرئاسة النيجيرية وقيادتها لعقد هذه المناقشة التي جاءت في وقتها المناسب. وأود أن أشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم المتبصرة.

يشكل تغير المناخ الآن واحداً من أكبر الأخطار التي تواجه البشرية. ويمكن أن تؤدي الآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك الظواهر الجوية القصوى المتكررة وندرة المياه والجفاف وتدهور الأراضي وارتفاع مستوى سطح البحر، ضمن أمور أخرى، إلى انعدام الأمن الغذائي والتشريد على نطاق واسع والتوترات الاجتماعية. كما أنها ترتبط بتدهور النظام الإيكولوجي نتيجة لسوء الإدارة والدمار في النزاعات المسلحة. وقد أصبحت هذه الآثار الإنسانية لتغير المناخ وتدهور النظام الإيكولوجي واضحة بشكل متزايد في العديد من أنحاء العالم. ففي حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل، يتضاءل توافر الموارد المنقذة للحياة وإمكانية الحصول عليها، وبالتالي يتعين على ملايين الأرواح أن تعتمد على المساعدة الإنسانية السنوية الطارئة. وما لم تعالج الآثار السلبية لتغير المناخ أو تخفف فإنها ستزيد من تفاقم الأوضاع السياسية والأمنية الهشة، وستطيل أمد النزاعات وحالات عدم الاستقرار بل ستؤدي إلى تفاقمها وتأجيجها.

ونحن مقتنعون بأن إدارة الآثار الضارة لتغير المناخ وتدهور النظام الإيكولوجي ومخاطرها الإنسانية والأمنية ينبغي أن تكون جزءاً من جهودنا الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين. ويود وفد بلدي أن يشدد على النقاط التالية:

أولاً، يجب أن تتضمن استجابتنا التعاون عبر الحدود. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية توطيد التعاون الدولي في حالة التنافسية العالمية الآخذة في الظهور. ويجب إيلاء اهتمام خاص للبلدان الواقعة في حالات النزاع أو ما بعد النزاع، والبلدان التي هي في حاجة إلى مساعدات إنسانية، وأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، لأنها معرضة بصفة خاصة للآثار الضارة لتغير المناخ ولكنها كثيراً ما تتخلف عن الركب في مجال القدرة على الاستجابة.

ثانياً، يمكن إدماج القدرة على مواجهة تغير المناخ في الاستراتيجيات الإنسانية واستراتيجيات منع نشوب النزاعات وبناء السلام وما بعد النزاع وينبغي القيام بذلك. ونرحب بالتقدم الذي أحرزه المجلس في الاعتراف بالآثار الضارة لتغير المناخ في 13 قراراً مخصصاً لبلدان محددة. ونلاحظ أن 8 من أكبر 10 عمليات للسلام تُنشر في بلدان شديدة التعرض لتغير المناخ. ومن الأهمية بمكان أن يستند المجلس في مداولاته وإجراءاته إلى العلم وإلى أدلة وافرة وأن يكيف نهجه مع الدول المتضررة من النزاع. يمكن لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة أن تسهم في تعزيز تحليل المجلس للمخاطر الأمنية والإنسانية المتعلقة بتغير المناخ في الحالات المدرجة في جدول أعماله.

ثالثاً، ينبغي تنسيق استجابة المجلس لتغير المناخ مع أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة ومع جميع شركائها. وفي هذا الصدد، نود أن نبرز تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في بناء القدرات الإقليمية على التكيف والصمود. وفي رابطة أمم جنوب شرق آسيا، حددنا تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في تنفيذ التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره باعتباره أحد التدابير الاستراتيجية لخطة الجماعة الاجتماعية والثقافية التابعة للرابطة لعام 2025. ويمكن مواصلة استكشاف آفاق التعاون بين الأمم المتحدة والرابطة في هذا الصدد.

وأخيراً وليس آخراً، يجب أن تولي الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للمخاطر الإنسانية والأمنية لتغير المناخ، بما في ذلك تدهور النظام الإيكولوجي، الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وقواعد القانون الدولي الأخرى، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ويجب أن تستمر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ في توجيه الاستجابات الوطنية والعالمية، ومن الأهمية بمكان أن تُوفي بالتزاماتنا بموجب هذه الاتفاقات.

إن فييت نام من بين البلدان الأكثر تضرراً من الآثار الضارة لتغير المناخ. ونؤيد الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات المتصلة بالمناخ، بما في ذلك الجهود المبذولة هنا في مجلس الأمن. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن أي بلد بمفرده لا يمكنه أن ينتصر في مكافحة تغير المناخ أو في تعزيز السلام والأمن. لقد حان الوقت لنجتمع جميعاً ونوحد جهودنا ونبني شراكات شاملة لمواجهة هذا التحدي العالمي.

بيان الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، رونالدو كوستا فيليو

أود أن أهنئكم، سيدي، على عقد جلسة لمناقشة الصلات بين الآثار الإنسانية للتدهور البيئي والسلام والأمن الدوليين، مع التركيز بشكل خاص على منطقة الساحل.

إن الآثار الإنسانية للظواهر الطبيعية - ارتفاع متوسط درجات الحرارة، وارتفاع مستويات البحار، والأعاصير، والزلازل، والجفاف، والتصحر، وتآكل التربة، ضمن أمور أخرى - تتطلب اهتماماً وتمحيصاً من جانب المجتمع الدولي.

إن الدول الأعضاء ملزمة بمساعدة البلدان الهشة ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية بأفضل ما في وسعها، بدعم من المنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية، من أجل تخفيف المعاناة ولا سيما معاناة أشد الناس عوزاً.

ومن المهم أيضاً، قبل النظر في استجابات المجتمع الدولي للآثار الإنسانية للتدهور البيئي في السلم والأمن، إبراز سيادة الدول على إدارة الموارد الطبيعية ومسئوليتها الرئيسية لضمان ألا تسبب الأنشطة التي تقع ضمن ولايتها القضائية ضرراً لبيئة دول أو مناطق أخرى خارج حدود الولاية الوطنية.

وتدرك البرازيل أن الظواهر الطبيعية - سواء كانت من صنع الإنسان أو غير ذلك - ربما تكون عاملاً في تفاقم التحديات الأمنية، ويختلف ذلك من حالة إلى أخرى. لقد كانت العواقب الإنسانية للتدهور البيئي وخيمة بشكل خاص في منطقة الساحل الأفريقي، حيث تؤدي عوامل أخرى دوراً رئيسياً في ذلك، مثل الفقر وعدم المساواة الاجتماعية وضعف الحوكمة والانقسامات العرقية وانعدام الأمن الغذائي والتطرف العنيف. وقد أدى التقاء العوامل هذا إلى احتياج عدد قياسي من الأشخاص بلغ عددهم 24 مليون شخص - نصفهم من الأطفال - إلى المساعدة والحماية المنقذة للحياة في منطقة الساحل اعتباراً من حزيران/يونيه الماضي، وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وفي مواجهة هذا الواقع المعقد والمتعدد الأوجه، يجب أن يعالج مجلس الأمن الأثر المتفاقم للتدهور البيئي على حالات النزاع وما بعد النزاع على أساس كل حالة على حدة، مع مراعاة الخصوصيات الوطنية والمحلية. لقد كان القرار [2349 \(2017\)](#) علامة بارزة في هذا الصدد، حيث كان رائداً في الاعتراف بأن العوامل البيئية قد تؤدي دوراً في تدهور البيئة الأمنية، وتحديدًا في منطقة حوض بحيرة تشاد.

ويجب على المرء أن يتوخى الحذر في عدم القفز إلى استنتاجات متسرعة بأن يخطئ الظن بوجود رابط سببي حين يتعلق الأمر بالصلة بين البيئة وجدول أعمال السلام والأمن الدولية. وبدلاً من التأكيد على أثر التدهور البيئي على السلام والأمن، ترى البرازيل أن من المهم للغاية أن نفهم الآثار السلبية للنزاعات المسلحة على البيئة وكيف تؤثر بدورها على السكان.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تأخذ عمليات حفظ السلام في الاعتبار تأثيرها المحتمل على البيئة، بغية الحد من أثرها البيئي على الأرض والمساهمة في صحة المجتمعات المحلية وسلامتها وأمنها. وفي ضوء ذلك، نفكر في الجهود الرامية إلى وضع مبادئ توجيهية للممارسات البيئية في البعثات التي تجري تحت رعاية المنظمات الدولية، استناداً إلى تجربة البرازيل الناجحة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وعلاوة على ذلك، فإن تغير المناخ والتحديات البيئية، من وجهة نظر البرازيل، هما ظاهرتان لا يمكن حلها عسكرياً. وهذه تحديات يجب التصدي لها في المقام الأول من خلال أدوات التنمية، مع تجنب خطر إقحام الاعتبارات الأمنية على نحو غير مبرر.

وتعتمد منظومة الأمم المتحدة على قائمة من المنتديات والوكالات المكلفة بمعالجة القضايا البيئية، ومن بينها المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية للجمعية العامة ولجنة بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

وبالمثل، يجب التفكير في الجوانب الإنسانية الصرفة للمسألة قيد النظر. وتتطلب الأزمات الإنسانية تعاوناً وثيقاً بين الجهات الفاعلة في مجالات المساعدة الإنسانية وبناء السلام والتنمية وينطبق ذلك بشكل خاص على منطقة الساحل.

بيد أنه يجب علينا أيضاً أن نعترف بأن أي غموض في الخطوط الفاصلة بين المساعدة الإنسانية والعمليات العسكرية يشكل خطراً على العمل الإنساني القائم على المبادئ، ومن ثم فإنه يشكل خطراً غير مباشر على إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية وسلامة العاملين في المجال الإنساني. وفي النزاعات المسلحة، من المهم أن تتقيد جميع الأطراف بالتزاماتها بحماية البيئة، وفقاً للقانون الدولي الإنساني وغيره من النظم القانونية السارية. وفي تقرير مؤرخ في أيار/مايو من هذا العام، ذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن التسييس والعسكرة يشكلان تهديداً رئيسياً للعمل الإنساني في منطقة الساحل.

وبطبيعة الحال، سبق وأن نوقشت الأزمات الإنسانية المرتبطة بالنزاعات المسلحة في مجلس الأمن، وهي مناقشات ركزت في معظمها على مسائل إيصال المساعدات الإنسانية في حالات نزاع محددة. وبينما يقوم المجلس بدور هام في هذا الصدد، كما هو الحال بالنسبة للمسائل البيئية، فإن المجتمع الدولي لديه منتديات ووكالات مصممة لمعالجة جميع جوانب القضايا الإنسانية، مثل اللجنة الثالثة للجمعية العامة أو الجزء السنوي المتعلق بالشؤون الإنسانية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي تضمن في هذا العام حدثاً بشأن التحديات المترابطة التي تواجه منطقة الساحل، حيث أسهم خلاله وزير الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث في النيجر إسهاماً كبيراً في النقاش. وبالإضافة إلى ذلك، تدرس لجنة القانون الدولي حالياً موضوع حماية البيئة فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة، وهي مسألة لا يمكن المبالغة في التشديد على تعقيدها.

ومن واجب الدول الأعضاء أن تكون ساهرة على تقسيم العمل بين مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة وأن تسعى إلى تحقيق أوجه التآزر والتكامل، مع احتفاظ كل منها بولاياتها واختصاصاتها. ولا يمكن أبداً أن نشدد بما فيه الكفاية على أن مجلس الأمن مكلف بالرد على التهديدات الملموسة للسلام والأمن الدوليين والتي تتطلب اهتماماً فورياً من المجتمع الدولي. وبينما تنشأ فعلاً صلات بين أنشطة المجلس والمسائل البيئية والإنسانية، فإن المحافل الأخرى التي تتباهاً بعضويتها الأوسع والأكثر تمثيلاً تضطلع بالولاية الأساسية لمعالجة هذه المسائل بطريقة شاملة. إن تحويل اهتمام المجلس إلى مسائل تتجاوز الولاية المنوطة به في الميثاق، مهما كانت درجة أهمية هذه المسائل - وهي غالباً ما تكون كذلك - يؤدي إلى نتائج عكسية ويمكن أن يضر بسير عمل الآلية المتعددة الأطراف على نحو سليم.

بيان الممثل الدائم للدانمرك لدى الأمم المتحدة، مارتن بيلي هيرمان

يسرني أن أقدم هذا البيان بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي: آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي، الدانمرك. ويسرنا أن نرى مجلس الأمن يولي اهتماماً مستمراً لديناميات السلام والأمن المرتبطة بتغير المناخ ونرحب بالفرصة المتاحة اليوم للتكلم عن مسألة الآثار الإنسانية للتدهور البيئي.

إن تغير المناخ عامل مضاعف للمخاطر. وتزداد الآثار الأمنية والتكلفة البشرية لتغير المناخ وضوحاً، فيما يضعف وجود النزاع المسلح آليات المجتمعات المحلية لمواجهة تغير المناخ. ويؤدي التدهور البيئي والآثار المناخية إلى تعميق الأسباب الجذرية للهشاشة ويزيدان من حدة التوترات بشأن الموارد الشحيحة أو المتدهورة من الأراضي والمياه ويندرجان ضمن العوامل الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي. وهذه العوامل، مجتمعة، قد تؤدي إلى نشوب أو تفاقم النزاعات والتشرد والهجرة، مما يؤدي إلى تبيد مكاسب بناء السلام والتنمية التي تحققت بشق الأنفس وزيادة نطاق المعاناة الإنسانية، كما هو الحال في اليمن وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، حيث يعيش ملايين الناس على شفا المجاعة. كما أن تغير المناخ عامل رئيسي لفقدان التنوع البيولوجي، الذي يشكل أحد الأسباب الجذرية للأزمة الصحية الحالية غير المسبوقة بما لها من آثار على السلام والأمن الدوليين. ولذلك، يجب أن نتخذ إجراءات عاجلة للتصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ بطريقة متسقة ومتراصة. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة عناصر رئيسية.

أولاً، إن إجراء تحليلات محددة السياق شرط مسبق لمنع نشوب النزاعات والتصدي لها على نحو فعال يراعي المناخ. ويجب أن تتعاون الأمم المتحدة مع الحكومات والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة في مجال المناخ، بما في ذلك وكالات الأرصاد الجوية، والمجتمع المدني لتحسين أدوات الإنذار المبكر ونماذج التنبؤ بالنزاعات التي تدمج المعلومات المناخية بصورة منهجية في تحليلات النزاعات والخطط التشغيلية. ويمكن لآلية الأمن المناخي أن تؤدي دوراً داعماً وتنسيقياً في هذا الصدد. كما أننا بحاجة إلى إدماج تحليل النزاعات في سيناريوهات المناخ، فضلاً عن جهود تخفيف الآثار والتكيف، ونشجع الجهود الرامية إلى تكليف الأمين العام بتقديم تقرير شامل على نحو دوري عن الصلة بين المناخ والأمن.

ثانياً، يتطلب التصدي المستدام للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ زيادة الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث والتأهب للصدمات المناخية والعمل على بناء الصمود وقدرات التكيف وتعزيز مراعاة خصوصيات النزاع على نطاق المنظومة بأسرها. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإن تعزيز نهج متكامل فيما يتعلق بالصلة بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام أمر أساسي - من طريقة التمويل إلى التحليلات المشتركة والطريقة التي نعمل بها على أرض الواقع. وينبغي أن يقترن الدعم المستمر في حالات الأزمات المطولة بنهج إنمائي المنحى في الأجل الطويل. وينبغي التصدي لتغير المناخ والتدهور البيئي والنزاع في تخطيط الاستجابة لحالات الطوارئ وتنفيذها من البداية من أجل التخفيف على نحو أكثر فعالية من أثرها المشترك.

ومن أجل تحويل التركيز من رد الفعل إلى الاستجابات الاستباقية، يتعين علينا أن نستثمر في استراتيجيات لحماية وظائف وخدمات النظم الإيكولوجية، فضلاً عن المنظومات الغذائية المستدامة الطويلة الأجل والحماية الاجتماعية وتنمية المهارات وخلق فرص العمل، مع التركيز على بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في الأجل الطويل في المناطق المتضررة من النزاعات وسريعة التأثير بالمناخ والتي، خلافاً لذلك، قد تتشرد أكثر الفئات تهميشاً وضعفاً فيها أو تضطر للهجرة منها. كما أن الحكم الرشيد

والمؤسسات القوية والمستجيبة هما أيضاً من العوامل الرئيسية في تعزيز القدرة على الصمود أمام المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. ويوفر إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث المخطط الأساسي لهذه الجهود.

ثالثاً، رغم أن القانون الدولي الإنساني يحظر شن هجمات متعمدة على البيئة الطبيعية، والتي تلحق ضرراً بالغاً بالبيئة الطبيعية وصحة السكان، فإن هذه الهجمات لا تزال مستمرة. ويعالج المجلس بالفعل المسائل المتصلة بالنزاع والموارد الطبيعية، ولكنه يمكن أن يكون أيضاً بمثابة منبر لاستكمال المناقشات الدولية المتعلقة بالجوانب القانونية والسياسات في إطار متماسك، مما يؤدي إلى الربط بين العمل الجاري في لجنة القانون الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الأمم المتحدة للبيئة، ضمن محافل أخرى. وفي هذا الصدد، نرحب بالعمل الجاري الذي تقوم به لجنة القانون الدولي بشأن حماية البيئة فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة، فضلاً عن تحديث المبادئ التوجيهية للجنة الدولية للصليب الأحمر لحماية البيئة الطبيعية في حالات النزاع المسلح، إضافة إلى المبادرات الأخرى المتخذة مؤخرًا.

ونعلم أنه لكي تكون استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ ومنع نشوب النزاعات فعالة، فإنها يجب أن تركز على احتياجات وواقع السكان المتضررين. والنساء والفتيات من بين الجهات الفاعلة الهامة في إيجاد الحلول وكثيراً ما يتأثرن بشكل غير متناسب بالمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. ويجب أن يكون النهج المتعدد أصحاب المصلحة والقائم على الحقوق، الذي يعزز المشاركة الشاملة والمجدية للنساء والشباب والشعوب الأصلية والفئات المهمشة، محوراً في هذه الاستجابة.

في الختام، يتطلب التصدي للصلة بين المناخ والأمن اتباع نهج على نطاق المنظومة، يشمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها والجهات المانحة على الصعيد الثنائي والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية. ويؤكد التداخل بين تغير المناخ والهشاشة والنزاع الحاجة الملحة إلى التنفيذ المتكامل لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الحفاظ على السلام.

بيان الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة، تاي أتسكيسلاسي آمدي

أود أولاً أن أهنيء النيجر على توليها رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر التاريخي في مسيرة الأمم المتحدة الطويلة. إننا نحبيكم، سيدي الرئيس، على عقدكم مناقشة اليوم المناسبة من حيث التوقيت. وأشكر جميع مقدمي الإحاطات.

إن تغير المناخ يشكل الآن أكبر خطر يواجه البشرية. وتؤدي الكوارث الناجمة عن المناخ، مثل الفيضانات المفاجئة والأعاصير والرياح القوية والأمطار الغزيرة والجفاف المستمر وغزو الجراد، إلى قلب حياة الملايين في جميع أنحاء العالم رأساً على عقب. وتواجه تطلعاتنا الجماعية إلى السلام والتنمية اختبارات شديدة من الضغوط الناجمة عن المناخ.

وفي الواقع، لا يمكننا فصل تغير المناخ عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وكثيراً ما يؤدي النمو السكاني والهجرة والتوسع في الزراعة والتصنيع إلى الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية والتدهور البيئي وفقدان النظم الإيكولوجية.

وكما نعلم جميعاً، فإن التنافس على الموارد التي تزداد شحاً يزيد من حدة التوترات القبلية، مما يؤدي إلى نشوب النزاعات وزيادة الاحتياجات الإنسانية.

ويعتمد ملايين الأشخاص، بما في ذلك في بلدي، على المعونة الإنسانية الطارئة السنوية. وحتى قبل انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، كان من المتوقع أن يزداد هذا الاتجاه سوءاً خلال العقود المقبلة. ونعتقد أن عكس ذلك الاتجاه والتصدي للأثار المتعددة الأبعاد لتغير المناخ يتطلبان اتخاذ إجراءات عالمية متضافرة والتزاماً حقيقياً بتعددية الأطراف.

ومن الواضح أن تغير المناخ يفاقم التحديات الجديدة والقائمة. وتتجاوز آثاره السلبية الحدود الوطنية. ولذلك، يتعين أن تدفعنا الطبيعة العابرة للحدود لتغير المناخ والتدهور البيئي إلى مواصلة التعاون القوي على جميع المستويات بشأن تخفيف الأثار والتكيف، فضلاً عن استراتيجيات استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها.

إن صحة بيئتنا ومستقبلها يتوقفان على الجهود الجماعية والمنسقة التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. ولا يسهم الفقراء، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، إلا قليلاً في هذه المشكلة، ولكنهم يتحملون وطأة الكوارث الناجمة عن تغير المناخ. وللتخفيف من هذه الكوارث، تحتاج البلدان النامية إلى دعم بناء القدرات في مجال تقييم المخاطر وإلى وضع نظم للإنذار المبكر وبناء القدرة المحلية على الصمود في وجه تغير المناخ والبيئة. ويجب تشجيع ودعم الجهود الإقليمية لمكافحة التصحر والجفاف، مثل مبادرة الجدار الأخضر لمنطقة الصحراء الكبرى التي يقودها الاتحاد الأفريقي، والتي تهدف إلى زراعة الأشجار وغيرها من النباتات في كل أنحاء منطقة الساحل وفي المنطقة الممتدة من داكار إلى جيبوتي.

وينبغي لمجلس الأمن أن يستكشف آليات لمساعدة البلدان والمناطق الأكثر ضعفاً، بما في ذلك من خلال الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة آثار التدهور البيئي على نطاق هيكل بناء السلام. وفي منطقة الساحل ومنطقة بحيرة تشاد وبلدان منطقة القرن الأفريقي، أدت الأثار المزعزعة للاستقرار الناجمة عن تغير

المناخ إلى إبطاء التقدم نحو تحقيق السلام والازدهار. ومن المهم أن يدرك المجتمع الدولي أن التغيير البيئي والمشاكل الاقتصادية التي تهدد الحياة وانعدام التماسك الاجتماعي، جميعها عوامل مكنت الجماعات الإرهابية مثل جماعة بوكو حرام وحركة الشباب من استغلال المظالم الحقيقية والاحتياجات الإنمائية للمجتمعات المحلية.

ولمعالجة هذه التحديات، ينبغي أن ندمج في أولويات ولايات جهود الأمم المتحدة لبناء السلام والحماية وحفظ السلام برامج مثل المشاريع السريعة الأثر لدعم الجهود المحلية الرامية إلى الحد من الضعف إزاء تغير المناخ والعوامل التي تسهم في تدهور البيئة. وليس من قبيل المصادفة أن تُنشر ثمانين من أكبر عشر عمليات سلام متعددة الأطراف في بلدان معرضة بشدة لتغير المناخ.

وينبغي أن يشكل تغير المناخ جزءا كبيرا من جميع تدخلاتنا المتعلقة بالسياسات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ونحن في إثيوبيا نتخذ خطوات عملية لمكافحة العوامل الإيكولوجية المسببة للتدهور البيئي، بما في ذلك التصحر ونقص المياه أو فقدانها وتآكل التربة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

وفي هذا الصدد، فإن مبادرة الإرث الأخضر، التي أُطلقت في عام 2018، ليست مجرد برنامج للحفاظ أو التشجير. إنها جزء من خطتنا الإنمائية الوطنية العشرية، التي تتوخى بناء اقتصاد أخضر وقابل للتكيف مع المناخ. وتشجع الخطة زراعة المحاصيل القابلة للتكيف مع تغير المناخ لمنع تدهور النظم الإيكولوجية، بما في ذلك تعزيز انتعاش الينابيع الصغيرة والأراضي الرطبة. وهذا أمر حتمي على الصعيد الوطني بالنسبة لنا.

إننا نعتقد اعتقادا راسخا أن الإجراءات التي نتخذها اليوم ستتوقف عليها قدرتنا على القضاء على الجوع والفقر؛ وضمان الحصول على خدمات الصرف الصحي والطاقة المستدامة؛ وضمان العمل اللائق للشباب والنساء. ويجب أن نزيد الوعي العام بمخاطر التغير البيئي وأن نجعل مواطنينا جزءا من الحل. ولهذا السبب، قمنا بتعبئة الإثيوبيين من جميع مناحي الحياة في سياق مبادرة الإرث الأخضر وزرعنا 5 بلايين من شتلة الأشجار هذا العام وحده، حتى على الرغم من جائحة كوفيد-19. وقد أصبح هذا الآن تقليدا سنويا، ونحن نشهد تحولا مشجعا في المواقف تجاه البيئة والحفظ. وهدفنا هو زرع 20 بليون شتلة بحلول عام 2024.

إن سعيينا للتغلب على التحديات المتعددة الجوانب المتصلة بالمناخ في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومنطقة القرن الأفريقي يستحق الاهتمام والدعم القوي من جانب الشركاء. وقد أدت الفيضانات في إثيوبيا والسودان وجنوب السودان والصومال وكينيا إلى تشريد عشرات الآلاف من الأشخاص الضعفاء بالفعل. كما أن غزو الجراد الهائل في جميع أنحاء المنطقة قد ترك المجتمعات المحلية التي تعاني أصلا من انعدام الأمن الغذائي في حالة ضائقة شديدة. ويتطلب فقدان المخزونات في تلك المجتمعات المحلية النازحة تدخلات قوية لتجديد تلك المخزونات من أجل منع نشوب نزاعات بسبب الموارد والهجرة غير المنظمة.

وفي الختام، ولكي تقوم جميع الدول الأعضاء بإعادة البناء بشكل أفضل بعد هذه الجائحة، فإنه يجب عليها أن تضاعف جهودها المتعددة الأطراف لتحقيق التزاماتنا بموجب خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، فضلا عن إطار سنديا للحد

من مخاطر الكوارث. ويسعدنا إعطاء مجلس الأمن الاهتمام الواجب لتلك المسألة في السنوات الأخيرة. وهذا مجال نعتقد أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة ككل أن تواصل تعميق التعاون والشراكة بشأنه بغية تقديم دعم ذي مغزى لبناء القدرات للجهود الوطنية والإقليمية.

ولا تزال إثيوبيا ملتزمة التزاما كاملا بالقيام بدورها في التعجيل بتنفيذ التزاماتنا الدولية والإقليمية المتعلقة بآثار تغير المناخ وتدهور البيئة.

بيان الوفد الدائم للاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة

إننا نرحب بمبادرة جمهورية النيجر لعقد مناقشة مفتوحة بشأن المسألة الهامة المتمثلة في الآثار الإنسانية لتدهور البيئة والسلام والأمن.

وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد، وهي جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك، فضلا عن جمهورية مولدوفا وجورجيا.

لا تزال الآثار السلبية لتغير المناخ وتدهور البيئة تشكل مصدر قلق بالغ للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لأنها تقوض السلام والأمن والتنمية المستدامة العالمية والأمن المائي والصحة والازدهار الاقتصادي والأمن الغذائي وسبل العيش. ويشكل تغير المناخ تهديداً وجودياً للبشرية والتنوع البيولوجي في جميع البلدان والمناطق ويتطلب استجابة جماعية عاجلة.

وفي استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن دبلوماسية المناخ، المعتمدة في شهر كانون الثاني/يناير 2020، أقرت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مرة أخرى بكيفية أن تغير المناخ يضاعف التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار والأمن الدوليان ويؤثر على وجه الخصوص على أولئك الذين يعيشون في أشد الحالات هشاشة وضعفاً.

ويدرك الاتحاد الأوروبي أن آثار التدهور البيئي وتغير المناخ لا تزيد من مخاطر الأزمات الإنسانية والتشرد والنزاعات - ولا سيما في الدول الهشة، بل يشعر بها بشدة أيضا السكان المتضررون أصلا من هذه الأزمات، بمن فيهم اللاجئين والمشردون داخليا والأطفال والمسنون وذوو الإعاقة وغيرهم من الأشخاص الذين يعانون من أوضاع هشة. وقد أصبح ذلك واضحا بشكل خاص في مناطق النزاعات التي تأثرت بالحفاف والفيضانات، مثل منطقة الساحل وشمال شرق نيجيريا والصومال واليمن وجنوب السودان. إن النساء والفتيات يتضررن بشكل غير متناسب من آثار تغير المناخ والكوارث؛ وإشراكهن في عمليات صنع القرار هو المفتاح لبناء القدرة الشاملة على الصمود.

إن حماية البيئة ومعالجة تغير المناخ باتخاذ إجراءات عالمية وكفالة الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وسيلة لتعزيز السلام والأمن وسبل العيش المستدامة.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بالتصدي لتغير المناخ والتدهور البيئي من خلال سياسة طموحة بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وحماية البيئة على الصعيد العالمي، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق الأخضر الأوروبي. فمن شأن خفض الانبعاثات لتحقيق اتحاد أوروبي محايد مناخيا بحلول عام 2050 وزيادة استدامة الطاقة وكفاءتها وبناء اقتصاد موفر للموارد ودائري وعكس اتجاه فقدان التنوع البيولوجي أن يزيد في نهاية المطاف من القدرة على الصمود على الصعيد العالمي وأن يقلل من خطر النزاع على الموارد الطبيعية في المستقبل.

ووفقا لنهج الاتحاد الأوروبي، يمكن معالجة التخفيف من المخاطر المتصلة بالمناخ وتخفيف الإجهاد البيئي على نحو أكثر فعالية من خلال التعاون العالمي والقنوات المتعددة الأطراف، ولا سيما من

خلال اتفاقيات ريو الثالث واتفاق باريس بشأن تغيير المناخ وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث واتفاقية اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن المياه التابعة للأمم المتحدة.

ويمكن منع المخاطر من التحول إلى كوارث ببناء القدرة على الصمود ومن خلال إجراءات استباقية للحد من المخاطر والإنذار المبكر والعمل المبكر. وزيادة قدرات التكيف مع المناخ والحد من مخاطر الكوارث على الصعيد العالمي أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، خاصة دعم جهود أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية المعرضة بشدة للكوارث وتغيير المناخ والفيضانات والجفاف فضلاً عن التهديدات التي يتعرض لها الأمن المائي. ويعمل الاتحاد الأوروبي، في إطار الاتفاق الأخضر الأوروبي، على تعزيز القدرة على التكيف وتعزيز القدرة على الصمود والحد من الهشاشة تجاه تغيير المناخ من خلال استراتيجية جديدة أكثر طموحاً للاتحاد الأوروبي بشأن التكيف مع تغيير المناخ من المقرر اعتمادها في أوائل عام 2021. وسيدعم تعزيز التزام الاتحاد الأوروبي بدعم الإجراءات الدولية المتعلقة بالمناخ بدعم مالي، مع تخصيص ما لا يقل عن 25 في المائة من تمويل تعاون الاتحاد الأوروبي الإنمائي لتغيير المناخ.

ويهدف نهج الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالصلة بين التنمية الإنسانية والسلام إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والتشريد القسري، بما في ذلك التشريد المرتبط بالكوارث، وتقليل أثره إلى أدنى حد؛ ويمكن تعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات على الصمود في صميم الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي. ويمكن أن تساعد تقييمات المخاطر والآثار على تحسين توقع المسائل المحتملة المتعلقة بالمناخ/الكوارث التي يمكن أن تسبب التشريد. ومن دون فتح مجال تطبيق بعض الصكوك القانونية مثل اتفاقية جنيف لعام 1951، يدعم الاتحاد الأوروبي الجهود الرامية إلى النظر في الكيفية التي يمكن بها تطبيق الأطر القانونية القائمة على نحو أكثر فعالية على التشريد المتصل بالبيئة وتحديد الثغرات وتعزيز التوجيه في هذا المجال. إن المعونة الإنسانية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لا تساعد السكان المشردين في أعقاب الكوارث فحسب، بل كذلك تدعم القدرات المحلية للحد من المخاطر والتأهب واتخاذ إجراءات مبكرة استجابة للمخاطر المتزايدة.

ويتعين علينا، في تقييمنا لمخاطر النزاعات، أن ندمج مخاطر المناخ والمياه والتدهور البيئي كمضاعفات للتهديد. فالشواغل المتعلقة بالمناخ والحماية تشكل اعتباراً أساسياً على نحو متزايد في التداخلات الإنسانية. وبالمثل، ينبغي للإجراءات المناخية والبيئية أن تكون مراعية للنزاع. ويتعين أن يزداد التعاون ليس فقط بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، بل أيضاً في مجال الحماية المدنية وعلم المناخ والمجتمع المدني والمجال العسكري. ومن الضروري ضمان التنسيق الإنساني الفعال بين المدنيين والعسكريين عندما تدعى القوات المسلحة إلى أن تدعم، كمالأخيراً، إدارة الكوارث وجهود الإغاثة نتيجة لظواهر جوية أكثر تواتراً وقسوة.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء كذلك بالدعوة العالمية إلى حماية البيئة الطبيعية في النزاعات المسلحة من خلال دعم الامتثال للقانون الدولي الإنساني واتخاذ جميع التدابير المناسبة لتلبية احتياجات حماية المدنيين. إن تدمير البيئة وتدهورها، إما باستخدامها كسلاح من أسلحة الحرب أو نتيجة للأضرار الناجمة عن الهجمات والأنشطة التي تعمل على استمرار النزاع، يعوقان في نهاية المطاف انتعاش السكان المتضررين من النزاعات الذين يعتمدون على الموارد الطبيعية في كسب رزقهم ورفاههم. كما يمكن لذلك أن يؤدي إلى إلحاق أضرار لا يمكن إصلاحها بالنظم الإيكولوجية، ما يقلل من قدرة الطبيعة والمجتمع على التكيف مع العواقب السلبية للكوارث وتغيير المناخ. ويدين الاتحاد الأوروبي، بصفة خاصة، استخدام الوصول إلى المياه كسلاح.

ويكرر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تأكيد التزامهم بمواصلة أخذ العوامل والمخاطر المناخية والبيئية، بما في ذلك المياه، في الاعتبار في انخراطنا الاستراتيجي مع البلدان الشريكة والعمل على اتخاذ تدابير وقائية مثل نظم الإنذار المبكر. وما زلنا نشجع مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة ككل على إنشاء قاعدة إعلامية شاملة للمجلس بشأن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ؛ وعلى إدماج عوامل المخاطر المناخية والبيئية في الأجلين القصير والطويل بالكامل في تقييم وإدارة التهديدات التي تواجه السلم والأمن على المستويات القطرية والإقليمية والدولية؛ وعلى الاستفادة من خبرة منظومة الأمم المتحدة ككل من أجل وضع استجابات تنفيذية لتلك التهديدات وتعزيز بعثات الأمم المتحدة في الميدان. وينبغي كذلك أن تؤخذ المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والبيئة بعين الاعتبار في استراتيجيات منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام، كما ينبغي تعزيز الدور الاستشاري للجنة بناء السلام بشأن هذه المخاطر. ويقدر الاتحاد الأوروبي تقييم الانتعاش وبناء السلام بوصفه إطاراً قيماً للشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، مما يسهم في التوصل إلى فهم مشترك لسياق النزاع والأزمات وعدم الاستقرار.

بيان البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

تهنئ غواتيمالا جمهورية النيجر على رئاستها مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر، وتشكرها على عقد هذه الجلسة المفتوحة رفيعة المستوى عن طريق التداول بالفيديو لمعالجة الآثار الإنسانية للتدهور البيئي والسلام والأمن. كما نشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم.

إن الظواهر الجوية القسوى وانتشار الأمراض والأزمات الإنسانية والتشرد والفقر المتزايد والجفاف والجوع ما هي إلا أمثلة على العواقب الوخيمة التي يمكن أن تترتب من تغير المناخ والتدهور البيئي على استدامة السلام في مجتمعاتنا. وقد تؤدي الكوارث كذلك إلى تفاقم النزاعات القائمة وتغيير شكلها ومدتها وتقود إلى نشوب نزاعات جديدة، مؤججة الانقسامات.

إن غواتيمالا من أكثر البلدان تعرضاً للكوارث الطبيعية والآثار السلبية لتغير المناخ. ففي السنوات الماضية، كان للظواهر الجوية القاسية ومواسم الجفاف الممتدة أثر على سبل عيش شعبنا، لا سيما في الممر الجاف حيث يزيد الجوع والفقر من الدفع إلى الهجرة، الأمر الذي يحد من قدرة أسرنا على الصمود.

فعلى سبيل المثال، أثناء جائحة فيروس مرض كورونا تأثرت غواتيمالا ومنطقتنا بعواصف مدارية، أظهرت كيف يمكن لهذه الظواهر الجوية أن تعكس الإنجازات التي تحققت وتزيد من الضغط على سبل العيش والميزانيات الوطنية والحكم.

إننا ننتهم تماماً الحاجة الملحة إلى تكثيف الجهود على الصعيد الدولي من أجل تنمية أكثر استدامة وقدرة على التكيف مع تغير المناخ، مع التركيز على الشمولية، التي من شأنها أن تسهم في ظهور مجتمعات أكثر سلاماً.

إننا نملك الأدوات التي تتصدى لهذه المسائل، على الصعيد العالمي. فيجب أن تنفذ جميع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالكامل، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، ما يؤدي إلى بناء مجتمعات سلمية وعادلة ومزدهرة وشاملة للجميع.

وتسلط غواتيمالا الضوء على الحاجة إلى إنشاء نظم للإنذار المبكر والاستثمار في العلم والابتكار من أجل تقليص الفجوة التكنولوجية وتنمية رأس المال البشري وتعزيز التعليم من أجل السلام واحترام البيئة. إن التضامن والمساعدة الإنسانية الدولية أمران أساسيان، وكذلك الاستثمار في استراتيجيات التنمية الطويلة الأجل. ومن المهم تعزيز مشاركة الحكومات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وتمكين النساء والشباب والشعوب الأصلية، باتباع نهج يشمل المجتمع بكامله.

ولكن لا تزال هناك ثغرات يتعين علينا سدها لإنهاء الدوافع الحالية للنزاع التي تقوض القدرة على الصمود الاجتماعي والاقتصادي. ولا بد أن تكون الأمم المتحدة في صميم جهودنا. وللاستثمار في جهود الوقاية وبناء السلام فوائد ملموسة في التصدي للأزمات وتجنب الآثار المدمرة والطويلة الأمد للنزاعات. وفي ذلك السياق فإن الصلة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام ضرورية للغاية.

وندعو بقوة إلى التغلب على الانقسامات المستمرة بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، فضلاً عن الدعوة إلى تعزيز الروابط بين الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. ويتعين علينا تحسين التنسيق على نطاق المنظومة بأسرها، فضلاً عن الاستثمار في مشاريع بناء السلام. وقد حان الآن وقت العمل.

بيان البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة

نشكر المنظمين لعقد مناقشة اليوم بشأن الآثار الإنسانية للتدهور البيئي والسلام والأمن.

يؤثر التدهور البيئي سلبا ليس على النظام الإيكولوجي فحسب، بل كذلك على الأشخاص الذين يعتمدون عليه ويعيشون فيه. وهو أيضا مسألة متعددة الأبعاد. بداية، عندما يتسبب فيه أولئك الذين يعيشون في نظام إيكولوجي، فإنه يرجع إلى مجموعة من العوامل المترابطة، وأهمها الفقر وليس الجشع بالضرورة. وتنشأ مثل هذه المشاكل في كثير من البلدان النامية عن مسائل تتعلق بالسكان الذين يعيشون على مستوى الكفاف. وعليه فإن السؤال هو - هل نرغب في التعامل مع الفقر وزراعة الكفاف بوصفهما مسألتين تتعلقان بالسلام والأمن؟

وفي حالات أخرى كثيرة، قد يكون المتسببون في التدهور البيئي خارج الحدود الوطنية بينما يعاني الناس في داخلها. وعليه، فهل السلم والأمن هما النموذج الصحيح لمعالجة هذه المسألة، أم أن تعزيز تنفيذ الاتفاقات هو الوسيلة الأنسب، وربما الأكثر فعالية لتحقيق ذلك؟

وقد يكون للتدهور البيئي أثر إنساني شأنه شأن جوانب أخرى كثيرة من النشاط البشري. غير أن مجرد ربط كل ما يتصل بالمسائل البيئية بالسلم والأمن لن يجدي وحده في تعميق فهمنا للمشكلة ولن يساعدنا في معالجة تلك المسائل بطريقة مجدية، ولن يحمل المتسببين الحقيقيين فيها على التمسك بالتزاماتهم إزاء المسائل البيئية، فضلا عن المساعدة في تغيير سلوك السكان الذين يعيشون على مستوى الكفاف.

وهناك اتجاه متزايد، سواء في مجلس الأمن أو خارجه، للشروع في مناقشة المسائل البيئية مع تجاهل مخصص لمختلف المبادئ الهامة التي تحكم المناقشات البيئية المتعلقة بمواضيع مثل تغير المناخ والتنوع البيولوجي. وتعتبر المبادئ من قبيل المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة جوهرية في هذه المسألة. ولن يؤدي الابتعاد عن تلك المبادئ والالتزامات الأخرى أو محاولة مناقشة هذه المسائل مع عدم الكشف عن المسؤولين عن معالجتها، إلا إلى المساس بالمسألة الحقيقية وجعل مناقشتها بصورة مجدية أكثر صعوبة.

وعليه، فإن ربط التدهور البيئي بالآثار الإنسانية وكذلك بالسلم والأمن لن يعزز جهودنا الجماعية الرامية إلى التصدي للتدهور البيئي على أي نحو مجدي. ونحن بحاجة إلى الإرادة الجماعية لمعالجة هذه المسائل الهامة المتعددة الأبعاد دون التخلي عن التزاماتنا جميعا بموجب مختلف الاتفاقيات الهامة، ومن بينها: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

ولذلك، فنحن بحاجة إلى مزيد من العزم لتنفيذ الالتزامات وتقديم المساهمات التي تم التعهد بها في إطار الاتفاقات البيئية، بدلا من تجزئة المسائل البيئية.

ونشيد بالجهود والمبادرات التي تبذلها البلدان المتضررة لمعالجة هذه المسألة بطريقة فعالة وتمكن من التصدي للمسائل الإنسانية التي تؤثر على حياة الناس العاديين. وندعو البلدان التي يمكنها وضعها من مساعدة تلك البلدان، لا سيما تمشيا مع التزاماتها بموجب مختلف الاتفاقيات ذات الصلة، إلى أن تفعل ذلك.

وسيكفل ذلك التصدي للتهور البيئي وما يترتب عنه من مسائل إنسانية بطريقة تعاونية حتى لا تتحول إلى مناطق نزاع محتملة.

وهناك أيضا حاجة إلى مزيد من الحساسية فيما يتعلق بتعدد مصادر الطاقة في مختلف البلدان، على الرغم من أن الكثير من تلك المصادر ليس من اختيارها. وينبغي للمرء أن يقاوم إغراء النظر إلى جميع البلدان من منظور اللوحة الواحدة لتعدد مصادر الطاقة هذه كما لو أنها الفرشاة نفسها. وينبغي أن يتمثل المحك فيما إذا كان الجميع سيفي بالتزاماته. ولن يساعد على ذلك تشويه صورة مصدر معين للطاقة ثم الدعوة إلى العمل دون السماح بالانتقال إلى مصادر الطاقة العضوية الذي يتطلب التزامات كبيرة.

وقد يكون من المهم بالقدر نفسه التساؤل عما إذا كانت هناك أدلة كافية تشير إلى وجود صلة بين التدهور البيئي والسلام والأمن. وينص الفصل 4 من التقرير الخاص عن تغير المناخ والأراضي، الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في عام 2019 على ما يلي:

”قد يؤدي تدهور الأراضي إلى التنافس على الموارد الطبيعية النادرة، مما قد يؤدي إلى الهجرة و/أو النزاع، وإن كان هناك دليل نسبي في الأدبيات على ضعف الاتفاق على ذلك.“
بعبارة أخرى، لا تشير حتى أفضل العلوم المتاحة لنا بشكل قاطع إلى أن التدهور البيئي يشكل تهديدا للسلام والأمن.

والهند من المساهمين الرئيسيين في الإجراءات المتعلقة بالمناخ. فعلى مدى السنوات القليلة الماضية خفضنا انبعاثات الكربون السنوية بمقدار 38 مليون طن. وأضيف خلال العقد الماضي نحو 3 ملايين هكتار من غطاء الغابات والأشجار مما أدى إلى زيادة الغطاء الحرجي والغطاء الشجري إلى 24,56 في المائة من مجموع المساحة الجغرافية للبلاد. وتهدف الهند في المستقبل إلى إصلاح 26 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة والمتأثرة بإزالة الغابات وتحديد أثر تدهور الأراضي بحلول عام 2030. ووضعنا أهدافا إضافية للقضاء على المنتجات البلاستيكية أحادية الاستخدام بحلول عام 2022 وإنتاج 450 جيغا واط من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030.

واضطلعت الهند بدور قيادي من أجل حماية البيئة. ونظمنا الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية والدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في عام 2020 و 2019 على التوالي.

ويمكننا جميعا في المستقبل، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومة، اتخاذ خيارات حياة أكثر مراعاة للمناخ لتسهيل الانتقال إلى نمط حياة مستدام. ولننظر إلى التدهور البيئي باعتباره فرصة لتعزيز تعددية الأطراف والبحث عن حلول منصفة وشاملة لبناء عالم أكثر اخضراراً ونظافة واستدامة.

بيان البعثة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

تود أيرلندا أن تنثني على النيجر لتيسيرها هذه المناقشة.

يمكن أن يؤدي الإجهاد البيئي إلى تضخيم العوامل الأخرى التي تؤدي إلى الهشاشة في الأماكن المعرضة للخطر، مما يقوض السلام والاستقرار. إن قدرات الدول والمجتمعات على مواجهة الأزمات والصدمات تتعرض للضغط بسبب الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وتدهورها، لا سيما عندما ننظر في تلوث التربة والهواء والمياه وفقدان التنوع البيولوجي وأثار تغير المناخ.

ومرة أخرى في هذا العام، تؤدي الظواهر الجوية الشديدة وأنماط الطقس التي لا يمكن التنبؤ بها إلى تعطيل مظاهر الحياة في أماكن متنوعة ومتباعدة مثل منطقة الساحل الأفريقي والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وبينما نتعلم الدرس بشكل مؤلم، يهيب فقدان الغابات والتنوع البيولوجي الظروف لظهور أمراض معدية جديدة ويسمح أيضاً بعودة الأمراض التي ظننا أننا قد دحرناها. وتزداد الأزمات الإنسانية تدميراً عندما تتلاقى الجائحة والنزاع وتغير المناخ، مما يتطلب استجابات أكثر تعقيداً وتكلفة.

ويستمر أثر النزاع، ولا سيما الأسلحة المتفجرة ومخلفات الحرب، على المجتمعات المحلية حتى بعد انتهاء الأعمال العدائية بوقت طويل. ويمكن للأثر البيئي المترتب على مدى دورة حياة الأسلحة، بما في ذلك إنتاجها وتخزينها واستخدامها والتخلي عنها والتخلص منها، أن يكون جسيماً.

ويجب علينا أيضاً أن نولي اهتماماً لاستخدام الموارد الطبيعية في النزاعات المسلحة. فعلى سبيل المثال، يؤدي الاستخدام التكتيكي للمناطق الريفية والمناطق الحراجية من جانب جماعات المعارضة المسلحة في محيط بحيرة تشاد إلى إعاقة حصول المجتمعات المحلية على هذه الموارد الطبيعية الأساسية وتقويض سبل عيشها.

ويجب على منظومة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، أن تتصدى للعوامل البيئية بوصفها جزءاً من ولايتها المتعلقة بالسلام. وسأطرح أربع نقاط في هذا الصدد.

أولاً، يمكننا أن نبني على التطورات الإيجابية الأخيرة. فيمكن لإنشاء آلية الأمن المناخي وفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن أن يوفر قدرة تحليلية أساسية لمنظومة الأمم المتحدة. ويجب أن يسترشد عمل المنظمة بذلك في مجالات منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام. وما زالت أيرلندا تدعو إلى تعيين ممثل خاص معني بالمناخ والأمن يمكنه أن يدعم هذه الجهود.

ثانياً، لا يمكن تجاهل الضرر غير المتناسب الذي يخلفه التدهور البيئي على النساء والشباب، نظراً للآثار السلبية التي يتركها على الصحة والتعليم وسبل العيش والأمن الغذائي، وزيادة خطر العنف الجنساني. ويظل دعم امتلاك زمام الأمور على الصعيد المحلي وتحسين القيادة وضمان إشراك النساء والشباب في عمليات صنع القرار والحوكمة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية في سياقات النزاعات والأوضاع الهشة أموراً حاسمة الأهمية بالنسبة لبناء السلام الفعال.

ثالثاً، يجب أن تظل عمليات حفظ السلام مراعية للدوافع البيئية لانعدام الأمن، مع الوعي المتزايد أيضاً ببصمتها البيئية. ويجب أن نواصل النظر في إدراج المناخ والأمن في ولايات حفظ السلام، عند الاقتضاء، فضلاً عن توفير كل الدعم اللازم للتنفيذ الكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة البيئية في البعثات.

أخيراً، يجب أن نعالج آثار النزاع المسلح على البيئة الطبيعية. فهذا يعني ضمان التزام أطراف النزاع بالقانون الدولي الإنساني الذي يحظر الاعتداء على البيئة الطبيعية، بالإضافة إلى مسؤولية الأطراف عن ضمان وصول الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني دون عوائق إلى المجتمعات المحلية المحتاجة. ويمكننا أيضاً أن نتعلم من الأحكام المتعلقة بالمعالجة البيئية الواردة في معاهدة حظر الأسلحة النووية.

ويؤدي مجلس الأمن دوراً لا غنى عنه في حماية السلام ومنع نشوب النزاعات. ولن يكون إيجاد عالم يسوده السلام والأمن ممكناً إذا لم نتصدى لما نواجهه الآن من تحديات بيئية وتحديات متعلقة بالمناخ. وستواصل أيرلندا، بصفقتها عضواً جديداً في مجلس الأمن، الدفع قدماً بهذه المسألة والنهوض بجهود الأمم المتحدة الجماعية نحو السلام.

بيان الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، كيميhiro إيشيكاني

أود أن أعرب عن تقديري للنيجر على تنظيم هذه الجلسة بشأن الآثار الإنسانية للتدهور البيئي والسلام والأمن.

ويطرح التدهور البيئي، خاصة عندما يكون ناجماً عن تغير المناخ، تحديات هائلة وشاملة لعدة قطاعات للسكان وسبل عيشهم وكرامتهم في جميع أنحاء العالم. وتسبب عوامل ندرة المياه والجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي الدمار للسكان في منطقة الساحل وغيرها من المناطق القاحلة. ويهدد ارتفاع مستوى سطح البحر وانحسار السواحل السكان الذين يعيشون في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي حين تعرّض الكوارث الطبيعية المتصلة بالمناخ والتدهور البيئي الأمن البشري للخطر في جميع أنحاء المعمورة، فإن أشد السكان تضرراً من النزاعات هم أولئك الذين يواجهون التحديات الإنسانية الخطيرة.

وفي الأماكن التي تتسم فيها المؤسسات الوطنية والمحلية بالضعف الشديد الذي يمنعها من حماية السكان المدنيين وتفتقر فيها المجتمعات المحلية إلى القدرة على الصمود، ربما يصبح التدهور البيئي سبباً لعدم الاستقرار وتهديداً للسلام والأمن. وعليه، تنشأ الحاجة إلى إجراء تقييمات كافية للمخاطر واستراتيجيات إدارة المخاطر المتعلقة بعوامل عدم الاستقرار بما في ذلك الآثار الضارة لتغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية على النحو الذي سلّم به القرار 2349 (2017) في منطقة حوض بحيرة تشاد.

ترى اليابان أن مفتاح معالجة التدهور البيئي وتقليل آثاره الإنسانية إلى أدنى حد ومنع العودة إلى النزاع هو بناء المؤسسات. ولا تقتصر المؤسسات على النظم الأمنية والقضائية، بل تشمل أيضاً النظم الاقتصادية والاجتماعية التي تمكّن القطاع العام على الصعيدين الوطني والمحلي من تقديم الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم، إلى الشعب. ومن شأن بناء مؤسسات شاملة للجميع وقابلة للمساءلة وتؤدي وظيفتها أن يساهم في الحد من أوجه الضعف وكفالة الأمن البشري واستعادة ثقة الناس في حكومتهم. وقد دأبت اليابان على التأكيد على تلك النقاط في لجنة بناء السلام.

إننا نُسَلِّم بأن القارة الأفريقية تتأثر بشدة بتغير المناخ وأنها الأقل استعداداً لإدارة مخاطر تغير المناخ والتصدي لها. وقد أكدت اليابان من جديد في مؤتمر طوكيو الدولي السابع المعني بالتنمية الأفريقية، الذي عقد في يوكوهاما في العام الماضي، التزامها بالجهود الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ. وتدعم اليابان جهود بناء المؤسسات الأفريقية في إطار مبادرة النهج الجديد للسلام والاستقرار في أفريقيا، التي أطلقت في مؤتمر طوكيو السابع.

وتشجع اليابان أيضاً الحوار مع بلدان المناطق الأخرى المتضررة بشدة من تغير المناخ والتدهور البيئي من خلال اجتماع قادة جزر المحيط الهادئ والإطار الذي يجمع اليابان بالجماعة الكاريبية. والتزمت اليابان بتقديم 1,3 تريليون ين في عام 2020 لدعم البلدان النامية المتضررة من تغير المناخ.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن الأمم المتحدة يجب أن تضطلع بدور رائد في تعزيز التعاون الدولي من أجل اتخاذ إجراءات قوية بغية معالجة الآثار الإنسانية للتدهور البيئي على السلام والأمن من جميع جوانبها. وستكون اليابان شريكاً نشطاً في هذا المسعى، دون أي تحفظات.

بيان الممثل الدائم لليختنشتاين لدى الأمم المتحدة، كريستيان فينافيزر

أشكركم، سيدي، على استخدام رئاستكم مرة أخرى لتوجيه انتباه مجلس الأمن إلى مسألة تغير المناخ. وعلى الرغم من أن المجلس ناقش مسألة تغير المناخ في تموز/يوليه (انظر S/2020/751)، يجب علينا أن نعالجه مرة أخرى على وجه السرعة. في الواقع، وبالنظر إلى الحالة الخطيرة التي نجد أنفسنا فيها، على ليختنشتاين أن تبرز الحاجة الماسة إلى أن يتخذ المجلس إجراءات جذرية بشأن مسألة الأمن الضرورية في عصرنا.

وقد نظرت الجمعية العامة لأول مرة في تقرير قدمه الأمين العام عن الآثار الأمنية لتغير المناخ منذ 11 عاماً (A/64/350). وتشير المذكرة المفاهيمية لمناقشة اليوم (S/2020/882، المرفق) أيضاً إلى أن المجلس أثار الصلة بين المناخ والأمن لأول مرة قبل ذلك بعامين. ومع ذلك، ووفقاً لتقرير "متحدون في العلوم" لهذا العام، فإن الدول لم تُصغِ إلى التحذيرات. وكانت السنوات الخمس التي انقضت منذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ هي الأكثر حرارة على الإطلاق، ويتزايد احتمال احتراق العالم بمقدار 1,5 درجة مئوية على مدى السنوات الخمس المقبلة، على الأقل مؤقتاً - وهي عتبة اعتبرت نقطة اللاعودة خلال مفاوضات باريس. وقد يتذكر البعض النداء الذي أطلقه في باريس زملاؤنا من جمهورية جزر مارشال: "1,5 لنبقى على قيد الحياة".

إن المجلس - الذي يتحمل حفنة من أعضائه المسؤولية الجماعية عن أكثر من نصف انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم - يواجه حقيقة أن تلك الانبعاثات، من دون اتخاذ إجراء عاجل، ستثير مباشرة انعداماً للأمن الجماعي على نطاق لم يكن متوقعاً حتى الآن. وستموت شعوب بأكملها وتصبح دول غير صالحة للسكنى - وهي جريمة ضد كوكبنا وضد أولئك الأشد تعرضاً لتغير المناخ.

إن النزاعات العنيفة والمسلحة التي نوقشت في المذكرة المفاهيمية هي نذير بذلك الموت والدمار. ونعلم أن التصحر وتضاؤل الموارد المائية وانعدام الأمن الغذائي والمائي قد أدت بالفعل إلى نشوب نزاعات عنيفة - سواء في الحالات التي تناول فيها المجلس المسألة كما هو الحال في حوض بحيرة تشاد والصومال، وفي الحالات التي لم يتناولها ولا سيما في سورية واليمن. وقد أدت بعض الآثار الثانوية لتغير المناخ، مثل الهجرة غير الطوعية المتزايدة والفقر وفقدان سبل العيش والتوترات الاجتماعية بين المزارعين والرعاة، إلى نشوب النزاعات، وهي حقيقة يقبلها المجلس بسهولة في بعض الحالات.

ولكن بينما من المهم أن يعترف المجلس بتلك العوامل المباشرة، فإنه يجب أيضاً أن يعود بها إلى أسبابها الجذرية. وعدم القيام بذلك يعني عدم ممارسة الوقاية الفعالة وإدامة السلام، وتجاهل الأمن البشري لصالح نموذج لا يعترف بصلات النزاعات إلا من حيث التسليح والحلول.

وليس المجلس بحاجة إلى توصيات بشأن كيفية تحسين التعامل مع المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. فمن الأساسي في ذلك القول بأن تغير المناخ هو السبب الجذري لانعدام الأمن، وما يتصل بذلك من الحاجة إلى إيجاد فهم لانعدام الأمن البشري باعتباره جديراً بالمعالجة قبل لجوء المتضررين إلى العنف المسلح.

ويمكن للمجلس بالفعل الاستفادة من طائفة واسعة من الخبرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، كتلك في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام - وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وآلية الأمن المناخي وفي وكالات متخصصة أخرى. وينبغي أن يسعى إلى اتخاذ قرار بشأن المناخ والأمن بوصفه موضوعاً قائماً بذاته - موضوعاً ينشئ آلية للإبلاغ تستفيد من تلك الخبرات الكبيرة. وربما يرغب المجلس أيضاً في أن ينظر فيما إذا كان بإمكان فرقة عمل تتألف من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تعزز انخراط المجلس في الصلة بين المناخ والأمن من خلال عقد جلسات إحاطة منتظمة أو توفير الخبرة والمعلومات ذات الصلة بطريقة أخرى.

وفي غضون ذلك، فإن الإشارات الأكثر انتظاماً إلى أثر الاحتراز العالمي على الحالات التي ينظر فيها المجلس، وخاصة الحالات خارج القارة الأفريقية، ضرورية وقد طال انتظارها. والأهم من ذلك أنه يجب على أعضاء المجلس اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من انبعاثاتهم وتجنيب السكان الضعفاء وطأة الدمار الذي لا داعي له والذي يلحقه تغير المناخ. ولا يكفي أن نعالج بفعالية أكبر الصلة بين تغير المناخ والأمن إلا عندما تحدد قرارات السياسة العامة التي يتخذها أعضاء المجلس حجم التهديد الأمني. إن حياة بلايين الناس في جميع أنحاء العالم تعتمد على القرارات التي تُتخذ لتجنب الكوارث المناخية اليوم.

بيان البعثة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة

باسم حكومة مالطة، أشكر الرئاسة النيجرية على تنظيمها مناقشة اليوم بشأن هذه المسألة الهامة التي لها أيضاً آثار واسعة وبعيدة المدى على المجتمع الدولي ككل.

تؤيد مالطة تأييداً تاماً البيان الذي قدم في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي (المرفق 21)، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن تغيير المناخ هو أحد التهديدات الرئيسية لمستقبلنا، وهناك حاجة إلى بذل جهد جماعي إذا أردنا ضمان تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وضمان مستقبل مستدام لأطفالنا. وتعتقد مالطة أن كل بلد يمكن أن يحدث فرقاً. ولدى مجلس الأمن آليات لتعزيز مجتمع دولي متحد ضد ذلك التهديد الوجودي والعمل على ذلك. ومالطة على استعداد لمواصلة دعم العمل الجاري من أجل ضمان مستقبل مستدام للجميع، وستعمل جاهدة لتحقيق هذه الغاية إذا عُهد إليها بالعمل كعضو في مجلس الأمن للفترة 2023-2024.

وفيما نُقِم الأثار المدمرة والموهنة للتدهور البيئي الناجم عن تغيير المناخ والنزاع، تعتقد مالطة أن التدخلات القصيرة الأجل ينبغي أن تكون مكتملة للاستراتيجيات الأطول أجلاً. إن النهج الوقائي ضروري إذا أردنا تعزيز السلام وتجنب النزاع.

ولا يوجد بلد محصن ضد الظواهر الجوية القسوى، أو من حالات النزاعات. فمن منطقة الساحل إلى جنوب شرق آسيا، ومن المحيط الهادئ إلى منطقة البحر الكاريبي، وأوروبا والبحر الأبيض المتوسط، يموت الناس أو يُجبرون على ترك ديارهم. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال المجتمع الدولي يعمل بأسلوب رد الفعل، مما يؤدي إلى تأخير الإجراءات وإعمال آليات مرتجلة. وترى مالطة أنه لا يكفي استخدام مجموعة من الأدوات التي كثيراً ما تكون رد فعل وتعتمد على عمليات تكميلية مثل إدارة مخاطر الكوارث والمساعدة الإنسانية.

بل على العكس من ذلك، علينا أن نتجاوز أسلوب رد الفعل. فقد عانت البشرية من أضرار لا يمكن إصلاحها عندما أخفقنا في تقدير أثر تغيير المناخ والتدهور البيئي على الأمن البشري والررفاه الاجتماعي - الاقتصادي. وإذا توقفنا لدقيقة وأخذنا الوقت لتقييم البيئة والغلاف الجوي من حولنا حقاً، فإننا ندرك أنه كثيراً ما تكون هناك مجموعة من العوامل المحركة المعقدة والمتشابكة التي تسهم معا في زعزعة الاستقرار أو نشوب النزاعات. وهذه العوامل هي نتيجة لآثار تغيير المناخ والتدهور البيئي البطني على موارد المياه العذبة، وتآكل التربة، والتنوع البيولوجي، وموارد المحيطات، والصحة، والأمن الغذائي.

ومع أن الآثار المترتبة على ذلك قد لا تكون مرئية على الفور، فإننا نجد عند إمعان النظر أن أشد الأضرار تقع في الحالات التي لا يستطيع فيها الناس مواجهة إجهاد إضافي. ومالطة قلقة من عواقب تغيير المناخ التي تزيد من حدة الحالات الإنسانية القائمة بالفعل وتهدد السلم والأمن. إن عمل عمليات السلام يزداد تعقيداً لأن تغيير المناخ يغير ديناميات النزاعات الجارية، وبالتالي يزيد من احتمال أن تصبح النزاعات عنيفة.

وتدعو مالطة إلى زيادة تبادل المعارف بين الوكالات وإلى أن تحدد جميع الأطراف المعنية على نحو استباقي الإجراءات المتعلقة بالمناخ كفرصة لبناء السلام المستدام. ومن شأن ذلك أن يتيح المزيد من

التنسيق ويوفر معلومات أفضل في الميدان، مما سيسمح باستجابة أكثر تماسكا في مجال بناء السلام. وينبغي إجراء تقييم شامل للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ قبل أي التزام ببناء السلام.

وقد اتخذنا بالفعل خطوات هامة لتشجيع المزيد من التقارب بين الإجراءات المتعلقة بالمناخ وأهداف التنمية المستدامة. بيد أن تلك الخطوات لا تشكل سوى جانب واحد فقط من لغز معقد على نحو متزايد. وبغية معالجة شواغلنا الأمنية بفعالية، ترى مالطة أننا بحاجة إلى التركيز على استراتيجية وقائية، تكون شاملة ومتكاملة في نفس الوقت: شاملة بمعنى أن أي إجراءات تتخذ استجابة لحالات الطوارئ المناخية أو البيئية ينبغي أن تكون مكملة لجهودنا الطويلة الأجل للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، ومتكاملة لأننا نحتاج أيضا إلى العمل على إدماج الشواغل البيئية والاجتماعية - الاقتصادية في عملية صنع السياسات على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي الختام، ينبغي لأي نهج تطلعي، في رأي مالطة، أن يكون كليا، وأن يتضمن استجابات إنسانية وسياسية وأمنية إلى جانب مساعي تحقيق التنمية الطويلة الأجل والسلام المستدام.

بيان البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

تشكر المكسيك النيجر على عقد هذه المناقشة بشأن الآثار الإنسانية للتدهور البيئي على السلم والأمن في سياق صون السلم والأمن الدوليين.

وقد نكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية بيثري تالاس مؤخرا المجتمع الدولي بخطورة ظاهرة تغير المناخ وآثارها من خلال نشر تقرير المناخ المعنون "متحدون في العلوم 2020"، الذي ينص بوضوح على أن الفيضانات والجفاف تسببت في 90 في المائة من آثار الكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، تعترف المكسيك بأهمية الموضوع وتود أن تدلي بالملاحظات التالية.

إن تغير المناخ وآثاره، مثل التصحر والجفاف وتآكل التربة، فضلا عن الفيضانات الناجمة عن ارتفاع مستويات سطح البحر، هي عامل من عوامل الخطر في الآثار الإنسانية، من بين الأسباب الأخرى لتلك الآثار، لا سيما نتيجة لما شهدناه في بعض المناطق من آثار سلبية لتغير المناخ على الأمن الغذائي والتشريد. وبناء على ذلك، يجب أن تراعي جميع التحليلات الحالات المحددة التي استمدت منها وأن تدمجها في التحليلات المتعددة العوامل التي تسترشد بها عملية اتخاذ القرار.

ويجب أن تستجيب منظومة الأمم المتحدة استجابة متعددة الأبعاد ومتسقة ومنسقة. وعلى الرغم من أن مجلس الأمن ليس الجهاز المكلف بالتصدي للتهديد العالمي لتغير المناخ وآثاره الواضحة على التدهور البيئي، إلا أن الأثر الإنساني لهذا التهديد وتداعياته قد يزيد من خطر عدم الاستقرار أو يؤدي إلى استفحال النزاعات القائمة. ولذلك فمن الضروري العمل بطريقة منسقة مع مختلف الكيانات الموجودة في الميدان، بما في ذلك الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، من أجل استقاء الأدلة العلمية وخلق أوجه التآزر التي تيسر التحليل في الوقت المناسب وتحسن صنع القرار في المنظومة وتعزز قدراتها الوقائية.

وقد تم تعزيز الهيكل المؤسسي في الأشهر الأخيرة، وهو أساس متين يمكن البناء عليه في المستقبل. والتحليلات التي أجرتها آلية التعاون التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام مثال على التدابير الملموسة التي ستساعدنا على تعزيز القدرات التي تحتاجها المنظومة.

والمكسيك مقتنعة بأنه يجب أن يكون تحت تصرف مجلس الأمن تحليلات قوية ومحددة الأهداف للمخاطر لتجنب العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى حالات إنسانية خطيرة. ويجب أيضا أن يكون أعضاء المجلس مستعدين لاتخاذ إجراءات لتعزيز القدرات الوقائية للمنظمة، وهذا يعني بالضرورة أن يطلب من الأمم المتحدة وجميع كياناتها أن تعمل داخليا كمنظومة حقيقية.

بيان الممثل الدائم لناميبيا لدى الأمم المتحدة، نيفيل غيرتزي

أهنئ النيجر على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر 2020 وأشكره على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن موضوع مهم جدا. وأود أيضا أن أشكر رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والسيدة إينا مودجا على الإحاطات التي قدموها.

لقد تناول مجلس الأمن للمرة الأولى الصلة بين تغير المناخ والأمن في نيسان/أبريل 2007، في مناقشة مفتوحة دعت إلى عقدها المملكة المتحدة (انظر S/PV.5663). وبعد ذلك، اتخذت الجمعية العامة في عام 2009 القرار 63/281، الذي اعترفت فيه باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بوصفها الصك الرئيسي لمعالجة تغير المناخ، ودعت إلى أن تكون اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أداة رئيسية للتصدي لتغير المناخ ودعت

”أجهزة الأمم المتحدة المعنية إلى القيام، حسب الاقتضاء وفي نطاق ولاية كل منها، بتكثيف جهودها للنظر في موضوع تغير المناخ والتصدي له، بما في ذلك تداعياته المحتملة على الأمن“ (نفس المرجع، الفقرة 1).

وقد تزايد اعتراف مجلس الأمن بالآثار الضارة لتغير المناخ على السلام والأمن، كما تجلى ذلك في الاجتماعات المعقودة بشأن هذه المسألة، ولا سيما في عام 2017 في اجتماع بصيغة آريا عُقد في 10 نيسان/أبريل 2017، وفي عام 2018 (انظر S/PV.8307)، و عام 2019 (انظر S/PV.8451). ويدل هذا الاعتراف على العلاقة الوجودية بين تغير المناخ والسلام والأمن. وقد جعل انضمام النيجر إلى المجلس في شهر كانون الثاني/يناير 2020 هذه المسألة في الصدارة، لأنه من بين البلدان التي توجد فيها أدلة ظاهرة للعيان على آثار تغير المناخ.

والنزاعات المسلحة، إلى جانب أسبابها وأبعادها وحلولها، لها بعض الصلات بتغير المناخ، وهما أمران يشكلان عندما يمتزجان تهديدا من خلال عكس مسار النمو الاقتصادي وتبيد المكاسب الإنمائية التي حققتها البلدان على مر السنين. وقد تم الاعتراف بتغير المناخ بوصفه عاملا مضاعفا للخطر، حيث يؤدي إلى تفاقم المخاطر والتحديات القائمة أصلا. والحالة الراهنة في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد من الأمثلة الملموسة على ذلك.

ومن شأن العزم على معالجة آثار تغير المناخ أن يؤدي كذلك إلى تعزيز الاقتصاد الأزرق والحفاظ عليه لأن هذه الجهود تهدف كذلك إلى معالجة النظم والمسائل المتعلقة بالمحيطات والأنهار، فضلا عن تلك التي تهدد استدامة البحيرات. وعندما تُعالج هذه الأوضاع، يمكن درء الظروف التي تؤدي إلى العنف والأزمات والنزاعات.

إن ناميبيا أحد أكثر البلدان تعرضا لآثار تغير المناخ في العالم. ويُترجم ارتفاع درجات الحرارة والتبخر وتقلب هطول الأمطار إلى جفاف ونقص في المياه وفيضانات. وفي واقع الأمر، أعلن السيد هيج ج. جينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا في أيار/مايو 2019 حالة الطوارئ في جميع مناطق البلد بسبب نوبة جفاف تاريخي.

ولهذه الأسباب، أضفت ناميبيا الطابع المؤسسي على أوجه التآزر بين اتفاقيات ريو الثلاث - بشأن تغير المناخ والتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر. وقد استندنا في هذه الخطوة إلى فهمنا لحقيقة أن الأرض تشكل البنية التحتية التي يمكن أن يزدهر عليها التنوع البيولوجي. ولا سبيل إلى حماية التنوع البيولوجي من دون وقف تدهور الأراضي واستصلاح الأراضي المتدهورة. ولا توجد طريقة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره من دون الاعتماد على الأراضي السليمة والتنوع البيولوجي المزدهر.

ولذلك، ترحب ناميبيا بعقد الأمم المتحدة المقبل لإصلاح النظم الإيكولوجية، ولا سيما من حيث استصلاح الأراضي المتدهورة. وعلاوة على ذلك، ترحب ناميبيا بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. وإذ أن رؤية الإطار تتوخى وجود علاقة متناغمة مع الطبيعة، حيث يُنتظر بحلول عام 2050 أن يجري تقدير التنوع البيولوجي وحفظه واستعادته واستخدامه بحكمة والحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية والحفاظ على سلامة كوكب الأرض وتوفير المنافع الأساسية لجميع الناس، فإن ناميبيا تعتبره إطارا لمعالجة التدهور البيئي في سياق التنمية المستدامة للمساهمة في إعادة البناء بشكل أفضل بعد الدمار الذي أحدثه مرض فيروس كورونا.

وتشارك ناميبيا، إلى جانب آيسلندا، في رئاسة مجموعة الأصدقاء المعنية بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف. ويبلغ عدد أعضاء المجموعة حاليا 23 عضوا. وأشجع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة على الانضمام إلى المجموعة حتى تتمكن من كفالة ألا تعتبر هذه المسائل الإنمائية تافهة وبالتالي تُتحي جانبا.

وأختتم بياني بإعادة التأكيد على أن ناميبيا ستواصل الاضطلاع بدورها في المجتمع الدولي لتعزيز التعاون في معالجة هذه المسائل بفعالية. فلا نملك ببساطة ترف التأخر في مكافحة تغير المناخ، وإلا فإن السلام والأمن الدوليين سيتأثران سلبا.

بيان رئيسة لجنة بناء السلام، لويز بليس

أهنئ النيجر على رئاستها مجلس الأمن لهذا الشهر وعلى تنظيمها مناقشة اليوم.

وأود، بصفتي رئيسة لجنة بناء السلام، أن أوجه انتباه مجلس الأمن إلى بعض ملاحظات اللجنة وتوصياتها في سياق مختلف المناطق المدرجة في جدول أعمالها، بما في ذلك حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل وجزر المحيط الهادئ.

لقد اعتبرت التحديات البيئية وتلك المتعلقة بالمناخ، في عدد من السياقات التي تعمل فيها لجنة بناء السلام، عوامل يمكن أن تؤثر سلبا على بناء السلام وعلى استمرار جهود السلام. ومن ثم، فإن التصدي لهذه التحديات في سياقات قطرية أو إقليمية محددة يمكن أن يسهم كذلك في هذه الجهود الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه. وقد سلطت الجهات الفاعلة الوطنية الضوء، في العديد من التفاعلات السابقة، على أنه يمكن أيضا النظر إلى بناء القدرة على تحمل تغير المناخ باعتباره عاملا يفضي إلى بناء السلام.

وفي الأسبوع الماضي، رسم مقدمو الإحاطات والجهات المعنية من المنطقة - خلال اجتماع للجنة بناء السلام بشأن أثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على بناء السلام في حوض بحيرة تشاد - صورة حية للتحديات المتعددة الأبعاد التي تواجه منطقة بحيرة تشاد، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل الأمنية والإنسانية والإنمائية المصحوبة بالتغير البيئي والتدهور البيئي وتأثير جائحة كوفيد-19.

وكما حدث في المناقشات السابقة للجنة بناء السلام، شدد عدد من المتكلمين خلال اجتماع الأسبوع الماضي على أهمية المساعدة على تخفيف حدة التوترات ومعالجة النزاعات بين الرعاة والمزارعين، التي تفاقمت في حوض بحيرة تشاد بسبب التدهور البيئي. وقد أصبح واضحا أن المبادرات التي تهدف إلى دعم الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية في حوض بحيرة تشاد لتحسين إدارة عمليات الترحال الرعوي عبر الحدود، عن طريق بناء القدرة على تحمل تغير المناخ وتدهور البيئة وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي، تظل بالغة الأهمية بالنسبة لمجمل الجهود الرامية إلى تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار الإقليمية وتتطلب دعما مستمرا.

وتؤثر التحديات المعقدة في حوض بحيرة تشاد على انعدام فرص الحصول على أشكال حماية اجتماعية أساسية مثل الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، خاصة للنساء والفتيات. ويمكن للتدهور البيئي أن يعوق سيل عيش النساء ويزيد من ضعفهن، وهو وضع يزداد تعقيدا الآن بسبب تأثير جائحة كوفيد-19. وينبغي عدم التقليل من شأن التحديات الخطيرة التي تواجه النساء والفتيات في المنطقة دون الإقليمية، حيث أنهن ممثلات تمثيلا زائدا في القطاع غير الرسمي ويقل احتمال استفادتهن من برامج الإنعاش ذات الصلة بكوفيد-19. ولهذا السبب، من المهم ضمان فرص متساوية للمرأة في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق وتعزيز دورها في التنمية المستدامة وضمان مشاركتها الكاملة والفعالة والهادفة في التصدي للجائحة وكذلك في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار.

وسلط ممثلو الدول المتضررة الضوء - في سياق العديد من مساعي لجنة بناء السلام لدعم منطقة الساحل - على الحاجة إلى المزيد من المساعدة لمعالجة الآثار المشتركة لتدهور الأراضي وانخفاض وعدم

انتظام هطول الأمطار وعدم توفر التمويل الكافي للسياسات البيئية والإنمائية السليمة، والتي تُعَد جميعها الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى إدارة الموارد الطبيعية بفعالية وكفالة قدرة قطاع الرعي على الصمود.

وقد حذر ممثلو جزر المحيط الهادئ، في اجتماع عقد مؤخرا للجنة بناء السلام بشأن المنطقة، من آثار ارتفاع مستوى سطح البحر وتزايد تواتر وشدة نوبات الجفاف والعواصف وتحمض المحيطات وما يترتب على ذلك من أضرار تلحق بالشعاب المرجانية ومصائد الأسماك - وكلها آثار مدمرة على سلامة الشعوب وسبل عيشها. وقد طلبت العديد من الحكومات في منطقة المحيط الهادئ دعماً إضافياً من المجتمع الدولي لمعالجة هذه المسائل. وفي الوقت الذي يؤدي فيه تأثير جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم هشاشة المنطقة إزاء الكوارث الطبيعية، بما في ذلك بالتأثير سلبي على الأمن الغذائي من خلال انقطاع سلسلة الإمداد، أصبحت هذه مطالب عاجلة.

ولا يمكننا أن نبالغ في التأكيد على الحاجة إلى تنسيق الجهود بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وفي المجال الإنمائي وفي مجال بناء السلام وفقاً لمسؤوليات كل منها وولايتها، كما ورد في استعراض عام 2020 الجاري لهيكل بناء السلام وفي تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ عليه الذي صدر يوم الجمعة الماضي (S/2020/773). وهذه مقولة تصدق ذلك دائماً، ولكنها تصدق بشكل أكبر في مواجهة جائحة كوفيد-19.

وفي مناطق مثل حوض بحيرة تشاد، يلزم أن تبذل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني - وحيثما كان مناسباً - القطاع الخاص جهوداً جماعية ومنسقة بغية التنفيذ الكامل لاستراتيجية مفوضية الاتحاد الأفريقي المتعلقة بحوض بحيرة تشاد لتحقيق الاستقرار والانتعاش والقدرة على الصمود في المناطق المتضررة من بوكو حرام. وإذ نسعى بشكل جماعي لبناء مجتمعات أقوى وأكثر قدرة على الصمود في وجه التحديات البيئية وفي أعقاب جائحة كوفيد-19، فإن جهودنا ستتعرض للخطر من دون توفير تمويل كافٍ ومستدام ويمكن التنبؤ به لبناء السلام وللجهود الإنسانية والإنمائية.

لقد حان الوقت لدعم الحكومات والشعوب التي قد تواجه حياتها وسبل معيشتها تحديات بسبب تغير المناخ وتدهور البيئة. ويتعين علينا دعم العمل الجماعي مسترشدين باستراتيجيات طموحة للتخفيف والتكيف، استناداً إلى أفضل العلوم المتاحة، فضلاً عن تعزيز القدرة المحلية على الصمود وفقاً للأولويات الإنمائية المحددة وطنياً.

ويجب أن نضع في اعتبارنا أيضاً أن الظروف التي قد تؤدي إلى السلام أو النزاع معقدة بطبيعتها وخاصة بكل حالة. وبالتالي فإن من الضروري أن نفهم، بطريقة متعمقة ومخصصة لكل بلد وقطر، مختلف المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤدي دوراً في خصوصياتها الفريدة. ويعدُّ تحليل الأسباب الجذرية للنزاع عملية شاملة. ويجب علينا الإقرار بأن لكل من النزاعات المسلحة أسبابها الكامنة الفريدة، وأنه لا توجد صيغة واحدة تناسب الجميع عندما يتعلق الأمر ببناء السلام وإدامته.

ولذلك ستواصل لجنة بناء السلام تحسين دورها في عقد الاجتماعات وبناء العلاقات فضلاً عن دورها الاستشاري بغية مواصلة تقديم المساعدة الدولية دعماً للأولويات الوطنية لبناء السلام.

بيان الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة، فرانسيسكو دوارتي لوبيز

ويشكل تغير المناخ تهديدا لا يمكن إنكاره في إطار السلم والأمن الدوليين، ولا سيما في السياقات الهشة. كما أن له تأثيرا كبيرا على النظم الإيكولوجية الأرضية والمائية، وعلى المجتمعات والاقتصادات في جميع أنحاء العالم، وتترتب عنه عواقب إنسانية وخيمة. وهو أيضا مسبب للهجرة القسرية والتشريد وانعدام الأمن الغذائي.

ونظرا لزيادة خطر الأزمات الإنسانية والنزاعات، فإن تغير المناخ وتدهور البيئة يشكّلان مضاعفاً للمخاطر. واعترافا بذلك، يسلم المفهوم الاستراتيجي للدفاع الوطني في البرتغال بأن الكوارث الطبيعية وتغير المناخ يعتبران تهديدين محتملين للأمن العالمي. ويشدد أيضا على ضرورة تحسين القدرات الوطنية فيما يتعلق بالوقاية والتكيف والاستجابة السريعة للتهديدات المناخية.

وفي سياقات معينة ربما يسهم تغير المناخ والتدهور البيئي في اندلاع النزاعات مما يوسع نطاق الحلقة المفرغة، حيث تعوق النزاعات قدرة الحكومات على توفير استجابات كافية للعراقل الناجمة عن تغير المناخ والتدهور البيئي.

وعلى العكس من ذلك، قد يكون النزاع دافعا للتدهور البيئي، مما يزيد الحلقة المفرغة مرة أخرى التي تبين بوضوح مدى تعقيد الروابط المشتركة التي نوقشت اليوم. وتدعو البرتغال إلى حماية البيئة خلال النزاعات المسلحة لأن البيئة ذات طابع مدني. وتدين بشدة تدهورها لأغراض عسكرية، وفقا للقانون الدولي.

وتقدم الحالة في حوض بحيرة تشاد صورة مؤسفة لحجم التحديات التي تطرحها تلك الروابط الوثيقة بين التدهور البيئي والنزاعات. غير أنها أيضا دعوة إلى العمل وحافز للأمل في التعبير عن عزم المجتمع الدولي على توحيد الصفوف ومواجهة تلك التحديات نفسها. ومن الأهمية بمكان زيادة الملكية الوطنية والإقليمية فضلا عن ضرورة تكملة الملكية بالإرادة السياسية القوية للسلطات الوطنية والإقليمية، إلى جانب الدعم المتسق والمستمر على نحو يمكن التنبؤ به من جانب المجتمع الدولي.

ويجعل السياق الحالي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) هذه المسائل أكثر إلحاحاً من ذي قبل. ومن شأن الآثار غير المباشرة لكوفيد-19 والعواقب الاقتصادية المترتبة عنها أن تزيد من التوترات وربما تؤديان إلى تفاقم دوافع النزاع القائمة وإضعاف القدرة على الصمود الاجتماعي والاقتصادي. وربما تكون لإعادة تخصيص الموارد المالية والبشرية لدعم تدابير الوقاية والاحتواء أثناء الجائحة أثر أيضا على قدرة الدول على التصدي للتحديات الناجمة عن تغير المناخ وتدهور البيئة.

وعليه نرحب بإدراج الصلة بين الأمن والمناخ في مناقشات مجلس الأمن. وتمشيا مع مسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين، نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يولي اهتماما وثيقا للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، أخذا في الاعتبار المعارف التي توفرها كيانات مثل آلية الأمم المتحدة للأمن المناخي من أجل فهم أفضل للترابط بين تغير المناخ ومنع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام.

إن لمجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة ككل دوراً يؤديه أيضا في التصدي لشواغل العمليات في الميدان. وتقع معظم بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة المنتشرة حاليا في

بلدان تتأثر بشكل خاص بهشاشة المناخ. وبالتالي، فإن من الأهمية بمكان مراعاة السبل التي قد يؤثر بها التدهور المناخي على التنفيذ الكامل لولايات البعثات، وما يتعلق بحماية المدنيين.

وستستفيد جهودنا في مجالات منع نشوب النزاعات وبناء السلام وحفظه، فضلا عن تقديم المساعدة الإنسانية، من اتباع نُهج مراعية للمناخ باعتبارها نُهجا محددة السياق أيضا. ويؤثر تغير المناخ علينا جميعا، بيد أن آثاره تبدو أكثر شدة في البلدان الهشة وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، علاوة على السكان الذين يعيشون في أوضاع هشة. فضلا عن ذلك، هناك حاجة إلى تحسين التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة في الميدان والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والحكومات المضيفة والمجتمع المدني، من أجل التصدي بصورة استباقية للمخاطر المناخية وبناء القدرة على الصمود.

أخيرا، أود أن أشدد على أنه يجب أن تقترن جميع جهودنا المبذولة للتصدي للآثار التي يحدثها تغير المناخ بالفعل على سبل عيش العديد من الناس في جميع أنحاء العالم بالتزام قوي بالتنفيذ الكامل لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وحماية البيئة والتصدي لتغير المناخ أمران أساسيان لتعزيز السلام والتنمية المستدامة. وبالمثل هناك ضرورة لتقديم الدعم المستمر والثابت للبلدان التي هي في أمس الحاجة إليه. بيد أن ذلك لن يكون كافيا إذا لم نوفر استجابة جماعية عاجلة للتهديد الوجودي لتغير المناخ ونخفض بشكل حاسم انبعاثات الكربون.

بيان البعثة الدائمة لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة

ترحب جمهورية كوريا باستمرار هذه المناقشات المفتوحة بشأن المناخ والأمن. فهي تتيح الفرص لمناقشة المخاطر المناخية والبيئية التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ونود أن نؤكد على النقاط الثلاث التالية بشأن هذا الموضوع الهام.

أولاً، تعتقد جمهورية كوريا أن تغير المناخ وتدهور البيئة يشكلان تهديداً متزايداً للسلم والأمن الدوليين. ونشهد الآثار السلبية لتغير المناخ وتدهور البيئة في جميع أنحاء العالم، وكثير منها على نطاق لم يسبق له مثيل. ففي هذا العام وحده، شهدت آسيا أحد أسوأ الفيضانات الموسمية، في حين عانت أمريكا الشمالية من حرائق الغابات التاريخية، كما عانت أوروبا من موجات الحرارة والجفاف بينما شهدت أفريقيا أسراباً هائلة من الجراد.

وستترتب عن كل هذه الحوادث عواقب إنسانية وخيمة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التشريد القسري وانعدام الأمن الغذائي ومشاكل الصحة العامة، التي يتزايد تصاعدها إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي.

ثانياً، تعتقد جمهورية كوريا أننا بحاجة إلى نهج شامل لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها إزاء المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والبيئة، فضلاً عن الحاجة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات الملموسة. ونرحب في ذلك الصدد باستمرار مشاركة مجلس الأمن في جدول الأعمال المتعلق بتغير المناخ وإنشاء آلية الأمن المناخي ومبادراتها. ونؤيد أيضاً تقديم الأمين العام تقريراً شاملاً وفي الوقت المناسب إلى مجلس الأمن بشأن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

وفيما يتعلق بالإجراءات الملموسة، نود أن نؤكد من جديد أن بوسعنا أن نجد مثلاً جيداً في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2020/2 الذي اعتمد مؤخراً بشأن الدعم الدولي لمنطقة الساحل. وينص القرار على التعاون الوثيق بين هيئات الأمم المتحدة المعنية والدول الأعضاء على نحو يؤدي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة أكثر. وستواصل جمهورية كوريا الاضطلاع بدور فعال وبنّاء فيما يتعلق بمتابعة القرار وتنفيذه. إن مبادرة غابة السلام، التي أُطلقت في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في عام 2019، والتي تعزز السلام والثقة من خلال التعاون في مجال إصلاح الأراضي والغابات المتدهورة واستعادتها في المناطق الهشة والمتأثرة بالنزاعات، تقدم مثلاً جيداً آخر في هذا الصدد.

ثالثاً، نعتقد أن خطتنا للتعافي من مرض فيروس كورونا يجب أن تضع في صميمها الاعتبار المطلوب لتغير المناخ والتدهور البيئي. تلحق الجائحة أضراراً بمجتمعاتنا واقتصاداتنا على نطاق لم يسبق له مثيل، ولكن ينبغي لجهودنا المبدولة للتعافي ألا ترجعنا إلى حيث كنا. بدلاً من ذلك، نحن بحاجة إلى خطة للانتعاش البيئي للمساعدة في التعافي من الأضرار التي ألحقها مرض فيروس كورونا وإعادة البناء على نحو أفضل.

وفي هذا الصدد، أطلقت الحكومة الكورية مؤخراً الاتفاق الكوري البيئي الجديد، الذي يسعى إلى تحقيق اقتصاد مستدام منخفض الكربون من خلال الاستثمار في القطاعات الخضراء وإيجاد فرص عمل

جديدة مراعية للبيئة. وهذا من شأنه أن يجعل الاقتصاد الكوري في نهاية المطاف متماشياً مع اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، اللذين نعتقد أنهما ضروريان للحد من المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في جميع أنحاء العالم.

ما انفك تغير المناخ وتدهور البيئة من العوامل المتسببة في عدم الاستقرار الإقليمي وتهديد السلام العالمي على نحو متزايد، ولا يمكننا أن نتصدى لهما وحدنا. والواقع أن البشرية وكوكبنا معرضان بشكل جماعي لتلك التهديدات العالمية، ويجب علينا أن نعمل متضامنين في التصدي لها. وستواصل جمهورية كوريا المشاركة بنشاط في التعاون الدولي لمنع تفاقم الأزمات المناخية والبيئية وتحولها إلى تهديدات للسلام والأمن.

بيان البعثة الدائمة للسنغال لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أثنى على الرئاسة النيجرية لمجلس الأمن لاختيارها عقد هذه المناقشة المفتوحة ذات الأهمية بشأن الصلات بين الآثار الإنسانية للتدهور البيئي والسلام والأمن. وأود أيضاً أن أشكر السيد بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والسيد إبراهيم تياو، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والشكر موصول للمتكلمين الآخرين الذين تلوهما، على جودة مداخلاتهم.

إن المخاطر الأمنية الناجمة عن التدهور البيئي قضية رئيسية كانت بحق محور اهتمام مجلس الأمن لأكثر من 10 سنوات.

وعلى الرغم من المبادرات العديدة اللاحقة التي اتخذها المجلس وهيئات المنظمة الأخرى ذات الصلة، فإن هذه المخاطر الأمنية تزداد حدة اليوم، حيث بلغت الكوارث الطبيعية مستوى يندر بالخطر بشكل خاص في السنوات الأخيرة، مع ما يترتب عن ذلك من آثار إيكولوجية وإنسانية شديدة على جزء كبير من الكوكب.

وعلى سبيل الإثبات، اجتاحت حرائق الغابات للمرة الأولى منذ 30 عاماً ما يقرب من 8 000 كيلومتر مربع في كاليفورنيا وأنتجت 244 ميغاطن من ثاني أكسيد الكربون بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 آب/أغسطس، مقارنة بـ 181 ميغاطن لعام 2019 بأكمله في الدائرة القطبية الشمالية، وفقاً لبيانات كوبيرنيكوس.

وفي الوقت نفسه، كانت الفيضانات التي لم يسبق لها مثيل تعيث فساداً على نحو هائل في أنحاء كثيرة من العالم، ولا سيما في منطقة الساحل. وألحقت في السودان وحده أضراراً بأكثر من 100 000 منزل، وتسببت في تشريد أكثر من نصف مليون شخص، ورفعت مستوى النيل إلى 17,57 متراً - وهو رقم قياسي على مدى أكثر من 100 عام، وفقاً لوزارة الري والموارد المائية السودانية.

وبالإضافة إلى ذلك، ما برحت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تدق ناقوس الخطر منذ عام 2015 بشأن فقدان آلاف الهكتارات من الأراضي الصالحة للزراعة كل عام بسبب التآكل والتملح والتحمض وتلوث التربة، فضلاً عن التأثير الهائل لذلك على التنوع البيولوجي.

وتتفاقم هذه الظواهر المثيرة للقلق بسبب الغزو المستمر للجراد الصحراوي في منطقة الساحل، وفقاً لآخر تحديثات منظمة الأغذية والزراعة لمراقبة الجراد التي نشرت في أيلول/سبتمبر. كما سيتعين إضافة الضرر المحتمل الذي تسببه تلك الحشرات إلى الضرر الناجم عن الطيور التي تأكل الحبوب والتي تغزو بالفعل وادي نهر السنغال.

وتتسبب الكوارث الطبيعية في خسائر كبيرة في سبل العيش وتزيد من حدة المنافسة والتوترات بشأن الأراضي الصالحة للزراعة والمراعي والموارد المائية التي تتزايد شحاً. كما أنها تزيد من الهجرة، وتتسبب في مشاكل صحية إضافية، ويمكن أن تؤدي إلى أزمات سياسية واجتماعية واقتصادية خطيرة. ولذلك فهي أسباب جذرية أو عوامل مقاومة للنزاعات وتكرارها.

ولذلك فإن مخاطر السلام والأمن المرتبطة بالكوارث الطبيعية ليست بأي حال من الأحوال سيناريو يعدّ للمستقبل البعيد. فهي بالفعل حقيقة واقعة بالنسبة لملايين الناس في جميع أنحاء العالم، والأمثلة من منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد والشرق الأوسط، التي تكابد أزمات متعددة الأوجه، تثبت ذلك الارتباط بشكل كبير.

والواقع أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أشار إلى أن ما لا يقل عن 40 في المائة من النزاعات داخل الدول على مدى السنوات الستين الماضية كانت مرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بموارد طبيعية، مثل الأخشاب والماس والذهب والنفط، أو بموارد شحيحة أحياناً مثل الأراضي الخصبة والمياه.

وعلاوة على ذلك، فليس من المستغرب نشر 8 من أكبر 10 عمليات سلام في بلدان في منطقة الساحل والشرق الأوسط، وهي مناطق معرضة بشدة لآثار تغير المناخ. وليس من قبيل المصادفة أيضاً، وفقاً لتقرير منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي الصادر في 17 تموز/يوليه، أن غالبية البلدان الـ 27 الأكثر عرضة لخطر أزمة غذائية بسبب مرض فيروس كورونا هي بؤر توتر كانت تعاني بالفعل من ظروف مناخية قاسية.

تعزز هذه الاستنتاجات اقتناعنا بأن حماية البيئة، ولا سيما مكافحة تغير المناخ، يجب أن تدمج بالكامل في استراتيجيات منع نشوب النزاعات، وبالتالي فإنها يجب أن تنصدر جدول أعمال مجلس الأمن.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تُدمج استراتيجيات الحفاظ على البيئة لأغراض منع نشوب النزاعات مع إجراءات مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد البيئية في أوقات النزاع المسلح التي تمول جماعات متمردة وإرهابية مسلحة معينة أنشطتها من خلالها. وفي هذا الصدد، فمن المهم تحسين رصد وحماية الموارد الطبيعية في أوقات النزاع وإنشاء نظام لفرض الجزاءات الدولية على التجارة.

ولكن من المهم أولاً، لجعل هذا النهج فعالاً، كفالة أن تتضمن اتفاقات السلام ووقف إطلاق النار التزامات واضحة من جانب الأطراف الموقعة بضمان الشفافية والإنصاف وحماية حقوق الملكية في استغلال الموارد الطبيعية، ووضع مبادئ للتوزيع العادل للإيرادات من هذه الموارد.

وبالمثل، وبينما من المرغّب به إدماج الأحكام المتعلقة بتقديم الدعم للبلد المضيف فيما يخص إدارة الموارد الطبيعية في ولايات بعض بعثات حفظ السلام، مثل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلا أنه ينبغي تعزيزها بشكل كبير بما في ذلك من خلال توفير الموارد المالية واللوجستية الكافية وتعيين مستشارين بيئيين.

وعلاوة على ذلك، يعتقد وفد بلدي أن من المهم وضع نهج شامل ومتسق، لا لمواءمة عمل مجلس الأمن وحسب مع العمل الذي سبق الاضطلاع به في سياق الصكوك الدولية ذات الصلة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، من بين أخرى، بل أيضاً لأخذ مختلف الإجراءات الإقليمية والوطنية في الاعتبار.

وفي هذا الصدد، ينبغي النظر أيضاً في إنشاء أداة تحليلية ولإنذار المبكر من أجل مركزية البيانات من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول والشركاء الآخرين بشأن آثار تغير المناخ وتدهور التنوع البيولوجي على السلام والأمن. بل إن الأمين العام يمكن أن يستخدم هذه الأداة لتقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن يتناول الحالة ويقدم توصيات مفيدة بشأن هذه المسألة.

وفي الختام، فإن الأولوية الأولى في معالجة المسألة التي تجمعا اليوم هي، بدون شك، ضمان سلامة البيئة بصفة عامة والمناخ بصفة خاصة. ولكي يتم ذلك، يجب أن يكون تمويل المناخ جاهزاً للعمل بشكل كامل، لا سيما في مجال التكيف، لأنه وسيلة فعالة للحفاظ على أنشطة مكافحة تغير المناخ واستمرارها، وبالتالي منع نشوب النزاعات. وتدعو السنغال مرة أخرى البلدان المتقدمة النمو إلى تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها لصالح تمويل المناخ لتجديد موارد الصندوق الأخضر للمناخ بعد عام 2020، من أجل تمكين البلدان النامية من التكيف بشكل أفضل مع تغير المناخ، بغية بناء قدرتها على الصمود.

بيان الممثل الدائم لسولافاكيا لدى الأمم المتحدة، ميشال مليانار

تشيد سلوفاكيا بمبادرة النيجر لتنظيم مناقشة مفتوحة بشأن الآثار الإنسانية للتدهور البيئي والسلام والأمن.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي قدم باسم الاتحاد الأوروبي (المرفق 21).

إن النزاعات في جميع أنحاء العالم تتزايد من حيث العدد، وتصبح أطول مدة وأكثر تجزؤاً وتدفع أعدادا غير مسبوقة من الناس إلى الحاجة للمساعدة الإنسانية. وتسهم عوامل مثل التدهور البيئي في الأزمات الإنسانية.

وقد أصبح تأثير تغير المناخ واضحا بشكل متزايد. وهو يشكل مخاطر وجودية للأجيال المقبلة ويؤثر تأثيرا حقيقيا على المزيد والمزيد من الناس في جميع أنحاء العالم. وللتغيرات المناخية أثر مضاعف، يؤدي إلى مشاكل أخرى، مع آثار تتراوح بين التأثير على استقرار النظام الإيكولوجي إلى إنتاج الغذاء والنزاعات بين البشر. ويؤدي فقدان النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، وإزالة الغابات، وتلوث المياه والهواء والتربة، والإفراط في استخدام الموارد الطبيعية، فضلا عن الضغط الديمغرافي وزحف المدن، إلى مجموعة خطيرة من العواقب الاجتماعية والإنسانية.

وتسلم سلوفاكيا بأن آثار التدهور البيئي تزيد من خطر الأزمات الإنسانية والتشريد والنزاعات، ولها تأثير شديد على أكثر السكان ضعفا. إن إدماج البيئة في العمل الإنساني أمر بالغ الأهمية لضمان فعالية العمليات الإنسانية واستدامتها وخضوعها للمساءلة.

وقد أقر ملخص رئيس مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني بأن المساعدة الإنسانية وحدها لن تلي أبا على نحو ملائم احتياجات أكثر الناس ضعفا في العالم أو تقلل منها على نحو مستدام؛ بل يلزم اتباع نهج جديد متسق يقوم على معالجة الأسباب الجذرية، وزيادة الدبلوماسية السياسية لمنع نشوب النزاعات وتسويتها، والجمع بين الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود بناء السلام.

ويهدف نهج الصلة بين الإنسانية والتنمية والسلام إلى معالجة الأسباب الجذرية للتشرد المرتبط بالكوارث وتقليل أثره إلى أدنى حد. ولدينا مجموعة من الأدوات الهامة تحت تصرفنا. وعلينا أن نواصل إعطاء الأولوية للرعاية البيئية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام. ولذلك، نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يستخدم إمكاناته في استراتيجيات منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناءه.

وتعمل الأمم المتحدة، من خلال الوحدة المشتركة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على التفاعل بين البيئة وحالات الطوارئ، حيث تُقيم اتصالات وثيقة مع الجهات الفاعلة الإنسانية والبيئية لتعزيز استدامة الاستجابات الإنسانية.

إن الطرق التي تحدث بها الأزمات وتؤثر من خلالها على الناس والبيئة الطبيعية التي يعيشون فيها تزداد تعقيدا. وهناك حاجة الآن إلى اتخاذ إجراءات لمنع الأزمات الإنسانية المتوقعة والتخفيف من حدتها، ولا سيما لتجنب الضرر البيئي الذي يمكن أن يؤدي إلى الهجرة القسرية. وعلينا أن نواصل تحديد سبل التصدي بصورة استباقية للقضايا البيئية في العمل الإنساني، والسعي إلى استجابات السياسات العالمية اللازمة، ووضع نهج جديدة بهدف تحسين إعدادها. وسلوفاكيا ملتزمة بالدعوة إلى حماية البيئة الطبيعية في النزاعات المسلحة من خلال دعم الامتثال للقانون الدولي الإنساني واتخاذ جميع التدابير المناسبة لتلبية احتياجات المدنيين إلى الحماية.

بيان الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة، أغوستين سانتوس مارافر

[الأصل: بالإسبانية]

يؤيد بياني بيان وفد الاتحاد الأوروبي (المرفق 21).

وأود أن أهنئ الرئاسة النيجرية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، التي تواصل تقييم التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن من وجهة نظر عالمية وثلاثية. كما أشكر رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بيتر ماورير، والأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، إبراهيم تياو، وكذلك سفيرة الأراضي إينا مودجا، على بياناتهم.

وأود أن أبدأ بالإشارة إلى دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار ودعم القرار 2532 (2020)، نظراً لأهميتهما فيما يخص المسألة المطروحة.

ولا يمكننا أن نواصل الحديث عما يسمى بالصلة الثلاثية - الشؤون الإنسانية والتنمية والسلام والأمن - بدون أن تشمل بوضوح قضايا المناخ والبيئة.

ويتطلب مرض فيروس كورونا استجابة عالمية تأخذ القضايا البيئية في الاعتبار في جميع المراحل لسببين: أولاً، لأنه لكي يكون أي حل فعالاً، يجب أن يأخذ في الاعتبار آثار تغير المناخ والحالة البيئية؛ ثانياً، لأن آثار تغير المناخ يمكن أن تزيد من تفاقم حالة ضعف الناس وأن تشكل عنصراً إضافياً من عناصر عدم المساواة في الوصول إلى حياة كريمة وكسر حلقة الضعف والفقر.

إن صون السلم والأمن الدوليين يتطلب منا تعزيز العمل الإنساني وحماية المدنيين وأدوات التنمية للإسهام في بناء مجتمعات قادرة على الصمود وشاملة للجميع تحترم حقوق الإنسان.

ولن يكون تحقيق هدفنا المتمثل في عدم تخلف أحد عن الركب ممكناً إلا إذا أدرجنا القضايا البيئية وأثرها في جدول أعمال المجلس بشكل أكثر انتظاماً. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستكون البيانات ذات الصلة والتحليل الجاد للعوامل والظروف المناخية أساسية للوقاية والعمل المبكر على حد سواء، فضلاً عن التخفيف. وخلال القرن الحادي والعشرين، يشكل المناخ عاملاً حاسماً في سياسات بناء السلام.

وتتشاطر إسبانيا تماماً موقف النيجر بشأن هذه المسألة. إن الحفاظ على البيئة يعني الحفاظ على سبل العيش، مثل الزراعة والماشية، وهي أمور ضرورية في البلدان التي تواجه حالات ضعف. والحفاظ على البيئة يعني حماية المدنيين.

ويشكل تغير المناخ تهديداً لحياة الملايين من البشر، والأمن الغذائي وإمدادات المياه النظيفة، والصحة والتنوع، والاستقرار والسلام والأمن.

ولذلك وضعت إسبانيا دليلاً لتعميم مراعاة البيئة في جميع الأعمال الإنسانية التي يقوم بها بلدنا وسيُعرض هذا الدليل رسمياً في الأسابيع المقبلة. ونعتقد أن هذه هي الطريقة الوحيدة التي سنساهم بها في تحقيق هدف إنقاذ الأرواح والاستجابة بفعالية لاحتياجات أضعف الناس.

ومن أولويات إسبانيا الأخرى الدفاع عن القانون الدولي الإنساني، الذي يحمي البيئة في حالات النزاع المسلح، واحترامه. ولذلك، فإنني أذكر بالتزام أطراف النزاعات باحترام القانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات.

وأختتم بياني بالإشارة إلى أنه من أجل الاستجابة بأفضل طريقة ممكنة للأزمة التي نواجهها، يتحتم على مجلس الأمن أن يأخذ في الاعتبار البيئة وتغير المناخ في التقارير التي يُطلب إعدادها والقرارات التي تتخذ والولايات التي يتم إقرارها والتدابير التي توضع والاستجابة الفعالة التي يخطط لها.

بيان البعثة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

تشكر سويسرا النيجر على عقد هذه المناقشة الهامة.

إن آثار التدهور البيئي وتغير المناخ على السكان المتضررين عميقة، لا سيما عندما تقترن بدوافع النزاعات القائمة. وترحب سويسرا بكون هذه المواضيع على جدول أعمال مجلس الأمن، سواء من خلال القرار 2349 (2017)، المتعلق بحوض بحيرة تشاد، أو المناقشة المفتوحة التي أُجريت بشأن المناخ والأمن في تموز/يوليه (انظر S/2020/751). وترحب بتزايد إدماج الصياغات المتعلقة بالمخاطر الأمنية الناجمة عن المناخ في نتائج المجلس. وقد تم التأكيد على ضرورة تحسين تقييم هذه المخاطر في سياقات مختلفة من جدول أعمال المجلس. وتود سويسرا أن تؤكد على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، يمكن أن ينتج التدهور البيئي عن النزاعات ويسهم في نشوبها على حد سواء. والأثر على الصحة، وكذلك على الأمن المائي والغذائي، أشد وطأة على المدنيين، ولا سيما على أضعفهم - الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمشردين. وكثيراً ما تتحمل المرأة العبء الأكبر من تلك الآثار الضارة. ويمكن للكوارث الطبيعية واستنفاد الموارد الطبيعية أن تدمر سبل العيش وتتسبب في التشرذم وتتدهور إلى نزاع. وتدعو مجلس الأمن إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للتفاعل بين التدهور البيئي وتغير المناخ والتشريد والمخاطر الاجتماعية - السياسية والنزاعات.

ثانياً، إن الآثار الإنسانية المدمرة للتدهور البيئي وتغير المناخ تستدعي اتخاذ إجراءات أقوى. ويجب على الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة أن تعزز الحوار والتنسيق. وتؤدي آلية المناخ والأمن في الأمانة العامة دوراً هاماً في تقديم تقييمات مخاطر المناخ إلى مجلس الأمن والأجهزة الأخرى في المنظومة. ويمكن للجنة بناء السلام كذلك أن تضطلع بدور هام في دعم المجلس بشأن هذه المسائل. ونظم الإنذار المبكر، بمساعدة التكنولوجيا المتطورة، ضرورة لإعداد استجابات ملائمة، بما في ذلك مراعاة المخاطر المتصلة بالمناخ في الولايات ذات الصلة المسندة إلى بعثات الأمم المتحدة.

ثالثاً، يحمي القانون الدولي الإنساني مختلف جوانب البيئة. فعلى سبيل المثال، إمدادات مياه الشرب عنصر لا غنى عنه في بقاء السكان. كما تسهم حماية البيئة في حماية المدنيين. وتدعو سويسرا جميع الدول الأعضاء وجميع أطراف النزاعات المسلحة إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني من أجل حماية البيئة والتخفيف من الآثار الإنسانية لهذه النزاعات. وكذلك نشجع على إيلاء الاعتبار الواجب لمشروع مبادئ لجنة القانون الدولي بشأن حماية البيئة فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة.

وقد يكون للتدهور البيئي والمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ آثار ضارة على السلام والأمن. كما إنها تزيد من خطر حدوث جوائح في المستقبل. فيجب علينا تحسين التنسيق فيما بين منظومة الأمم المتحدة بأسرها وجميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل كفاءة استجابة متسقة لهذه التحديات. ومن الأهمية بمكان أن يضطلع مجلس الأمن بدور قيادي في هذه الجهود.

بيان البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

تشكر الإمارات العربية المتحدة النيجر على عقد هذه المناقشة المفتوحة ومواصلة نظر مجلس الأمن في الصلة بين الأمن والبنود الهامة الأخرى المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة، مثل التحديات البيئية.

وتعتبر الإمارات العربية المتحدة التدهور البيئي مفهوماً جامعاً، يشمل تغير المناخ، وترى، كما أربنا في المناقشة المفتوحة التي جرت في تموز/يوليه (انظر S/2020/751، المرفق 50)، أنه يشكل عامل تضخيم للنزاعات والعنف. ويمكن للتدهور البيئي - من التلوث إلى إزالة الغابات إلى فقدان التربة السطحية - أن يؤدي إلى التشريد وفقدان سبل العيش والتنافس في الموارد والكراهية والاستياء من المجموعات الأخرى وتجنيب المتطرفين، من بين التأثيرات الأخرى. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن يكون لحفظ البيئة والعمل المناخي أثر عكسي، مع فوائد أمنية واضحة.

ويمكن للتدهور البيئي أن يكون في نفس الوقت ناتجاً للنزاع والعنف - أحياناً في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. فاستخدام داعش الفعلي لتكتيكات الأرض المحروقة في سورية والعراق قد تغلغل في العديد من ذكرياتنا. وفي الآونة الأخيرة، شهد المجلس استخدام الحوثيين في اليمن خطر التسرب الهائل للنفط من ناقلة النفط "صافر (FSO SAFER)" كورقة مساومة سياسية وأمنية، بمنع الأفرقة الفنية التابعة للأمم المتحدة من الوصول إلى الموقع في انتهاك لتعليمات المجلس. ولذلك فإن نظر مجلس الأمن في المسائل البيئية جزء ضروري من صون السلم والأمن الدوليين.

وتود الإمارات العربية المتحدة أن تقدم أربع توصيات لتحسين عمل المجلس بشأن التدهور البيئي في هذا السياق.

أولاً، نعتقد أن المجلس سيسفيد من تحليل أكبر وأكثر اتساقاً للأثار الأمنية المترتبة على تدهور البيئة في الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس. ويمكن تدريب العاملين في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة على تقييم الأخطار البيئية والمناخية التي تهدد الأمن، واسترعاء الانتباه إلى المناطق التي تتسم بأهمية وهشاشة إيكولوجيتين. ويمكن أيضاً لموظفي الأمم المتحدة الموجودين في البلدان، مثل موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات الإنسانية، أن يسهموا بقدرتهم التحليلية في هذه العمليات. واستناداً إلى هذه المعلومات، يمكن لأعضاء المجلس أن يتخذوا إجراءات لمنع أو معالجة الشواغل المتعلقة بالصلة بين الأمن والبيئة.

ثانياً، نرى إمكانية في التصدي للتدهور البيئي من خلال السوابق التي وضعت - منذ اتخاذ القرار 1625 (2005) - في التزام المجلس باتخاذ إجراءات ضد الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار بها في المناطق التي يسهم فيها ذلك في اندلاع النزاعات المسلحة أو تصعيدها أو استمرارها، بما في ذلك من خلال المساعدة التي تقدمها البعثات المدعومة من المجلس. إن ممارسات مثل التعدين غير المنظم وقطع الأشجار والصيد غير المشروع تتسبب في دورة خبيثة من النزاعات والتدهور البيئي. ومن الناحية التشغيلية، ينبغي للمجلس أن يواصل إدراج الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية كمعيار في أنظمة الجزاءات، مما يؤدي إلى إدراج الخبرة الفنية المناسبة في اختصاصات أفرقة الخبراء. وعلاوة على ذلك ينبغي للمجلس أن يواصل، حيثما كان ذلك مناسباً، تخويل السلطة للبعثات، كما فعل في القرار

2463 (2019)، المتعلق ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل التماس حلول سياسية لوقف تدفقات موارد النزاع عبر الحدود وتقديم دعم تقني وسياسي لإدارة الموارد. ونعتقد أن هذه الولايات يمكن أن تسهم في الحد من التدهور البيئي.

ثالثاً، يمكن للمجلس أن يكفل ألا تلحق البعثات الميدانية ضرراً بالبيئة وأن تنقيد بخطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بالمناخ. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تنتظر البعثات بصفة خاصة في تأثيرها على المياه الجوفية والغطاء الأرضي. ويمكن للبعثات كذلك أن تنتظر في الاستعاضة عن مولدات الديزل بالطاقة المتجددة، التي تنطوي على إمكانات كبيرة لتوفير التكاليف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمارات في الهياكل الأساسية والممارسات الخضراء ستوفر فوائد بعد النشر للمجتمعات المحلية.

أخيراً، يجب علينا حشد الخبرة البيئية في أجهزة الأمم المتحدة الأخرى والنظام الدولي ليعملا في اتساق مع الاستجابات الأمنية. وسيكون عملياً أن يعمل الخبراء البيئيون ضمن أفرقة المساعدة الإنسانية وتحقيق الاستقرار، حيثما كان ذلك مناسباً، لتحديد الشواغل البيئية والبدء في معالجتها للحد من مخاطر تفاقم انعدام الأمن. لقد اعتمدت جمعية الأمم المتحدة للبيئة مؤخراً قرارات بشأن النزاعات ويجري برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقييمات لمرحلة بعد النزاع بصورة منتظمة. وهذه أمثلة إيجابية على نهج كلي يمكن للدول الأعضاء أن تشجعه من خلال دورها في هيئات الحوكمة.

ولا يقع التدهور البيئي في حالات النزاع بشكل دقيق في إطار ولايات مؤسسات الأمم المتحدة. ومن واجب الدول الأعضاء أن تمكن مؤسساتنا وتحفزها على العمل معاً من أجل تحقيق نتائج جماعية. ولا تُستثنى الصلة بين الأمن والبيئة، وتتطلع الإمارات العربية المتحدة إلى العمل مع أعضاء المجلس وأصحاب المصلحة الآخرين لضمان الاتساق وزيادة تأثير عملنا ومواردنا.

بيان البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

تقدر أوكرانيا تقديرا عميقا مبادرة النيجر بعقد هذه المناقشة المفتوحة وتعرب عن امتنانها لجميع مقدمي الإحاطات على عروضهم.

إن أوكرانيا، التي تدافع عن نفسها ضد العدوان الروسي المسلح منذ عام 2014، تدرك جيدا المدى الذي يمكن أن يمتد إليه الأثر البيئي للنزاعات المسلحة إلى ما بعد مرحلة الاحتراب أو النطاق الجغرافي للأعمال العدائية.

وتشمل قائمة أخطر التهديدات البيئية لإقليم دونباس المتضرر من النزاع إغراق المناجم وخطر تعطل القناة الرئيسية لإمدادات المياه في المنطقة وتلوث المياه السطحية والجوفية وانبعاث مواد الكلور السامة والتلوث الكيميائي والإشعاعي للبيئة والتغيرات في الخصائص الفيزيائية والكيميائية والانحيازات الأرضية في المناطق السكنية ومرافق الهياكل الأساسية الحيوية. وتعتبر أكثر فئات المخاطر البيئية السبب الرئيسي لتضرر أكثر من 80 في المائة من المؤسسات الصناعية والهياكل الأساسية العامة الحيوية في دونباس.

وغمرت المياه نسبة 39 من المناجمة في المنطقة بسبب انقطاع التيار الكهربائي وتدمير البنية التحتية وتعطل المضخات، بالإضافة إلى أسباب أخرى. وربما أدت الفيضانات إلى تحمض المعادن الثقيلة وتدفقها في المياه الجوفية المحلية والبيئة النهرية، مع ما قد يترتب عن ذلك من آثار جسيمة على صحة الإنسان والحياة البرية. وكانت بعض المناجمة التي غمرتها المياه تُستخدم في وقت سابق مرافق لتخزين النفايات.

ومما يثير القلق بصفة خاصة أن هناك خطرا من الفيضانات على موقع تجربة نووية أجريت تحت الأرض في عام 1979 في منجم يونكوم للفحم بالقرب من مدينة يناكييف المحتلة. وهذا يمثل الخطر الحقيقي لانتشار التلوث الإشعاعي للمياه الجوفية والأنهار وإلى بحر آزوف في نهاية المطاف.

وتشكل حرائق الغابات وقطع الأشجار غير المشروع تهديدا خطيرا إضافيا للبيئة والسكان المحليين في المناطق المتأثرة بالنزاع. ووفقا لتقييم أجراه منتدى جنيف للعلوم والسياسات المعني بالبيئة والأمن قبل عامين فإن النظم الإيكولوجية المتأثرة بالنزاع أو المدمرة تغطي مساحة لا تقل عن 350 000 هكتار، بما فيها 18 محمية طبيعية تغطي مساحة 80 000 هكتار. ومنذ ذلك الحين، ازداد الوضع تدهورا حيث دمر حريق الغابات في منطقة لوهانسك 1 500 هكتار إضافي في تموز/يوليه.

كما شهدنا علامات على تدهور بيئي شديد في شبه جزيرة القرم المحتلة نتيجة لسوء الإدارة البيئية للمناطق الطبيعية والزراعية على حد سواء.

ويجب أيضا التشديد على أن مبادئ القانون الدولي ذات الصلة بالمخاطر البيئية التي تعرضت لها أوكرانيا نتيجة للأنشطة غير المشروعة في شبه جزيرة القرم المحتلة وما حولها لا تقتصر على القانون الدولي الإنساني، وهي تشمل أيضا، على سبيل المثال، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وليس تشييد جسر غير قانوني عبر مضيق كيرتش سوى مثال واحد على مثل هذه الانتهاكات. وإلى جانب أن ذلك ينتهك حقوق أوكرانيا بوصفها دولة ساحلية ويعرقل حرية الملاحة الدولية، فإن من شأن تشييد ذلك الجسر غير القانوني

أن تكون له عواقب طويلة الأجل على البيئة الساحلية والبحرية لبحر آزوف والبحر الأسود بسبب التدخل في تدفق المياه وزيادة التآكل وتدمير المناطق المحمية ذات الأهمية الدولية.

وكان ضعف الإطار القانوني القائم لحماية البيئة في حالات النزاع المسلح أحد الدوافع وراء مبادرة أوكرانيا الرامية إلى اتخاذ قرار بشأن "حماية البيئة في المناطق المتضررة من النزاع المسلح" في الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة المعقودة في عام 2016. كما شاركنا في تقديم قرار العراق بشأن "لتخفيف من حدة التلوث والسيطرة عليه في المناطق المتضررة من النزاع المسلح أو الإرهاب" في الدورة الثالثة للجمعية العامة المعقودة في عام 2017.

وأصبح الوضع البيئي الخطر في الأراضي المحتلة في أوكرانيا حرجا وقد يؤدي إلى كارثة حقيقية، خاصة في ظل غياب نظام موثوق به للرصد البيئي. ويؤثر هذا على كامل أراضي أوكرانيا علاوة على جيراننا والبلدان المجاورة الأخرى.

ختاما، نعرب عن تقننا في أنه يجب أن يكون الأثر البيئي للعدوان الروسي المسلح في صميم اهتمام الأمم المتحدة ووكالاتها لمنع المزيد من التدهور ومعاناة الناس.